

# العقوبات

## في الفقه الإسلامي

### دراسة فقهية مستخرجة

تأليف

أحمد بن يحيى بهنسي

ليسانس في القوانين ودبلوم في العلوم الجنائية  
ودبلوم في الدراسات القانونية العربية  
نال به المؤلف درجة الماجستير في القانون

الطبعة الثانية مزيّدة

١٩٦١ - ١٣٨١

مكتبة دار العروبة  
طبعة الجمهورية الثانية



# العقوبات في الفقه الإسلامي دراسة فقهية مستخرجة

تأليف

أحمد بن يحيى بھنسی

ليسانس في القوانين ودبلوم في العلوم الجنائية  
ودبلوم في الدراسات القانونية العربية  
نال به المؤلف درجة الماجستير في القانون

الطبعة الثانية مريدة

١٣٨١ - ١٩٦١

مكتبة دار العروبة  
طبع في بيروت - لبنان

مطالعات کونستان توپنامن و مشرکاه

۵ شایع و گفت: که بر روی انظار: کتب و ۱۱۸۸ هجری  
۱۳۳۳ هجری و ۱۳۳۴ هجری: کتب و ۱۳۳۵ هجری

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### مقدمة

أنزل القرآن على محمد رسول الله صالحاً لكل زمان ومكان وهو كتاب عقائد ومعاملات وبهذا يمتاز من كتب الأديان الأخرى ؛ إلا أن هذا الكتاب المبين لم يدل على الأحكام الشرعية إلا بوجه عام ولذلك قال تعالى : « وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم » ولذلك فإن سنة رسول الله من قول أو فعل أو تقرير هي المصدر الثاني للتشريع الإسلامى لا خلاف فى ذلك .

وبعد أن توفى الله رسوله ووسع الله على المسلمين فى كل شيء وحدثت وقائع وأحداث لم يدل عليها نص قرآنى ولا حديث نبوى - كان لا بد من مواجهة مثل هذه الأحوال - فكان أن نشأ الإجماع والقياس .

ثم جاء الصحابة رضى الله عنهم والتابعون من بعدهم فأضافوا إلى هذه الأحكام المختلفة حلولاً لما نشأ فى عهودهم من مشاكل مختلفة تطلبها اتساع رقعة الدولة وتشعب حضاراتها وتنوع عاداتها وتقاليدها فكم كان كبيراً الفرق بين الحياة التى كان يحياها الرسول وصحابته وبين الحياة التى حياها تابعوه وبين الحياة التى يحياها الآن .

وفى منتصف القرن الرابع الهجرى حين طرأت على المسلمين عوامل مختلفة فترت هممتهم ووقفت حركة الاجتهاد فصاروا يرددون أفكار السابقين دون رجوع إلى المصدر الحصب الأول . إلى أن وصلنا فى هذه الأيام تأخذ عن الغرب مختلف شئون الحياة ومنها القانون مع أن القانون الفرنسى فى عهده الأول دخل بين طبائعه كثير من مبادئ الفقه الإسلامى وأحكام الشرع

الإسلامي وبخاصة مذهب الإمام مالك الذي كان يسود في بلاد المغرب والأندلس . وقد عرف علماء القانون الغربيون ذلك وأقروا بصلاحيه الفقه الإسلامي ليكون أساساً للتشريع حيث نجد من قرارات مؤتمر القانون المقارن الذي عقد في لاهاي في أغسطس سنة ١٩٣٨ .

١ - اعتبار الشريعة الإسلامية مصدراً من مصادر التشريع .

٢ - اعتبارها حجة صالحة للتطور .

٣ - اعتبارها قائمة بذاتها غير مأخوذة من غيرها .

ومما يبعث الرضا والارتياح أن يقوم بعض رجال القانون وعلى رأسهم الدكتور عبد الرزاق السنهوري ببحث ما في بطون كتب الفقه الإسلامي إلى عالم الوجود بالطريقة المقارنة مع الفقه الغربي وهو في ذلك يقول :

« وهذه هي الشريعة الإسلامية لو وطئت أكتافها وعبدت سبلها لكان لنا في هذا التراث الجليل ما يفتح روح الاستقلال في فقهاء وفي قضائنا وفي تشريعنا ، ثم لأشرفنا نطالع العالم بهذا النور الجديد فنضيء به جانباً من جوانب الثقافة العالية في القانون » .

كما يقول في موضع آخر :

« لن نحاول أن نصطنع التقريب بين الفقه الإسلامي والفقه الغربي على أسس موهومة أو خاطئة فإن الفقه الإسلامي نظام قانوني عظيم له صفة يستقل بها ويتميز عن سائر النظم القانونية في صياغته . وتقتضي الدقة والأمانة العلمية علينا أن نحفظ لهذا الفقه الجليل بمقوماته وطابعه ونحن في هذا أشد حرصاً من بعض الفقهاء المحدثين فيما يؤنس فيهم من ميل إلى تقريب الفقه الإسلامي من الفقه الغربي ولا يعيننا أن يكون الفقه الإسلامي قريباً من الفقه الغربي ، فإن هذا لا يكسب الفقه الإسلامي قوة بل لعله يبتعد به عن جانب الجدة والابتداع وهو جانب للفقه الإسلامي منه حظ عظيم <sup>(١)</sup> » .

---

(١) من مقدمة لكتاب مصادر الحق في الفقه الإسلامي للدكتور عبد الرزاق السنهوري طبعة سنة ١٩٥٤ .

ونحن في بحثنا « العقوبة في الفقه الإسلامى » سنلتزم خطة البحث في الفقه الغربى فترجع إلى أمهات الكتب في الفقه الجنائى الحديث في موضوع العقوبة ونطابق بينها وبين الفقه الإسلامى في مختلف المذاهب الشرعية . ونحاول أن ننزع نظريات العقوبة من بين طيات الكتب الإسلامية لئرى هل ما وصل إليه الفقه الغربى الحديث يعرفه الفقه الإسلامى أم لا يعرفه .

ولا شك أننا نعلم أنه سيقابلنا صعاب جمة لأن الموضوع شائك إذ يتعلق في بعض نواحيه بنصوص صريحة في كتاب الله وسنة رسوله لا تحتمل شكاً ولا تأويلاً مما كان من ضمن أسباب وقوف القانون الجنائى الإسلامى عن التطور . إذ أنه يجسر الإشارة إلى أن القانون العام في الفقه الإسلامى أقل تطوراً من القانون الخاص فهو لا يزال في مراحل الأولى لم يقطع شوطاً كافياً في ميدان التقدم ويبدو أن السبب في وقوف القانون العام عن التطور يرجع إلى قيام حكومات مستبدة متعاقبة في الإسلام كانت مهمتها إخماد أية حركة فقهية تقيم أصول الحكم على أسس من الحرية السياسية والحقوق العامة الديمقراطية . أما القانون الخاص في الفقه الإسلامى « المعاملات » فقد تقدم تقدماً كبيراً لأن الحكومة المستبدة لم يكن يضيرها تقدمه . ولو أننا سرى أن النصوص الشرعية نفسها لا تمنع من حرية الرأى ولا ديمقراطية الحكم .

ولا يفوتنا أن ننوه بالمجهود المشكور الذى قام ويقوم به معهد الدراسات العربية العالية التابع لجامعة الدول العربية من تشجيع هذه الدراسات فله الفضل علينا فيما وصلنا إليه من تعمق في هذه الدراسة .

ولعلنا نكون قد أصبنا أو قاربنا الصواب . فلم نبتغ بما عرضناه من رأى شخصى إلا أن يكون نواة للبحث فلا يكفى أن نقول بصلاحيه الشريعة الإسلامية لكل زمان ومكان دون أن نؤكد ذلك بالبحوث المتطورة البعيدة عن التقليد وبضرورة دراسة الفقه الإسلامى دراسة مقارنة .





# الباب الأول

فكرة العقوبة في الفقه الإسلامى



## الفصل الأول

### تعريف العقوبة وماهيتها

#### تعريف العقوبة

العقوبة هي جزاء وضعه الشارع للردع عن ارتكاب ما نهى عنه وترك ما أمر به ، فهي جزاء مادي مفروض سلفاً يجعل المكلّف يحجم عن ارتكاب الجريمة ، فاذا ارتكبها زجر بالعقوبة حتى لا يعاود الجريمة مرة أخرى كما يكون عبرة لغيره .

فالعقوبات موانع قبل الفعل زواجر بعده أي العلم بشرعيتها يمنع الإقدام على الفعل وإيقاعها بعده يمنع من العودة إليه<sup>(١)</sup>.

وقد تكلم فقهاء الشريعة كثيراً في موضوع العقاب ويحسن أن نعرض للنصوص التي ذكروها في هذا السبيل .

قال الماوردي : الحدود زواجر وضعها الله تعالى للردع عن ارتكاب ما حُظر وترك ما أمر لما في الطبع من مغالبة الشهوات الملهية عن وعيد الآخرة بعاجل اللذة فجعل الله تعالى من زواجر الحدود ما يردع به ذا الجهالة حلماً من ألم العقوبة وخيفة من نكال النصيحة ليكون ما حُظر من محارمه ممنوعاً ، وما أمر به من فروضه متبوعاً فتكون المصلحة أهم والتكليف أتم . قال الله تعالى : « وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين » يعني في استنقاذهم من الجهالة وإرشادهم من الضلالة . ولكفهم عن المعاصي وبهتيم على الطاعة وإذا كان كذلك فالزواجر ضربان حد وتعزير<sup>(٢)</sup>.

(١) فتح القدير ص ١١٢ جزء ٤

(٢) الماوردي ص ٢١٣

وجاء في فتاوى ابن تيمية : العقوبات الشرعية إنما شرعت رحمة من الله تعالى لعباده فهي صادرة عن رحمة الخلق وإرادة الإحسان إليهم . ولهذا ينبغي لمن يعاقب الناس على ذنوبهم أن يقصد بذلك الإحسان إليهم والرحمة بهم كما يقصد الوالد تأديب ولده وكما يقصد الطبيب معالجة المريض<sup>(١)</sup>.

والعقاب يختص بالعذاب قال الله تعالى : « فحق عقاب » ، « شديد العقاب » ، « وإن عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به » ، « ومن عاقب بمثل ما عوقب به » .

والعقوبات منها ما هو مقرر كالحدود وما هو غير مقرر كالتعازير . وتختلف مقاديرها وأجناسها وصفاتها باختلاف أحوال الجرائم كبيرها وصغيرها وبحسب حال مرتكبها .

#### الفرق بين العقوبة والعقاب :

يفرق بعض الفقهاء بين العقوبة والعقاب ، فيقررون أن ما يوقع على الإنسان إن كان في الدنيا يقال له العقوبة ، أما ما يلحقه في الآخرة فهو العقاب<sup>(٢)</sup>.

#### هل العقوبات جوارب أم زواجر ؟

قال بعض الفقهاء إن العقوبات جوارب أى أن تنفيذها على الجاني في الدنيا يقيه عذاب الآخرة . أى أنها مكفرات للذنوب لا زاجرات .

وقال السمرقندى شارح « الكنز » :

« إن المسلم إذا حد أو اقتص منه في الدنيا لا يحسد ولا يقتص منه في الآخرة ، لقوله عليه الصلاة والسلام « من أذنب ذنباً فعوقب به في الدنيا لم يعاقب به في الآخرة » .

(١) فتاوى ابن تيمية ص ١٧١ .

(٢) انظر ص ٣٨٨ جزء ٢ من حاشية الطحطاوى على الدر المختار .

وفي « معراج الدراية » : الطهارة عن الذنب لا تحصل باقامة الحد بل بالتوبة ، ولهذا يقام الحد على كره منه .

وعن الترمذى عن علي بن أبى طالب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من أصاب حداً فعجل عقوبته فى الدنيا فآله أعدل من أن يثنى على عبده فى الآخرة . ومن أصاب حداً فستره الله عليه فآله أكرم من أن يعود فى شيء قد عفا عنه » (١) .

وفى رواية عن عبادة بن الصامت قال :

كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم فى مجلس فقال : تبايعونى على ألا تشركوا بالله شيئاً ولا تزنا ولا تسرقوا ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق ، فمن وفى منكم فأجره على الله ، ومن أصاب شيئاً من ذلك فعوقب به فى الدنيا فهو كفارة له . ومن أصاب شيئاً من ذلك فستره الله عليه فأمره إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عذبه . زاد فى رواية : فبايعناه على ذلك . رواه الخمسة إلا أبداً داود .

وقد اختلف البعض فى القصاص من القاتل وهل يكفر عنه إثم القتل أم لا ؟ (٢)

فهم من ذهب إلى أنه يكفره عنه بدليل قوله عليه الصلاة والسلام : الحدود كفارات لأهلها ، فم لم يخص قتلاً أو غيره .

ومهم من ذهب إلى أنه لا يكفره عنه لأن المقتول المظلوم لا منفعة له فى القصاص . وإنما القصاص منفعة للأحياء ليتناهى الناس عن القتل .

وقد سئل ابن عباس عن قتل مؤمناً متعمداً ثم تاب واحتدى فقال : وأنى له بالتوبة ؟ سمعت نبيكم صلى الله عليه وسلم يقول : يجزىء المقتول

(١) انظر ص ٣٤٩ جزء ٤ من جامع الأصول لابن الأثير ، وانظر ص ١٦٣ حاشية الشافعى على الترمذى جزء ٣ .

(٢) انظر ص ٢١٢ السوقى حلى الشرح الكبير ، وانظر ص ٣٧٨ اللخيرة جزء ٨ مخطوط الترقاى . وانظر تفصيل هذا الموضوع فى شرح التتوى لمسلم فى كتاب الإيمان وباب الحدود .

متعلقاً بالقتال تشخب أو داجه دماً<sup>(١)</sup> فيقول : أى رب ؟ سل هذا فيم قتلنى ثم قال : والله لقد نزلت وما نسخها شيء . وقال سعيد بن جبير : قلت لابن عباس : هل لمن قتل مؤمناً متعمداً توبة ؟ قال : لا . فقرأت عليه آية الفرقان إلى - إلا من تاب - قال : هذه مكية نسخها آية مدنية - ومن يقتل مؤمناً متعمداً فجزاؤه جهنم - رواهما النسائي والشيخان في التفسير .

وقال البعض : إن له توبة كثيرة من العصاة ، ولقوله تعالى « إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء » والحديث الإسرائيلي الذي قتل تسعة وتسعين نفساً ، وقياساً على توبة الكافر الذي فعل كل شيء . قال الله تعالى : « قل للذين كفروا إن ينهوا ينفروا لهم ما قد سلف » . ويقولون إن تلك النصوص محمولة على المستحل أو أن المراد منها التغليظ . والمعقول أن العقوبات الشرعية زواجر وجوابر معاً .

وجاء في شرح البابرتي على الهداية أن الحدود تشمل على مقصد أصلي يتحقق بالنسبة إلى الناس كافة وهو الانزجار عما يتضرر به العباد وغير أصلي وهو الطهارة عن الذنوب وذلك يتحقق بالنسبة إلى من يجوز زوال الذنوب عنه لا بالنسبة إلى الناس كافة<sup>(٢)</sup> .

والحد هو عقوبة مقررة حددها الشارع وهي خمسة : قطع اليد في السرقة والرجم أو الجلد مائة في الزنا والجلد ثمانين في شرب الخمر والجلد ثمانين في القذف وحد قطع الطريق .

والتعزير يكون في غير ذلك من الجرائم ويقع بالحبس أو بالضرب أو بغير ذلك ومتروك أمره من حيث الكم أو الكيف للقاضي .

(١) أى تسيل دماً . والأوداج جمع وديج : هرق في التمتع .

(٢) انظر ص ١٦٣ جزء ٣ الزيلعي (والهكمة من الحد أصلاً الانزجار عما يتضرر به العباد وصيانة دار الإسلام من الفساد ولهذا كان حقاً لله تعالى لأنه شرع لمصلحة تعود إلى كافة الناس والطهارة من الذنوب ليست بحكم أصل لإقامة الحد لأنها تحصل بالتوبة لا بإقامة الحد) .

## الفصل الثاني

### الغرض من العقوبة

للعقوبة غرضان : غرض قريب وغرض بعيد :  
فالغرض القريب أو العاجل هو إيلام المجرم لمنعه من العودة إلى ارتكاب الجريمة ومنع الغير من الاقتداء به .  
والغرض البعيد أو الآجل هو حماية مصالح الجماعة .  
ولكى نصل إلى التطور الذى انتهى إليه الغرض من العقوبة فى العصر الحديث بعد أن مرت العقوبة بمجملات عصور مختلفة يلزمنا أن نبث فى التطور التاريخى للأسس التى بنى عليها العقاب فى الفقه الغربى ، لنقارن بذلك نظرية الشريعة الإسلامية فى الغرض من العقوبة .

## المبحث الأول

### أساس العقاب فى الفقه الغربى

درج فقهاء القانون الجنائى الغربى على تقسيم العصور التى مر بها العقاب إلى أربعة نذكرها بوجه الإجمال .

#### أولاً : عصر الانتقام الفردى

فى القرون الأولى كان الفرد يأخذ حقه بيده وتعينه على ذلك قبيلته وكثيراً ما كانت تنشأ الحروب بين القبائل على أنفة الجرائم ولم يكن للانتقام حدود فقد كانت القوة هى الغالبة .

وفى داخل القبيلة كان رئيسها يسطر الحماية على أفراد قبيلته كما كان يباشر سلطة القضاء بين أفرادها ويطبق عليهم العقوبات المعروفة فى زمنهم من

ضرب إلى قتل أو طرد من العشيرة وقد كانت هذه العقوبة من أشد العقوبات أثراً .

ولما نظمت الحياة الاجتماعية قليلاً ونشأت سلطة عليا وقويت شوكة هذه السلطة وجد ميدان :

- (أ) مبدأ القصاص : فالتأثر على قدر الاعتداء عين بعين ومن بسن وهو ما نجده في الشرائع العبرية واليونانية والجرمانية والرومانية .  
(ب) مبدأ الدية : وهو أن يقدم الجاني وعشيرته إلى المحمي عليه أو عشيرته مبالغاً من المال تمناً للتأثر واقتداء عن العلوان .  
وقد كان هذا النظام في ميده اختياراً ثم صار بقوة السلطة العليا لإجباراً .

#### ثانياً : عصر الانتقام الإلهي والردع

وقد كان الغرض من العقاب في هذه الحقبة من التاريخ التي استمرت حتى القرن الثامن عشر هو إحداث الخوف والفرع وضرب المثل للجميع ولذلك كانت محاكمة الحيوانات وجثث الموتى وكانت عقوبة الإعدام مائة جريمة وكان تعذيب المتهمين والمهكوم عليهم يتم علانية في الميادين العامة .

#### ثالثاً : العصر الإنساني

ويقسم الفقهاء هذا العصر إلى مراحل ثلاثة :

الأول : تشريع الكنيسة : تسربت إلى العقاب مبادئ الاعتدال على أساس من المبادئ الدينية السامية فكانت العقوبات هي الحبس المؤبد أو المؤقت في الدير والكفارات الدينية كالحج والصدقات والتبذ من الكنيسة .  
أما عقوبة الإعدام فلم يعمل بها في هذا العصر . وقد قام بيكاريا يقول بنظريته في أن العقاب يجب أن يكون محدوداً بحدى العدل والمصلحة الاجتماعية . وأنه من الظلم أن يتعدى العقاب في شدته القدر الضروري لحماية المجتمع وأنه غاية العقاب ليست التعذيب أو التكفير بل منع المجرم من الإجرام ، ومنع



الغير من تقليده فلا محل لقسوة العقاب ولا لتعذيب المحرم ، ولا لعقوبة الإعدام .

الثاني : تشريع الثورة : قامت الثورة الفرنسية فصدر إعلان حقوق الإنسان في ٢٦ أغسطس سنة ١٧٨٩ وقررت بعض مبادئ قانونية منها لا جريمة ولا عقوبة بغير نص وشخصية العقاب ومساواته بالنسبة لجميع المواطنين كما ألغيت عقوبات التعذيب وبتر الأعضاء والجلد والمصادرة العامة . كما نظرت في مبدأ شرعية العقوبة فجعلتها ذات حد واحد بلا تحجير للقاضي .

الثالث : اثنتان : لما كانت القوانين التي صدرت لم تسفر عن نتائج مرضية لأنه لم يكن يسمح للقاضي بالنزول عن هذا الحد كما أدى تخفيف العقوبات إلى اضطراب الأمن العام ولذلك صدر قانون سنة ١٨١٠ مشبهاً بفكرة المنفعة أو المصلحة الاجتماعية وهو أن الذي يبرر العقوبة منفعتها للمجتمع وهي التي كان ينادى بها الفيلسوف الإنجليزي بنتام *Pantam* وجعل للعقوبات حدين حداً أقصى وحداً أدنى وأدخل نظام الظروف المخففة كما أنه من ناحية أخرى استعاد بعض العقوبات الشديدة وزاد عدد حالات الحكم بالإعدام .

وفي أوائل القرن التاسع عشر ظهر مذهب « كانت » في العدالة فعارض مذهب المنفعة فالعقوبة هي إجراء تقتضيه العدالة وتتكيف بحسب الأشخاص ودرجة مسئوليتهم .

وبعد ذلك ظهر مذهب جديد يرى إلى التوفيق بين مناهي المنفعة والعدالة ومجمله أن العقوبة مقررة في آن واحد لحاية المجتمع وإرضاء الشعور الأدبي . ولذا يجب أن لا تكون أكثر مما تقتضيه العدالة ولا أكثر مما تستدعيه الضرورة . وقد أثرت هذه المبادئ عند تعديل القانون الفرنسي في سنة ١٨٣٢ .

#### رابعاً : العصر الحديث

لما كانت النظريات السابقة لم تحقق حفظ الأمن والنظام من ناحية ، كما أنها من ناحية أخرى تهمل شخص المحرم فقد ظهرت المدرسة الإيطالية تكافح

الجريمة عن طريق دراسة شخصية المجرم وأسباب إجرامه وقد انقسمت هذه المدونة إلى فرق ثلاثة :

(أ) الفرقة الأولى : تدور طبيعة الجاني فتبحث عن أسباب إجرامه

وتقسم المجرمين خمسة أقسام .

١- مجرم بطبعه أو بفطرته وهو الذى يولد مجرماً ويتميز

بميزات خلقية معينة .

٢- مجرم مجنون وهو مصاب بمرض عقلى .

٣- مجرم بالعادة يرتكب الجريمة فى بادئ الأمر عن ضعف

خلقى ثم يسهويه الإجرام .

٤- مجرم بالمصادفة وهو من أجرم لسبب بعينه .

٥- مجرم بالمعاطفة وهو نوع من مجرمي المصادفة سريع

الحساسية سهل الخضوع للعاطفة .

وتتنوع العقوبة بحسب حالة المجرم فالمستشفى مكان للمجرم المجنون

والاستئصال للمجرم بالفطرة . ويعاقب المجرم بالمصادفة عقوبة لا تزيد فى

إفساده ولا إتلاف خلقه وكان على رأس هذه الفرقة العلامة «لامبروزو»

زعيم المدونة الإيطالية الأول .

ونظراً لاختلاط طوائف المجرمين وعدم وجود فواصل عملية تحدد كل

طائفة من الطوائف السابقة فقد استهدفت هذه الفكرة للنقد فنشأ المذهب

الاجتماعى الذى يعود بالمجرم إلى بيئته الى نشأ فيها وينسب إليها إجرامه .

(ب) الفرقة الثانية : ترى أن تتنوع العقوبات بحسب حالة المجرم

الشخصية فمن المجرمين من يرسل إلى المستشفى لمعالجته ومنهم من

يعاقب بشدة ومنهم من تتخذ قبله إجراءات الأمن أو وسائل

الحماية والوقاية ومنهم من يستبعد من المجتمع كلية للوقاية من شره .

(ج) الفرقة الثالثة : ترى أن يقوم المجتمع بدراسة أسباب وعوامل

الإجرام لحاية المجرم منها والقضاء على ما يدفع المجرم إليها كحاربة

الزبيلة ومنع المخدرات والمسكرات وحماية الأحداث .

ولما ترتب على الأخذ بهذه الأفكار إسراف في العقاب وقضاء على الحرية الفردية من جهة وضيق فكرة الردع العام والشعور بالعدالة الذي يقتضى مجازاة من ارتكب جرماً ولو كان صالح النفس . فقد انتهى الرأى إلى التوفيق بين النظريات القديمة والنظريات الحديثة وجعل للعقاب وظيفة مزدوجة : فكرة العدل بأن مجازى كل مجرم على جريمته بعقوبة لا تتجاوز في شدتها جسامة الجريمة وخطورتها ، والدفاع الاجتماعي الذي يتمحق بهجمل العقاب مبنياً على الميل الإجرائى فى المجرم وعلى حالته الخطرة<sup>(١)</sup>.

ونستطيع أن نستخلص مما تقدم أن أساس العقاب يدور بين الأفكار الآتية :

١ - فكرة العدل والتكفير فالمجرم يجب أن يكفر عن خطيئته بمجزاء رادع يتناسب مع درجة اختياره وقت الجريمة بصرف النظر عن ظروفه الشخصية .

٢ - فكرة مصلحة المجتمع ومقتضاها أن المجتمع يجب أن يحصى كيانه ونظامه بمنع الإجرام كلية إما بمعالجة المجرمين أو استئصالهم طبقاً لكل حالة بصرف النظر عن جسامة الجريمة .

٣ - فكرة توفيق بين العدل ومصلحة المجتمع دون أن تظنى فكرة على الأخرى وهذا الأساس هو الذى بنيت عليه التشريعات الحديثة فالعقاب فى العصر الحديث مفروض فيه أن يؤدى وظيفتين وظيفة خلقية ووظيفة اجتماعية .

## المبحث الثانى

### أساس العقاب فى الشريعة الإسلامية

بعد أن أوضحنا تسلسل التكفير الغربى فى أساس العقوبة ومقوماتها نجد أنهم انتهوا إلى أن للعقوبة وظيفتين لا بد لها منهما ، وهما الوظيفة الخلقية والوظيفة الاجتماعية فكرة العدل والتكفير ، وفكرة مصلحة المجتمع ، ويعرض

(١) انظر القانون الجنائى للمبتدأ الكبير حل يلى ص ٢٤ .

المقوبات في الشريعة الإسلامية نجد أن النظرية الحديثة نهجت منهج نظرية الشريعة الإسلامية ويلزمنا أن نفرق بين الحدود والتعازير .

#### أولاً : الحدود

##### ١ - حد الزنا

نجد أن النصوص تلحق بالجاني عقوبة قاسية ولكنها لم تهمل شخصيته فإن كان غير محصن فعقوبته غير مهلكة وإن كان محصناً فعقوبته الموت رجماً . ولكن الشريعة وقد وجدت أن هذه العقوبة شديدة جداً فرضت لإثباتها أمراً عسيراً فإن كانت بالينة فشهادة أربعة يشهدون بالروية فإن كانوا ثلاثة جلدوا حد القذف حتى لا يتقدم للشهادة إلا الواثق المتأكد ؛ وحتى لو ثبت الأمر بشهادة الأربعة فيلزمهم البتة بالرجم فإن تخلفوا لا تجب العقوبة .

أما إن كان الإثبات بالإقرار فيجوز فيه العلول .

من كل ما تقدم نجد أن الشريعة مع رغبتها الأكيدة في تحريم الزنا إذ أن فيه ضياعاً للأنساب والحرمان وهتكاً للأعراض لم تهمل شخصية الجاني بل تدرجت في العقاب بحسب حال الجاني في نفسه .

##### ٢ - حد الشرب

مرد العقوبة حفظ عقول الأفراد إذ أن في حفظها حفظاً لكيان المجموع . ولم تهمل الشريعة شخص الجاني فمن كان مضطراً أو كان مكرهاً أو جاهلاً فلا إثم عليه وإن تعديد العقاب متروك في هذه الجريمة لما يحقق المصلحة العامة . فإن عقوبة الشارب لم تكن مقدرة أيام الرسول صلى الله عليه وسلم بمقدار ثابت إذ أنه ضرب أربعين على ما جاء ببعض الآثار كما أنها لم تكن الجلد دائماً فقد قال أبو هريرة : إن الرسول أتى برجل قد شرب الخمر فقال اضربوه فقال أبو هريرة : فثنا الضارب بيده والضارب يثعله والضارب يثوبه .

وقد ضرب أبو بكر أربعين جلطة في شرب الخمر ، وضرب على

ابن أبي طالب أربعين جلدة<sup>(١)</sup> وقد ضرب عمر ثمانين جلدة .  
ويلزم أن نعلم أن إجماع الصحابة لم يتعقد على الثمانين جلدة التي جلد بها  
عمر لشارب الخمر ، وتحمل الزيادة من عمر على أنها تعزير يجوز فعلها إذا  
وأما الإمام وأن الرسول عليه الصلاة والسلام لم يستقر الحد في زمنه على عدد  
معين وهذا فيه مراعاة لحال الجناة ، فمنهم من يستحق أن يضرب أربعين :  
ومنهم من يستحق أن يضرب بالسوط ، ومنهم من يستحق أن يضرب بغيره<sup>(٢)</sup> .  
وأى عقوبة « تتعلق بالضرب » يرى الشارع الوضعي أنها تجبى في منع هذه  
الجريمة فهي شرعية ، إذ أن التجريم في هذا الشأن لم تقدر له عقوبة بنص  
القرآن ، وإنما هي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم تحرى بها المصلحة العامة  
ونحن نتبناه .

### ٣ - حد القذف :

إن المصلحة العامة تقتضى معاقبة القاذف بالزنا ولا داعي لإطلاقاً لاعتبار  
شخصه في هذه الجريمة فإنه لا يستحق المراعاة فإن القاذف غيره بالزنا  
لا سبيل للناس إلى العلم بكذبه فجعل حده تكليفاً له وبرقة لعرض المقلوف  
منعاً لهذه الفاحشة التي يحد بالجلد من قذف بها وإن الله تعالى قد كره اظهار  
الزنا والتكلم به وتوعلمن يجب إشاعته في المؤمنين بالعذاب الأليم في الدنيا

---

(١) جلد على بن أبي طالب الوليد بن عقبة أربعين جلدة - انظر للمنفى جزء ١٠ ص ٣٢٩ ، وفي البخارى أن علياً جلد الوليد ثمانين ، وفي الموطأ « أن عمر استشار في حد الخمر فقال  
له على : أرى أن تجلده ثمانين جلدة . فإنه إذا شرب سكر . وإذا بكر على ، وإذا هلأ اقرى ،  
فجلد عمر في حد الخمر ثمانين » .

(٢) روى البخارى ومسلم عن عمر بن سعيد التمشي قال : سمعت على بن أبي طالب يقول :  
« ما كنت لأتيم من أحد حداً فيموت فأجد في نفسى منه شيئاً إلا صاحب الخمر . فإنه لو مات وديته  
وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسه » . ٢٣٧ جزء ٤ الجامع للأصول لابن الأثير  
٢٨٧ المهلب : كان عمر إذا أتى بالرجل القوي المهلك في الشراب جلده ثمانين وإذا أتى بالرجل  
الضعيف الذي كانت منه الزلة جلده أربعين فإن جلده أربعين ومات لم يفسن لأن الحق قبله وإن  
جلده ثمانين ومات ضمن نصف الدية لأن نصفه حد ونصفه تعزير وسقط للنصف بالحد ووجب  
النصف بالتعزير .

والآخرة : قال تعالى : إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة والله يعلم وأنتم لا تعلمون .

٤ - حد السرقة :

وإن قطع اليد عقوبة شديدة ولكنها فرضت لمصلحة المجموع وقد شرط الشارع شروطاً مختلفة لإكمال أركان السرقة فلا قطع في أيام الحاجة والفقر ولا قطع لسارق القليل ولا قطع فيمن يسرق الثمار من على الشجر ولا قطع لمن يسرق ليقنات أو يسد رمقه .

روى عن الإمام مالك في الموطأ : أن رقيقاً لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مزينة فانتحروها . فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب فأمر عمر كثير بن الصلت بقطع أيديهم . ثم قال عمر أراك تجيعهم ! ثم قال والله لأغرمك غرمًا يشق عليك ثم قال للمزني : كم ثمن ناقتك فقال المزني قد كنت والله أمتعها من أربعمائة درهم فقال عمر أعطه ثمانمائة درهم . قال عمر لعبد الرحمن بن حاطب : أما لولا أني أظنكم تستعملونهم وتجيعونهم حتى لو وجدوا ما حرم الله لأكلوه لقطعتمهم . ولكن والله إذ تركتهم لأغرمك غرامة توجعك . ومن هذا الأثر نرى أن القاروق فهم من تشريع قطع اليد أنه عقوبة رادعة لمن يرتكب هذه الجريمة من غير حاجة تلجئه إلى الاعتداء على مال الغير . وحين تبين له أن هؤلاء الغلظة اضطروا لما اجتبرحوا بسبب ما نالهم من الجوع والحرمان ، لم ير أن يمضى عليهم حد السرقة (١) .

٥ - حد الحرابة :

قال الله تعالى : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض . ذلك لهم خزي في الدنيا ولم في الآخرة عذاب عظيم » ، إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم .

(١) ص ٦٩ تاريخ الفقه الإسلامي للدكتور محمد يوسف موسى جزء أول .

عقوبة شديدة مقصود بها حماية الناس وحماية المجتمع من قطاع الطرق ومع ذلك فإن المشرع أخذاً بيد المحرم وتشجيعاً له على الاستقامة والتوبة وتيسيراً عليه طمأنه على نفسه وعفا عنه إن حضر تائباً قبل القدرة عليه ، ولن يتوب إلا من هو قابل للإصلاح وبقي عنده بعض من ضمير .  
فالعقوبة في الحدود الشرعية يتحقق فيها الشقان العدل والتكفير ، ومصلحة المجتمع .

قال أبو يوسف حدثني الحسن بن عمار عن جرير بن يزيد قال : سمعت أبا زرعة بن عمرو بن جرير يحدث أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « حد يعمل به في الأرض خير لأهل الأرض من أن يخطروا ثلاثين صباحاً » .

ونستطيع أن نلحق بالحدود الجرائم التي يعاقب فيها بالقصاص أو الدية وقد ذكر سيف الإسلام البزدوى في مبسوطه أن القصاص يسمى حداً خلافاً لعامة الفقهاء<sup>(١)</sup>.

إن العقوبة هنا مقدرة حقيقة فالقاضي لا يستطيع أن يزيد أو ينقص منها ولا أن يعفو عن مرتكب الجريمة فيها ومع ذلك فقد فرض جميع هذا للمصلحة العامة قال تعالى : ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب .  
جاء في تفسير المنار : فالآية الحكيمة قررت أن الحياة هي المطلوبة بالذات ، وأن القصاص وسيلة من وسائلها ، لأن من علم أنه إذا قتل نفساً يقتل بها يرتدع عن القتل فيحفظ الحياة على من أراد قتله وعلى نفسه ، والاكتفاء بالدية لا يردع كل أحد عن سفك دم خصمه إن استطاع ، فإن من الناس من يبذل المال الكثير لأجل الإيقاع بعلوه . وفي الآية من براءة العبارة وبلاغة القول ما يذهب باستيشاع إزهاق الروح في العقوبة ويوطن النفس على قبول حكم المساواة ، إذ لم يسم العقوبة قتلاً أو إعداماً بل سماها

---

(١) انظر رسالة مخطوطة بدار الكتب مبنوية بعنوان الحدود والأسكام لعل بن مجد الدين ابن مسعود ، وانظر ص ٥٩ للمبسوط جزء ٢٦ .

مساواة بين الناس ، تنطوي على حياة سعيدة لهم<sup>(١)</sup>.  
كما أن الشرع بجانب مراعاته للمصلحة العامة راعى حال الجاني فقد  
استقر الرأي على التفرقة بين العمد والخطأ والقضاء والتقدير . فتتدرج العقوبة  
إذا استوفت الجريمة أركانها من القصاص إلى الدية إلى الأرش إلى حكومة  
العدل فيما لا تمكن فيه المائلة في الخلين بين المنافع والمغليين وهي تعدل التعزير .  
فان كان الجاني مجنوناً أو صبيّاً لا يجب القصاص كما لا يجب إلا في القتل  
العمد المحض . كما يلزم أن يكون القتال مختاراً اختيار الايثار فيخرج المكره  
فلا قصاص عليه<sup>(٢)</sup>.

#### ثانياً : التعازير :

وهذه أكثر من سابقتها الحدود تظهر فيها النظرية الحديثة بشقيها .  
قال القاضي أبو يعلى الخنيلي القراء :  
« إن تأديب ذى الهيئة من أهل الصيانة أخف من تأديب أهل البذاء  
والسفاهة لقول النبي صلى الله عليه وسلم أقبلوا ذوى الهيئات عثراتهم فان  
تساووا في الحدود المقدرة فيكون تعزير من جل قدره بالاعراض عنه وتعزير  
من دونه بزاجر الكلام وغاية الاستخفاف الذى لا قلف فيه ولا سب ثم يعدل  
بمن دون ذلك إلى الحبس الذى ينزلون فيه على حسب رتبهم وبحسب هفواتهم .  
فمنهم من يحبس يوماً ومنهم من يحبس أكثر من ذلك إلى غير غاية مقدرة ثم  
يعدل بمن دون ذلك إلى النفي والابعاد إذا تعدت ذنوبه إلى اجتلاب غيره إليها  
واستفراجه بها<sup>(٣)</sup>.

وقال أبو يوسف مخاطباً أمير المؤمنين الرشيد : ونقدم لإلهم « إلى الولاة »  
أن لا يسرفوا فى الأدب ولا يتجاوزوا بذلك إلى ما لا يحل ولا يسع ، فانه  
بلغنى أنهم يضربون الرجل - فى الهمة - وفى الجنابة - ثلاثمائة ومائتين

(١) تفسير المنار ج ٢ ص ١٢٣ .

(٢) انظر بدائع الصنائع ص ٢٤١ ج ٧ .

(٣) الأحكام السلطانية للقاضي أبى يعلى ٢٦٢ .



وأكثر وأقل وهذا مما لا محل ولا يسع . ظهر المؤمن حتى إلا من حق يجب  
بفجور أو قذف أو سكر أو تعزير لأمر أنه لا يجب فيه حد ، وليس يضرب  
في شيء من ذلك كما بلغني أن ولاتك يضربون ، وأن رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قد نهى عن ضرب المصلين « المسلمين » والتعزير منه ما يكون  
بالتوبيخ والزجر والكلام . ومنه ما يكون بالحبس ومنه ما يكون بالنفي عن  
الموطن ومنه ما يكون بالضرب . . إلخ (١).

ورد في تبصرة الحكام :

« إن التعزير يكون بحسب الجاني والمخفي عليه والجنابة فإن كان القول  
عظيماً من وفى القدر مخاطباً به لرفع القدر بولغ في الأدب وإن كان على  
العكس فالعكس .

ففى سنن أبي داود عن عائشة رضى الله تعالى عنها قالت : قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم : « أقبلوا ذوى الهيئات عثراتهم إلا الحدود » .

فاذا تقرر أن قاعل ذلك يؤدب فإن كان رفيع القدر فانه يخفف أدبه  
ويتجافى عنه وكذلك من صدر منه ذلك على وجه الفلته لأن القصد بالتعزير  
الزجر عن العودة إن صدر ذلك منه فلتة يظن به أنه لا يعود إلى مثلها وكذلك  
الرفيع .

والمراد بالرفيع من كان من أهل القرآن والعلم والآداب الإسلامية  
لا المال والجاه والمعتبر في الدنيا الجهل والجفاء والحقارة فمن كان من أهل  
الشرف يقل عليه بالأدب لينزجر وينزجر به غيره (٢) .

ومما تقدم نلاحظ أن الشريعة وإن اهتمت بمصلحة الجماعة في الحدود  
اهتماماً بالغاً فانها لم تهمل شخصية المجرم إهمالاً تاماً مع أن الحدود فيها من  
التشريعات الأساسية في نظامها .

وفي التعازير يلاحظ القاضي شخصية الجاني ملاحظة تامة فقد يشترك في  
الجرم الواحد كثيرون ومع ذلك تتنوع العقوبات عليهم . فما يزجر هذا قد  
لا يزجر ذاك وهذا أرقى ما وصل إليه الفقه الغربي في تفريد العقاب وسنتكلم  
عن تفصيل ذلك فيما بعد .

( ١ ) انظر كتاب الخراج لقناني أبي يوسف ص ١٥١ .

( ٢ ) انظر تبصرة الحكام لابن فرحون ص ٢٠٨ جزء ٢ .

## الفصل الثالث

### صفات العقوبة وخصائصها

#### المبحث الأول

##### شرعية العقوبة

##### المقصود من الشرعية

المقصود من شرعية العقوبة هو أن القاضى الذى يوقع العقوبة ليس حراً مختاراً فيما يفعل وإنما هو مقيد بما فرضه الشارع من الجزاء على الجريمة فليس للقاضى أن ينشئ عقوبة خاصة وليس له أن يتعدى المقدار المحدد سلفاً .

وأساس هذا المبدأ هو الفصل بين السلطات باعتباره أساساً دستورياً فكل سلطة من سلطات الدولة الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية مستقلة عن الأخرى وكل من هذه السلطات الثلاث تشترك فى تحديد العقوبة كل من وجهة خاصة .

فالشرع يقيس جسامه الجريمة بالخطر الذى يهدد المجتمع ويضع لها عقوبة يفوق ألها فى نظره الفائلة الى تعود على الجانى .

وفما يتعلق بالقاضى يجب عليه أن يعنى ببحث حالة الجانى أكثر مما يعنى بتقدير جسامه الجريمة . وأن يحدد العقوبة بالنظر الى الوقائع المطروحة أمامه .  
وفما يتعلق بالسلطة الإدارية يجب ألا يخالف ضميرها أن الهيئة الاجتماعية قد عهدت إليها بالمحكوم عليه مجرد لإلامه بل يجب أن تعتقد تمام الاعتقاد أنها تنفذ العقوبة عليه بقصد إصلاحه .

ولكن إذا كان القضاء ورجال الإدارة لهم من السلطة ما يسمح لهم

بتخفيف العقوبة أو انتقاصها أو إلغاء تنفيذها فهناك حاجزان لا يمكن تخطيها إذ أنهم لا يستطيعون أن يبرثوا شخصاً ثبتت إدانته ولا أن يرفعوا العقوبة عن الحد الأقصى الذى وضعه الشارع<sup>(١)</sup>.

وغاية هذا المبدأ حماية حريات الأفراد من تصف السلطات المختلفة بالعقوبة أذى خطير يصيب الفرد في بدنه أو ماله أو شرفه ولن يكون هذا الأذى مشروعاً إلا بتص.

وعلى هذا المبدأ الأساسى ترتب النتائج الآتية :

- ١- لا يقضى القاضى بالعقوبات إلا بما يقضى النص الصريح بتوقيعه .
- ٢- لا يقضى القاضى بعقوبة جريمة في جريمة أخرى مهما كانت ملاءمة العقوبة لتلك الجريمة .
- ٣- إن على المشرع أن يبين العقوبة الخاصة بكل جريمة ويبين أساليب تنفيذها .
- ٤- لا يستطيع القاضى الجنائى أن يتوسع في تفسير النصوص الجنائية .

### المبدأ فى الفقه الإسلامى

يقوم المبدأ على أساسين الأول الفصل بين السلطات ، والثانى حماية حريات الأفراد فهل يتحقق فى الفقه الإسلامى هذان الأساسان ؟

### الأساس الأول : الفصل بين السلطات

١- السلطة التشريعية فى الدولة الإسلامية يتولاها المحققون وأهل الفتيا وسلطتهم لا تعلو أمرين :

(أ) بالنسبة إلى ما فيه نص فعملهم تفهم النص وبيان الحكم الذى يدل عليه .

(ب) بالنسبة إلى ما لا نص فيه فعملهم قياسه على ما فيه نص واستنباط حكمه بواسطة الاجتهاد وتخريج العلة وتحقيقها .

---

(١) انظر جاردو جزء ٢ ص ٤٦٤ وللوسوعة الجنائية جزء ٥ ص ١٨ .

ولكن على مر العصور الاستبدادية في الإسلام ترك أمر التشريع فوضى فادعى الاجتهاد من ليس أهلاً له وتعذر تعيين من له السلطة التشريعية واستحال اجتماعهم وتبادلهم الآراء : وكان من نتيجة هذا تشعب الآراء واختلاف الأحكام اختلافاً لم يتيسر للحكومات الإسلامية معه أن ترجع إلى آرائهم أو تلزمها . ولما وجد العلماء أن هذه الفوضى التشريعية لا تقف عند حد عاجلها بسد باب الاجتهاد فوقت حركة التشريع عند ما وصل إليه الأئمة في القرن الثاني الذين راعوا في استنباط الأحكام حال عصرهم ومصالح الناس في زمانهم وبلادهم<sup>(١)</sup>.

٢- والسلطة القضائية كانت في صدر الإسلام تجتمع في يد واحدة مع السلطة التشريعية لأن الخليفة كان يتولاها فان وجد نصاً قضى به وإن لم يجد نصاً كان يستشير الفقهاء والمفتين من الصحابة فإذا تكون الرأي قضى به . وأول خليفة ولي السلطة القضائية نفعاً معيناً هو عمر بن الخطاب فقد ولي أبا الدرداء قضاء المدينة وولى شريحاً قضاء الكوفة وولى أبا موسى الأشعري قضاء البصرة وكان هؤلاء يولون القضاة والتشريع معاً فقد جاء في رسالة عمر لأبي موسى الأشعري: الفهم الفهم فيا ودد عليك مما ليس في كتاب ولا سنة . ولما دون الأئمة المجتهدون اجتهاداتهم واتخذها رجال القضاء مرجعاً وصل الأمر إلى أن أصبح القضاة مقلدين فقط .

فكان القضاة في زمن الخلفاء الراشدين وبنى أمية مجتهدين لا يقلدون أحداً في أحكامهم لأن التقليد لم يكن معروفاً فيهم ولم تكن المذاهب دوت قال صاحب الوسيط انقضى زمن الخلفاء الراشدين ولم يدون فيه كتاب إلا ما كان من أمر كتابة المصحف وكان مرجع الناس في أمر دينهم وديانهم كتاب الله وستة رسوله فإذا اشتهب عليهم أمر من الأمور رجعوا إلى الخلفاء وفقهاء الصحابة واستظهروا باجتهادهم رأياً عملوا به وقد كانوا لا يكتبون أقوال النبي صلى الله عليه وسلم وفتاوى الصحابة خشية أن يجرهم ذلك إلى

---

(١) ص ٤٥ ص ٤٦ من كتاب السيادة الشرعية للمرحوم الأستاذ عبد الوهاب خلاف .

الاعتماد على الكتب وإعمال حفظ القرآن الكريم والسنة ولأن الكتاب عرضة للضياع والتصحيف والتحريف ثم لما حدثت الفتن وتعددت المذاهب والنحل وكثرت الأقوال والفتاوى والرجوع فيها إلى الرجال والرؤساء ومات أكثر الصحابة خافوا أن يعتمد الناس على رؤسائهم ويتركوا سنة رسول الله فأذن أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز لأبي بكر محمد بن حزم نائبه على المدينة في الولاية والقضاء أن يدون الحديث بعد أن استخار الله أربعين يوماً فدون ما يحفظ عن الرسول في كتاب بعث به عمر إلى الأمصار .

وكما كانوا مجتهدين كانت لهم الحرية المطلقة فيما يرونه من الأحكام<sup>(١)</sup> . يحكمون على الأمير والوزير لا يخشون شيئاً ما دام الحق رائدهم . وكان تعيين القضاة من حق الخليفة وتارة يكل هذا التعيين إلى الولاية ومع ذلك لا يسلبه ذلك أن يجلس للقضاء بنفسه .

ويقول الأستاذ محمد الخضري فيما كتبه عن القضاء في الدولة الأموية : ويظهر لنا أن قضاء القضاة في عهد الخلفاء الراشدين كان قاصراً على فصل الخصومات المدنية ، أما القصاص والحدود فكانت ترجع إلى الخلفاء وولاة الأمصار لأننا رأينا قضايا حكم فيها الخلفاء والأمراء بقتل قصاصاً أو جلد يسكر ولم يبلغنا أن قاضياً ليس أميراً قضى بعقوبة منها أو نفذها : وكانت العقوبات التأديبية كالحبس لا يأمر بها إلا الخليفة أو عامله فكانت الدائرة القضائية ضيقة<sup>(٢)</sup> وليس في الإسلام ما يمنع وضع نظام خاص للسلطة القضائية يحد اختصاصها ويكفل تنفيذ أحكامها ويضمن لرجالها حريتهم في إقامة العدل بين الناس . ومع ذلك سلب الولاية من القضاء النظر في المظالم والجرائم وإقامة الحدود ونتج في العصور الاستبدادية أن ترك الأمر بين ضعفاء وأقوياء بدون قانون<sup>(٣)</sup> .

(١) ص ٢١ تاريخ القضاء في الإسلام لقاضي محمد بن عربوس .

(٢) ص ٢٥ المرجع السابق .

(٣) ص ٥٠ من كتاب السلسلة الشرعية للرحوم الأستاذ الشيخ غزلاف .

وفى مقدمة ابن خلدون : إنما كان القاضى فى عصر الخلفاء الفصل بين الخصوم فقط . نعم قد يفوض له الخليفة نظر بعض الأمور العامة لا باعتبار أنها داخلة فى ولاية القضاء ولكن لما يراه فى القاضى من الكفاءة للقيام بها .

وقد ذكر القرافى المالكي فروقاً عشرة بين القاضى ووالى المظالم وفروقات تسعة بين القاضى وبين والى الجرائم أو والى الشرطة .

فالقاضى من حيث هو قاض ليس له إلا الفصل فى الخصومات فإن كان بلى ولاية المظالم مع ولاية القضاء كان له النظر فيما فوض إلى صاحب هذه الولاية وإن أضيفت له ولاية الشرطة نظر فيما يخصه أيضاً حتى إن بعض القضاة قد دخلوا فى قيادة الجند أيضاً كما فعل المأمون مع قاضيه يحيى بن أسلم وكما فعل عبد الرحمن الناصر بالأتدلس مع القاضى منلر بن سعيد .

وكان بعض القضاة يتوسع فى اختصاصه لمصاحبة يراها كما فعل عبد الرحمن بن معاوية ابن خديج قاضى مصر من قبل عبد العزيز بن مروان فى أموال اليتامى فإنه ضمن عريف كل قوم أموال يتامى تلك القبيلة وكتب بذلك كتاباً كان عنده فجرى العمل على ذلك (٣) .

٣- والسلطة التنفيذية يرأسها والى ومن معه من رجال الجيش وجباة الضرائب والشرطة وعمال الحكومة وكان عموم الولاية وخصوصها لا يستند إلى نظام ولا يعتمد على قانون وليس أضيع لحقوق الأفراد وأدعى إلى سلب حريتهم من عدم تحديد وظيفة القابضين على مقاليد السلطة العامة .

وقد جاء فى الأحكام السلطانية للقاضى أبى يعلى الحنبلى المتوفى سنة ٤٥٨ هـ : ما يصدر عن الإمام من ولايات خلفائه أربعة أقسام :

أحدها : من تكون ولايته عامة فى الأعمال العامة وهم الوزراء لأنهم مستنبطون فى جميع النظرات من غير تخصيص ، وتقليد الوزارة جازئ

لما حكاها الله تعالى عن نبيه موسى عليه السلام : واجعل لى وزيراً من أهلى  
هارون أنهى أشدده به أزرى وأشركه فى أمرى وإذا جاز ذلك فى النبوة كان  
فى الإمامة أجوز لأن ما وكل لى الإمام من تدبير الأمة لا يقدر على مباشرة  
جميعه إلا بالاستئابة ، ونياية الوزير المشارك له فى التدبير أصح فى تنفيذ  
الأمر من تفرده بها ليستظهر به على نفسه وليكون أبعد عن الزلل وأمنع  
من الخلل .

والوزارة على ضربين وزارة تفويض ووزارة تنفيذ :

أما وزارة التفويض فهى أن يستوزر الإمام من يفوض إليه تدبير  
الأمر برأيه وإمضاءها على اجتهاده فيعتبر فى تقليد هذه الوزارة شرط  
الإمامة .

أما وزارة التنفيذ فحكمها أضعف وشروطها أقل والوزير فيها وسيط بين  
الرعاة والولاية يؤدى عنه ما أمر وينفذ ما ذكر ويمضى ما حكم .

الثانى : من تكون ولايته عامة فى أعمال خاصة وهم الأمراء للأقاليم  
والبلدان لأن النظر فيها وضعوا به من الأعمال عام فى جميع الأمور .

والإمامة عامة وهو أن يفوض الخليفة إمامة بلد أو إقليم ولاية على جميع  
أهله وإمارة خاصة مقصورة على تدبير الجيوش ، وسياسة الرعية ، وحماية  
البيضة ، والذب عن الحرم ، وليس له أن يتعرض للقضاء والأحكام ،  
ولا لجباية الخراج والصدقات فإمارته مقيدة . . .

الثالث : من تكون ولايته خاصة فى الأعمال العامة ، وهم مثل قاضى  
القضاة وقيب الجيوش وحامى الثغور ومستوفى الخراج ، وجباى الصدقات .  
لأن كل واحد منهم مقصور على نظر خاص فى جميع الأعمال .

الرابع : من تكون ولايته خاصة فى أعمال خاصة وهم مثل قاض بلد أو  
إقليم أو مستوفى خراج أو حامى صدقة أو حامى ثغره أو قبيب جنده لأن  
كل واحد منهم خاص النظر مخصوص العمل<sup>(١)</sup> .

---

(١) أنظر ص ١٢ وما بعدها كتاب الأحكام السلطانية للقاضى أبى يعلى القراء .

## الأساس الثاني : حماية حرية الأفراد

يبدو الإسلام في ظاهره وبالنظر إلى ما كان يأتيه خلفاء العهد الأيوبي وولاتهم وما بعده من العهود الإسلامية لا يعطى الفرد حقه في الحرية بأنواعها ولكن في الواقع إن العيب ليس عيب النظام بقدر ما كان عليه فساد أولى الأمر . إن الباحث في تاريخ هذه العصور يؤلمه ما كان عليه ظلم الولاة وقسوتهم بقدر ما كان عليه عدل الخلفاء الراشدين . كانت حياة الأفراد تافهة كلمة من وال تسعد الإنسان أو تشقيه . فهل كان ذلك من أصول الإسلام المعروفة ؟

نبحث ذلك في مفردات الحرية كما تعرف في هذا العصر الحديث .

### الحرية

إن الحرية في الغرب منحت للإنسان نتيجة للاعتراف لشخصه بالكرامة ولنفوره من الحدود والحدود ، والحرية كراى أو منهج أو مذهب قد تكون من المباحث الأساسية في الفلسفة أو علم الكلام أو علم الأخلاق أو الاقتصاد أو السياسة لكنها ليست كذلك في علم القانون ومع ذلك فالوقوف بها يكون واجباً على الفقيه والقاضى والمشتغل بالقانون ، حين تصبح عقيدة تختلط بمثل الجماعة وقيمها العامة فتصير جزءاً منها . حين يعتقد عامة الناس أنهم لا يستطيعون العيش بدونها أو على الأصح حين يتصور عامة الناس أو طائفة كبيرة من عامتهم أن العيش بدونها أمر غير متفق مع سنن الكون وطبيعة الأشياء . عندئذ تكون الحرية حقيقة من الحقائق الاجتماعية الكبرى لا يتوقف وجودها على صحة أو بطلان أساسها النظرى أو الفلسفى ، حقيقة يصدر عنها حقوق وواجبات عامة وخاصة ويتأثر بها سلوك الحاكمين والمحكومين كما يتأثر بها عمل المشرع واجتهاد القاضى والحرية كعقيدة أشبه الأشياء بتلك الجزر البركانية التى توجد في المحيط بحسبها غير المدقق رقعة من سهل اكسحمه البحر على حين أنها قمة جبل تتأ في قاع اليم يخفى الماء أبعاده وحقيقته .



ونحن حين نطالع الساتير ونصوص إعلان حقوق الإنسان في البلاد المختلفة لا نشاهد من أبعاد الحرية ومعالمها الفارقة في تاريخ الأمم وأعماق نفسيها وعقليتها إلا نصوصاً تبدو متشابهة العبارة تشابه تلك الجزر حيناً ننظر إليها نظرة لا تتجاوز سطح الماء<sup>(١)</sup>.

هذه هي الحرية عند الغرب والغربيين فهل عند الإسلام والمسلمين شبهها إن لم يكن أصلها نستعرض بعض النصوص لنرى .

### الحرية في الإسلام :

أساس الحرية وجوهرها حرية الفكر وحرية الرأي وحرية العقيدة .  
فهل هذه الأسس موجودة في الإسلام ؟

### حرية الفكر :

لولا حرية الفكر ما وجدت النظم ولا قامت المشروعات فالتفكير الحر ينير البصائر ويهدي إلى خير المصائر ومن يتمعن في النصوص الإسلامية يجد الكثير من هذا القليل .  
قال الله تعالى :

- ١- وفي الأرض آيات للموقنين وفي أنفسكم أفلا تبصرون<sup>(٢)</sup>.
- ٢- أفلا ينظرون إلى الإبل كيف خلقت ، وإلى السماء كيف رفعت وإلى الجبال كيف نصبت وإلى الأرض كيف سطحت<sup>(٣)</sup>.
- ٣- أفلم يسبوا في الأرض فتكون لهم قلوب يعقلون بها أو آذان يسمعون بها<sup>(٤)</sup>.

قال صلى الله عليه وسلم : « تفكر ساعة خير من قيام ليلة » .

---

(١) ص ٥ و ٦ و ٧ من كتاب جرائم النشر للإستاذ محمد عبد الله محمد .  
(٢) سورة فلذاريات .  
(٣) سورة الفاتحة .  
(٤) سورة الحج .

### حرية الرأي :

إن الدين الإسلامى ما أطلق فلعل عنان الفكر إلا ليمهد للإنسان سبيل الوصول إلى رأى الرشيد . وحرية رأى تقوم على الإيمان بالعقل .. قال صلى الله عليه وسلم : « ما أنت بمحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة » أخرجه مسلم عن ابن مسعود ، وابن عساكر عن ابن عباس .

كما قال الله تعالى لنتيبه : « ادع إلى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن » .

فأساس حرية رأى فى الإسلام ثلاثة أحكام :

- ١- الحكمة : وهى العلم النافع والحجج البالغة ، والأدلة الدامغة التى تثير الحق وتبديد ظلام الباطل ، ولا تدع مجالاً للشك أو الشبهة .
- ٢- الموعظة الحسنة : النصيحة الممزوجة بالترغيب والترهيب .
- ٣- المجادلة بالحسنى : وهى إقامة الحجة فى هدوء ودعة بلىن ورفق إذ أن الغلظة وفرض رأى يزيد المصر إصراراً على رأيه .

### حرية إجراء رأى :

يقول البعض إن الإسلام قد بنى على عدم معارضته الإمام ولكن الناظر فى النصوص والوقائع التى حدثت فى دور التشريع يخرج بأن حرية إبداء رأى مكفولة .

- ١- الصراحة والتزام الحق قولاً وعملاً :

ونجد النصوص التى تدل على ذلك كثيرة جداً منها :  
قال الله تعالى :

- ( ١ ) إن الله لا يستحى أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها . ( البقرة )
- ( ٢ ) والله لا يستحى من الحق . ( الأحزاب )

(٣) لا ينجبر منكم شئان قوم على ألا تعدلوا . اعدلوا هو أقرب للتقوى  
واتقوا الله إن الله خبير بما تعملون . (المائدة)

قال صلى الله عليه وسلم :

(١) التذلل للحق أقرب إلى العز من التعزز بالباطل .

(٢) وهناك كثير من الأحاديث توصي بقول الحق .

٢- الشورى :

قال تعالى :

(١) « وشاورهم في الأمر . فإذا عزمت فتوكل على الله » (آل عمران)

(٢) « وأمرهم شورى بينهم » (الشورى)

٣- النصيحة :

(١) الدين النصيحة . قلنا : لمن ؟ قال الله . ولكتابه ولرسوله .  
ولأئمة المسلمين وعامتهم .

(٢) من رأى منكم منكراً فليغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن  
لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان .

(٣) ورد من آثار الخلفاء الراشدين وهم عمد الإسلام أنهم كانوا  
يقبلون النصح من أى فرد ولو كان اعرابياً ساذجاً .

حربة العقيرة :

قال الله تعالى : « ولا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي » . ومع ذلك  
فقد حارب الإسلام المشركين لإخراجهم من ظلمة التفكير كما حارب أهل  
الكتاب لأنهم غيروا في أديانهم لذلك وجب إرجاعهم إلى أصل ما نزل  
عليهم . قال الله تعالى : « قل يا أهل الكتاب لستم على شيء حتى تقيموا  
التوراة والإنجيل وما أنزل إليكم من ربكم » (سورة المائدة) .

كما أن الإسلام يحافظ على الحرية الشخصية للإنسان فيحترم آدميته فقد ورد في كتاب الخراج عن الشيباني عن علي بن حنظلة عن أبيه قال : « قال عمر رضى الله عنه : ليس الرجل بمؤمن على نفسه إن أجسته أو أخفته أو حبسته أن يقر على نفسه » (١).

حدث محمد بن اسحق عن الزهري قال : أتى طارق بالشام برجل قد أخذ في تهمة سرقة فضربه فأقر بها فبعث به إلى عبد الله بن عمر رضى الله عنهما يسأله عن ذلك فقال ابن عمر : « لا يقطع فانه إنما أقر بعد ضربه إياه » (٢).

يتجلى من ذلك كله أن الإسلام ليس في نصوصه ما يقيد الفكر بل إنه يعمل على صون هذه الحرية من الفساد على اختلاف ماضيه وإن ما قام به من الحروب كان لحياطة هذه الحرية والإبقاء عليها سليمة من الأفكار الشاذة التي تتناقض مع طبيعة الأمور كالشرك بالله أو تغير من الأصول الشرعية التي نزلت بها الكتب السماوية .

فما تقدم نرى أن النظام الإسلامى ليس فيه ما ينافى توزيع السلطات المختلفة بحسب درجات الحكم ولا ما يمنع من أن تسند السلطة القضائية لمختصين والتنفيذية لآخرين . أما السلطة التشريعية فهي محدة بالكتاب والسنة والإجماع والاجتهاد في النصوص ويسند ذلك إلى المحققين وأهل الفتيا .

فالحرية في الإسلام ظاهرة للعيان ووردت بها الآثار الصحيحة كما بيناه . أما ما فعله بعض الولاة فليس من الإسلام في شيء .

وأساس مبدأ شرعية العقوبة موجود في الإسلام فتعلمه من بين طيات النصوص : تارة واضحاً صريحاً في عهود الإسلام المشرقة وتارة غامضاً مبهماً في عهود الإسلام المظلمة . وطالما تعلمنا أساس المبدأ نستطيع أن نتلمس المبدأ .

(١) ص ١٧٥ كتاب الخراج لأبي يوسف .

(٢) ص ١٧٥ كتاب الخراج لأبي يوسف .

### في الحدود والقصاص والدية :

إن العقوبات في الجرائم التي يحدها أو الجرائم التي يقتصر فيها أو يودى مثل واضح لمبدأ الشرعية فالعقوبات محددة تحديداً واضحاً صريحاً لا لبس فيه . وقد اتفقت كلمة فقهاء الإسلام على أن العقوبات وخاصة في الحدود مما لا يثبت بالرأى والقياس<sup>(١)</sup> وإنها لا تثبت إلا بالنص .

### في التعازير :

يقول البعض إن مبدأ شرعية العقوبة أهدر إهداراً تاماً في التعازير لأن القاضى يطبق ما يشاء من العقوبات على ما يشاء من الجرائم ولو تمننا ونظرنا في أحدث نظرة للفقه الجنائى الحديث الذى يقول بتفريد العقاب على المجرمين لوجدنا أن ذلك ما هو إلا نسخة مطابقة لمبدأ التعازير فالجرم واحد ولكن يختلف حكم القاضى على كل بحسب حالته الاجتماعية ودرجة ثقافته وقابليته للإصلاح فيحكم بمعاملته بالفئة (أ) أو بالفئة (ب) إلى آخره . ذلك في العصر الحديث . فانظر إلى تقسيم بعض الفقهاء<sup>(٢)</sup>.

### التعازير أربعة مراتب :

- ١ - تعزير الاشراف والقواد بالاعلام والجور إلى باب القاضى ، والخطاب بالمواجهة .
- ٢ - تعزير اشراف الاشراف وهم العلوية والفقهاء . بالإعلام المحدد وهو أن يبعث القاضى أمينه فيقول له بلفظي أنك تفعل كذا وكذا .
- ٣ - تعزير الأوساط وهم السوق أى العامة بالأعلام والجور والحبس .
- ٤ - تعزير الأخساء وهم السفلة بالاعلام والجور والضرب والحبس .

---

(١) انظر من ٢٠٨ جزء ٣ التزلي . وانظر من ٢٩٩ ، ٥٢١ ، ٥٢٣ جزء ٢ المصاحف ، وانظر من ٤٤ جزء ٩ المبسوط .  
(٢) كتاب الأحكام السلطانية لأبي يعل من ٢٦٣ .

وإن العقوبة في التعزير ليست على هوى القاضى وإنما هو مقيد فيها بشقين :

١- من ناحية الجريمة : فلا يملك القاضى أن يعاقب على كل فعل وإنما العقاب لمن ارتكب المعصية فقط . فالمعصية وهي تقابل الآن المعنى القانونى للجريمة هي التي يجوز فيها التعزير في غير المقررات<sup>(١)</sup>.

٢- ومن ناحية العقوبة : تناقش الفقهاء طويلا في عقوبات التعازير ولكن كل خلافهم في القدر أما نوع العقوبات فالكل متفق عليه فلا يستطيع القاضى أن يستحدث عقوبة لم ينص عليها قرآن أو لم تدل عليها سنة أو يجمع عليها الخلفاء .

وكل ذلك الخلاف رحمة بالناس فلو انعقدت الكلمة على عقوبات محددة على الجرائم جميعاً لصارت مقدرة كالحلود ، وفي هذا حرج شديد . ولكن حكمة الشارع اقتضت أن يترك الأمر لكل حالة على حدة فإيناسب هذا من العقاب لا يناسب ذلك وهذا ما وصل إليه الآن الفقه الغربى بعد تطوره الطويل وهو ما يعرف بتفريد العقاب .

فبدأ شرعية العقوبة واضح وملحوس في الفقه الإسلامى بل إن هذا الوضوح فيه وهو ذلك الفقه القديم يثبت لنا أنه غير مأخوذ من الشريعة الرومانية على ما يقول البعض ، بل المقول أن المشرع الغربى قد استفاد فائدة كبرى بعد الثورة الفرنسية من الفقهاء المسلمين في الأندلس عند ما شرع في التتمين . إلى أن وصل الأمر بالفقه الغربى الآن في أحدث صورة إلى الأخذ بفكرة تفريد العقاب وهي نسخة أخرى من فكرة التعازير .

### ما يترتب على المبدأ في الفقه الإسلامى

يترتب على مبدأ الشرعية قاعدتان أساسيتان :

الأولى : عدم رجعية القوانين الجنائية وهو مبدأ مكمل للشرعية حتى

---

(١) انظر مبحث التعزير في هذا الكتاب .

يأمن الأفراد على حرياتهم فيباشرون نشاطهم وهم آمنون إلى أنهم ما خالفوا قانوناً ولا ارتكبوا إثماً .

الثاني : تحديد سلطة القضاء في تفسير النصوص الجنائية حتى لا يتوسع القضاء في التفسير إلى أن ينتهى بهم الأمر إلى التشريع .  
ذلك هو المبدأ في الفقه الغربى وما يترتب عليه وقد تبين لنا مما سبق بحثه وجود المبدأ فهل هذه النتائج موجودة أيضاً في الفقه الإسلامى ؟

### القاعدة الأولى

عدم رجعية القوانين الجنائية على الماضى .

إن المطلع على الفقه الإسلامى يجد ما يجعله يزداد يقيناً بوجود هذه القاعدة الحديثة في الفقه الغربى ، في الفقه الإسلامى ويمكن استخلاص ذلك من القواعد الآتية :

١ - قوله تعالى : وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا .

٢ - قوله تعالى في كثير من الحالات : عفا الله عما سلف .

٣ - قاعدة تقرر أنه لا تكليف شرعاً إلا بفعل ممكن مقدور للمكلف معلوم له علماً يحمله على امتثاله .

٤ - لم يرد في الآثار أن النبي صلى الله عليه وسلم عاقب عن أى جريمة حدثت قبل نزول النصوص<sup>(١)</sup>.

٥ - لا حكم لأفعال العقلاء قبل ورود النص .

ويقول بعض الفقهاء أن هذه القاعدة مطلقة في الفقه الإسلامى ولا يرد عليها استثناء إلا في الجرائم الخطيرة التي تمس الأمن أو النظام العام وضربوا للملك ثلاثة أمثال :

---

(١) قال الله تعالى يصدد من شرب الخمر قبل نزول التحريم : « ليس على الذين آمنوا وعلوا الصالحات جنح فيما صنعوا إذا ما اتقوا وآمنوا وعلوا الصالحات . . إلخ الآية » .

١ - جرائم القذف . ٢ - جرائم الحراية . ٣ - الظهار .

ولنا أن القاعدة مطلقة في الفقه الإسلامى وناقش أدلتهم :

١ - جريمة القذف :

في النص خلاف فالبعض يرى أنه نزل قبل حادث الإفك فلما كان هذا الحادث وبرأ الله عائشة منه طبق النص على القلعة وعوقبوا بالعقوبة التي قررها .

والبعض يرى أن النص نزل بعد حادث الإفك فقد أخرج أبو داود عن عائشة رضى الله عنها قالت : لما نزل عنوى قام النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فذكر ذلك وتلا فلما نزل من المنبر أمر بالرجلين والمرأة فضربوا حدهم . وفي رواية عن محمد بن اسحق - لم يذكر عائشة - قال : فأمر برجلين وامرأة ممن تكلم بالفاحشة : حسان بن ثابت ، ومسطح بن أثانة ، قال العقيلي . ويقولون : المرأة حمئة بنت جحش .

فيقول بعض الشراح إن هذا النص يفهم منه أن عقوبة القذف كان لها أثر رجعي إذ طبقها النبي صلى الله عليه وسلم على مرتكب حادث الإفك بالرغم من أن النص ورد بعد الحادث .

ولنا أن جريمة القذف التي ارتكبت في حق السيدة عائشة كانت متكررة يقول بها المهملون إلى أن نزل النص فهي أشبه بالجريمة المستمرة التي يلحقها القانون الجديده حالة الاستمرار فإذا كان النبي صلى الله عليه وسلم على أحد القولين طبق الحد على القلعة بالرغم من أن النص لم يكن قد وجد بعد فإن كان ذلك لم يكن استثناء إذ أن القلعة كانوا يقولون حتى نزول النص وأشاعوا إشاعتهم حتى نزل بالمسلمين كرب شديد وكادوا يتلاقون في قتال فجرمتهم تكررت منهم فكانت العقوبة على الجريمة الأخيرة (١) .

---

(١) انظر ص ٢٧٠ من التشريع الجنائي الإسلامى . في الاستثناء الخامس بالقانون الأصل للمتهم ونرى أن الجريمة لا ترفض المبدأ وإن كنا لم نستدل على تطبيقات له ونعتقد أن المثل الذي أتى به المؤلف غير واضح .



## ٢- جريمة الحرابة :

إن الآية : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله . . . إلخ » اختلف فيها الفقهاء ، والحقيقة أنها لا رجعية فيها على الماضي فقد استمر الأمر على أن هذه الآية توضح جزاء المحاربين الذين يسعون في الأرض فساداً ، وأن ما فعله الرسول عليه الصلاة والسلام بالمرنيين كان من قبيل القصاص .

## ٣- الظهار<sup>(١)</sup> :

يقول البعض إن آية الظهار لها رجعية على الماضي فعاقبت على فعل كان مباحاً .

ولنا أن الظهار كان تصرفاً من التصرفات القانونية التي تترتب عليها آثارها . وهو بعيد من أن يكون جرماً معاقباً عليه بعقوبات جنائية بحته ، قد يكون فيه الكفارة وهي كما نعلم أقرب إلى العبادات منها إلى العقوبات ولا يمكن أن نأخذ قاعدة عامة من جزاء أقرب إلى الديني منه إلى الجنائي . وللك نستطيع أن نقول إن قاعدة عدم الرجعية موجودة في الفقه الجنائي الإسلامي ولا يرد عليها استثناء ما<sup>(٢)</sup> .

أما الكفارة فهي دائرة بين العبادات والعقوبة كما في الجين الغموس<sup>(٣)</sup> :

## مقابلة الثانية :

تحديد سلطة القضاء في تفسير النصوص الجنائية :

إن القاضي لا يتوسع في تفسير النصوص الخاصة بالعقوبة سواء كانت من القرآن أو الحديث ، وذلك لأن توسعه في تفسير هذه النصوص يؤدي في النهاية إلى التشريع وهو ما لا يجوز في المواد الجنائية .

---

(١) انظر في معنى الظهار ما ذكرناه في هذا الكتاب عن الكلام على الكفارة كمقابلة أصلية

(٢) انظر ما ذكرناه بخصوص القانون الأصح المتمم .

(٣) هي الخلف كلها عن عمد .

## المبحث الثاني

### شخصية العقوبة

العقوبة في الفقه الإسلامى كما هى في الفقه الغربى الحديث شخصية ،  
فهى تصيب الجانى ولا تعداه إلى غيره فلا يسأل عن الجرم إلا فاعله . ولا  
توقع عقوبة مفروضة على شخص على غيره « ولا تكسب كل نفس إلا عليها  
ولا تزر وازرة وزر أخرى » . وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا  
يؤخذ الرجل بجريرة أبيه ولا بجريرة أخيه » .

ويقول بعض الفقهاء إن هذه القاعدة مطلقة في الشريعة الإسلامية ولا  
استثناء لها إلا تحميل الدية على العاقلة . ولا نرى في ذلك استثناء للقاعدة ،  
في الواقع ما هى طبيعة الدية ؟ هل الدية عقوبة محضة ؟ ؟ إن الدية هى تعويض  
وعقوبة معاً فهى من ناحية تعويض للمجنى عليه أو ورثته فهى مال خالص  
لها فلا يجوز الحكم بها إذا تنازل المجنى عليه عنها وهى من ناحية أخرى عقوبة  
لأنها مقررة جزاء جريمة .

وقد تفرق فقهاء القانون الجنائى المصرى عند الكلام عن طبيعة الدية إلى  
أربعة آراء :

١- رأى يقرر أن الدية ما هى إلا بدل النفس وتستحق لمجرد القتل  
بصرف النظر عن الضرر الأدنى المترتب عليه<sup>(١)</sup>.

٢- رأى يقرر أن الفكرة في الدية هى اطفاء الألم والغيظ من نفس  
المجنى عليه وذويه فهى ترضية لم بشكل محلود وملحوظ فيها فكرة العقاب  
مقابل حق الانتقام الشخصى . ففى الدية تعويض للألام النفسية التى تصيب

---

(١) انظر كتاب أصول تحقيق الجنائيات للدكتور محمد مصطفى القنلى في موضوع  
الدوى المدنية .

الحقني عليه فهي إذن تعويض لتعويض من الضرر المعنوي الذي يصيب الشخص ولكنه تعويض محدد المقدار وله أحكام خاصة<sup>(١)</sup>.

٣- رأى يقرر أن الفكرة في الذبة في الشريعة الإسلامية أنها ليست تعويضاً بمعنى الكلمة فالذبة لم تقدر باعتبار كل ما يتبع الجريمة من الأذى والخسارة ولا تؤدي باعتبارها تعويضاً لكل ما نتج عن الجريمة من الضرر الجسماني والمادي وإنما كقابل فقط للنفس أو الأعضاء التي أثلتها الجناية بنقض النظر عما قد يؤدي إليه ذلك التلف من الجسارة المادية للمعتدى عليه . فالذبة لا تعويض غير الضرر المعنوي وهو الأذى الجسماني الناشئ عن الجناية فلا تتناول الضرر المادي الذي قد يتبع ذلك<sup>(٢)</sup>.

٤- إن الذبة التي تستوفي في الحالات التي يستحق فيها القصاص إنما تثبت من قبيل التعويض وضمان الإثلاف ، سواء كان ذلك بناء على تراض وتصلح كما قال المذهب الحنفي أو بناء على اختيار صاحب حق القصاص كما يرى الإمام الشافعي<sup>(٣)</sup>.

فما تقدم يتضح أن هناك خلافاً واسعاً حول طبيعة الذبة ولكنها في الواقع جزء يدور بين العقوبة والضمان<sup>(٤)</sup> فتحميلها للعاقلة أحياناً لا يخرج العقوبة نفسها عن فكرة الشخصية .

(١) انظر كتاب الإجراءات الجنائية لعل زكي المراقب من ١٧٢ جزء ١ .

(٢) انظر « الذبة » للدكتور حل صادق أبو هيف من ١٣٣ ، ١٣٤ .

(٣) الأستاذ حل يدوي من ١٩٢ .

(٤) انظر مصادر الحق في الفقه الإسلامي للدكتور عبد الرزاق الصنهوري من ٤٨ .

## المبحث الثالث العقوبة عامة

العقوبة في الشرع الإسلامي عامة يتساوى أمامها الأكبر والحقير والفقير والفقير .

وفي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها : أن قريشاً أهمهم شأن المخزومية التي سرقت ، فقالوا من يكلم فيها رسول الله ؟ فقالوا ومن يجترئ عليه إلا أسامة بن زيد . قال : يا أسامة : أنتشفع في حد من حدود الله ؟ إنما هلك بنا إسرائيل أنهم كانوا إذا سرق فيهم الشريف تركوه ، وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد ، والذي نفس محمد بيده لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها<sup>(١)</sup>.

وكل ما يعنيه هذا المبدأ أن لا يكون مركز الشخص أساساً أو سبباً لأن تطبق عليه عقوبة دون أخرى ومع ذلك فإن المبادئ التي عرفت قديماً في الشريعة ومقتضاها أن يتدرج في التعزير بحسب ما إذا كان المتهم من أهل الإجماع أو ليس من أهله وحديثاً بالمبادئ التي تهدف إلى جعل العقوبة ملائمة لكل متهم وظروفه وتجميعها نظرية فردية العقاب لا تتنافى مع كون العقوبة واحدة بالنسبة للجميع .

### تصنيف العقوبة بالرؤى :

ما كان للإسلام وقد كان نظام الرق متأصلاً بين الناس أن يحرمه بحجة قلم وإن كان سبيله في ذلك التخفيف عن الأرقاء وتشجيع المؤمنين على حق الرقاب في مناسبات كثيرة وضيق نطاق هذا النظام وحدده في حالات الحروب الدينية فقط . ولما كان العبد مملوكاً لسيده فهو من ناحية بشر ومن

---

(١) جامع الأصول من أحاديث الرسول لابن الأثير صفحة ٣١٤ جزء ٤ .

ناحية أخرى مال يباع ويشترى وقد فرض الشرع عليه العبادات وألزمه بأصول المعاملات ولهذا الوضع الخاص فقد قال الله تعالى: «فعلين نصف ما على المحصنات من العذاب» فقد اراد الواجب في حد الزنا إذا لم يكن الجاني محصناً مائة جلدة إن كان حراً وإن كان مملوكاً فخمسون لقوله: «فاذا أحصن فان أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب» ولأن العقوبة على قدر الجناية، والجناية تزداد بكمال حال الجاني وتنقص بنقصان حاله والعبد أنقص حالاً من الحر لاختصاص الحر بنعمة الحرية، فكانت جنايته أنقص ونقصان الجناية يوجب نقصان العقوبة لأن الحكم يثبت على قدر العلة. وفي حد الشرب والسكر والقذف ثمانون في الحر وأربعون في العبد وفي حد السرقة لا يختلف قدر الواجب بالرق ولا بالحرية لعموم قوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما<sup>(١)</sup>.

أما الرجم للعبد ففيه خلاف فقال البعض يرمي كالحر وقال البعض لا يرمي المملوك ولو أحصن خرج بقوله تعالى: «فعلين نصف ما على المحصنات من العذاب» والرجم لا ينصف ولا قاتل بالفرق بين الأمة والعبد<sup>(٢)</sup> ذلك في الحدود فقط أما في التعازير فشأنهم شأن باقي المكلفين.

عن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن على العبد نصف حد الحر في الحد الذي يتبعض كزنى البكر والقذف وشرب الخمر<sup>(٣)</sup> وقد جاء في كتاب الخراج للقاضي أبو يوسف: حدثنا ابن جريج عن عمر بن عطاء عن عكرمة عن عبد الله بن عباس في المملوك يقذف الحر قال: يجلد أربعين<sup>(٤)</sup>.

وقد جاء في الأحكام السلطانية للماوردي: وأما العبد ومن جرى عليه

(١) بدائع الصنائع جزء ٧ ص ٥٧.

(٢) البحر الزخار ص ١٤١.

(٣) تنبيه الأصول من أحاديث الرسول لابن الأثير جزء ٤ ص ٢٦٩.

(٤) الخراج ص ١٦٦.

حكم الرق فحدهم في الزنا خمسون جلدة على النصف من حد الحر لنقصهم بالرق واختلف في تغريب من رق منهم قليل لا يغرب لما في التغريب من الإضرار بسيده وهو قول مالك وقليل يغرب عاماً كاملاً كالحر وظاهر مذهب الشافعي أنه يغرب نصف عام كالجلد في تنصيفه<sup>(١)</sup>.  
وأما الحرية فهي من شروط الإحصان فإذا زنى العبد لم يرجم وإن كان ذا زوجة جلد خمسين فقط وقال داود يرجم كالحر<sup>(٢)</sup>.

### فردية العقوبة في الفقه الإسلامي :

إذا أراد الشارع رسم سياسة محكمة رشيدة للعقاب يتعين عليه أن يوجه عنايته إلى ما كان خاصاً بجعل العقاب مثلاً مع حالة كل مجرم وظروفه الخاصة أى ما كان داخلاً في نطاق ما يصح أن يقال له «تفريد العقاب Individualisation de la Peine» وأهم مظاهر تفريد العقاب كما هي واضحة في الفقه الغربي تنحصر في تشديد العقوبة على المجرم المائد وتخفيفها على بعض المجرمين أو بوقف تنفيذها بالكلية أو بالاستعاضة عن العقوبات بوسائل أخرى كاجرامات الوقاية أو الأمن<sup>(٣)</sup>.  
ذلك في الفقه الغربي ونستعرض نظير ذلك في الفقه الإسلامي :  
في الحدود والتعازير .

### في الحدود والقصاص :

#### ١ - تشديد العقوبة :

(أ) بالنسبة لجسامة الضرر المترتب عن الجريمة : فحد قاطع الطريق هو قطع يده ورجله من خلاف إن أخذ المال ولم يقتل ، واقتل

(١) الأحكام السلطانية لماورئى ص ٢١٥ .

(٢) الأحكام السلطانية لماورئى ص ٢١٦ .

(٣) أنظر موجز في العقوبات ومظاهر تفريد العقاب الدكتور عل أحمد راشد ص ٩٨ ، ٩٧ .

إن قتل ولم يأخذ المال ، والقتل أو الصلب بعد قطع اليد والرجل  
أو دون قطع إن أخذ المال وقتل والنهي إن أخاف دون أن يأخذ  
مالاً أو يقتل نفساً .

(ب) بالنسبة لدناءة البواعث التي دفعت المحرم لارتكاب الجريمة :  
كن زنى بذات محرم . عن الترمذى والنسائى وأبو داود أن  
البراء بن عازب رضى الله عنه قال : « مر بى خالى أبو دة بن  
نيار ومعه لواء فقلت أين تريد ؟ فقال بعثنى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم إلى رجل تزوج امرأة أبيه : أن آتبه برأسه »  
وعن عبدالله بن عباس أن الرسول قال من وقع على ذات محرم  
فاقتلوه<sup>(١)</sup> .

(ج) بالنسبة لصفة خاصة فى الجاني : كن ترتكب الفاحشة من نساء  
النبي يشدد لها العقاب ضعفين .

(د) بالنسبة لوحشية الوسائل : إن مبدأ القصاص كفيل بأن تشدد  
العقوبة على الجاني بالكيفية التي آذى بها الضحية عليه فن قتل نفساً  
بطريقة معينة قتل بنفس الطريقة ومن عذب إنساناً بطريقة معينة  
حتى مات عذب بالطريقة عينها حتى يموت .  
(د) أما بالنسبة للمجرم العائد الذي يتكرر منه الإجرام فقد تواترت  
النصوص على التشديد عليه .

فالسارق تقطع يده اليمنى فى السرقة الأولى وتقطع الرجل اليسرى  
فى السرقة الثانية ولا يقطع بعد ذلك أصلاً ولكنه يضمن السرقة ويعزر  
ويحبس حتى يحدث توبة وذلك عند الحنفية<sup>(٢)</sup> .

وعند الشافعى الأطراف الأربعة هى محل للقطع . ووردت آثار عن

(١) جامع الأصول من أحاديث الرسول لابن الأثير جزء ٤ ص ٢٧٥ .

(٢) أنظر بدائع الصنائع ص ٨٦ جزء ٧ ، المحراج ص ١٧٤ ، انظر ما منهجه فى  
باب القطع .

النبي صلى الله عليه وسلم أن السارق إذا سرق في الخامسة قتل (حديث رواه أبو داود والنسائي) .

وفي شارب الخمر عن أبي داود عن قبيص بن ذؤيب أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « من شرب الخمر فاجلدوه . فان عاد فاجلدوه . فان عاد فاجلدوه . فان عاد فاقتلوه - في الثالثة أو الرابعة - فأني برجل قد شرب فجلده . ثم أتى به فجلده . ورفع القتل وكانت رخصته » .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (إذا سكر فاجلدوه . ثم إن سكر فاجلدوه ، ثم إن سكر فاجلدوه . فان عاد الرابعة فاقتلوه) .

وورد مثل ذلك عن معاوية ، وروى مثل ذلك عن النسائي والترمذي<sup>(١)</sup>.

## ٢ - تخفيف العقوبة :

يراعى المشرع دائماً ظروف الجاني فقد وقف عمر حد القطع في عام المجاعة ولم يقطع من سرق ليأكل . كما أن الآثار وردت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا يقطع إلا فيما زاد ثمنه عن حد معين . كما لا يقطع فيما سرق من الشجر .

## في التعازير

إن ميدان التعازير ميدان واسع عرفه المشرع الإسلامي قبل أن يهتدى إليه المشرع الوضعي بقرون كثيرة وإن في الكلمة التي قالها القاضي أبو يعلى الخنبلي في كتابه « السياسة الشرعية » لأوضح دليل على ما نقول : « يكون تعزير من جل قدره بالإعراض عنه وتعزير من دونه بزاجر الكلام وغاية الاستخفاف الذي لا قذف فيه ولا سب ثم يعدل بمن دون ذلك إلى الحبس الذي ينزلون فيه حسب رتبهم ، وبحسب هفواتهم فمنهم من يحبس يوماً

(١) انظر جامع الأصول لابن الأثير ج ٤ ص ٣٢٢ ، ٣٢٣ .



ومنه من يحبس أكثر من ذلك إلى غير غاية مقدرة ثم يعدل بمن دون ذلك إلى النفي والإبعاد إذا تعدت ذنوبه إلى اجتلاب غيره إليها واستضراره بها<sup>(١)</sup> .

وقد جاء على لسان الكمال بن الهمام في فتح القدير :

« فان قلت في فتاوى قاضيهان وغيره إن كان المدعى عليه ذا مروءة وكان أول ما فعل يوعظ استحساناً فلا يعزر فان عاد وتكرر منه . روى عن أبي حنيفة أنه يضرب<sup>(٢)</sup> » .

« ولو رأى أنه ينزجر بسوط واحد اكتفى به وصرح في الخلاصة فقال : واختيار التعزير إلى القاضى من واحد إلى تسعة وثلاثين ومقتضى قول القدورى أنه إذا وجب التعزير بنوع الضرب فرأى الإمام أن هذا الرجل ينزجر بسوط واحد يكفل له ثلاثاً لأنه حيث وجب التعزير بالضرب فأقل ما يلزم أقله إذ ليس وراء الأقل شيء وأقله ثلاثاً<sup>(٣)</sup> » .

كما تعرف الشريعة نظام إجراءات الوقاية التى تتخذ قبل المحرم فيما من الناس شره ويكون ذلك بنفيه من البلاد أو بحبسه حتى يحدث توبة .

### تطبيق الشريعة على المسلمين والزمن والمجاهدين

الناس في نظر الشارع الإسلامى ثلاثة :

المسلمون وهم من دانوا بدين الإسلام فحق في شأنهم القانون الإسلامى واللميون أهل الكتاب الموجودون بدار الإسلام لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين .

والأجانب وهم نوعان : معاهلون وهم من بينهم وبين المسلمين معاهدات أمان وأطمئنان وحريريون وهم أعداء يحل ما لهم وحمهم .

(١) السياسة الشرعية للقاتى أبى يلى صفحة ٢٦٤ .

(٢) فتح القدير جزء ٤ ص ٢١٣ .

(٣) فتح القدير جزء ٤ ص ٢١٥ . وانظر ما ستقرره بخصوص عقوبة الجلد .

فالمسلمون تجرى في حقهم جميع الأحكام التي وردت بها نصوص أو جرى عليها قياس أو لإجماع .

والنميون حكمهم حكم المسلمين وينبغي أن نفرق بين جملة حالات :

١ - الجرائم المعاقب فيها عند شرع اللّمين . وهذه يعاقب اللّنى إذا ارتكبها كالزنا والسرقه .

عن البخارى ومسلم : أتى النبى صلى الله عليه وسلم برجل وامرأة من اليهود وقد زنيا . فقال لليهود : ما تصنعون بهما ؟ قالوا : نسجهم وجوههما ونخزيهما قال : فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين . فجامعوا بها ، فقالوا لرجل من يرضون أعور : اقرأ . فقرأ حتى انتهى إلى موضع منها فوضع يده عليها . قال ارفع يدك . فرفع فإذا آية الرجم تلوح . فقال : يا محمد إن فيها الرجم ولكننا نكفاه بيننا ، فأمر يرحمهما . فرأيت بهجاءه (١) :

وقال أبو يوسف فى المسلم يسرق من اللّنى أن يلزمه ما يلزم السارق من المسلم وكذا لو كان السارق ذمياً يلزمه ما يلزم السارق المسلم قال : حدثنا أشعث عن الحسن قال : " من سرق من يهودى أو نصرانى أو أخذ من أهل النمة أو من غيرهما قطع " (٢) .

وقال : يصير المسلم محصناً بتكاح الكتابية ويرجم اللّنى به (٣) (بالاحصان) وبه أخذ الشافعى رحمه الله واحتج بما روى أنه عليه الصلاة والسلام رجم يهوديين ولو كان الإسلام شرطاً لما رجم . والزنا حرام فى الأديان كلها . وقال صاحب البدائع فى زنا اللّنى قوله تعالى : الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة . أوجب سبعائه الجلد على كل زان وزانية أو على مطلق الزانى والزانية من غير فصل بين المؤمن والكافر .

(١) الجامع لأصول . يجهل على صاحبه ليحيها .

(٢) كتاب التراج .

(٣) يقول أبو حنيفة أن من شروط الإحصان الإسلام فلا يمكن اعتبار اللّنى محصناً ولذلك فقوته الجلد لا الرجم .

## ٢ - جرائم لا يعاقب عليها في شرع المسلمين :

وهذه لا يعاقب الله إذا ارتكبها .

كشرب الخمر فلا يعاقبون عليها في الإسلام وقد جاء في بدائع الصنائع « نظراً لأن شرب الخمر مباح عند أهل الذمة فلا يكون جناية وعند بعضهم وإن كان حراماً لكننا نهينا عن التعرض لهم وما يدينون وفي إقامة الحد عليهم تعرض لهم من حيث المعنى لأنها تمنعهم من الشراب . وعن الحسن بن زياد أنهم إذا شربوا وسكروا يحلون لأجل السكر لا لأجل الشرب لأن السكر حرام في الأديان كلها<sup>(١)</sup> » .

ومن جهة أخرى فإن المسلم إذا زنى ببنية يجلد أو يرجم بحسب حاله وإذا قذف ذمياً أو ذمياً يعاقب بالتعزير لأنه يظهر أن الحد في القذف بالزنا عقوبة انفرد بها الشرع الإسلامي .

وإذا قتل مسلم ذمياً يقتص منه . رفع إلى أبي يوسف القاضى مسلم قتل كافراً فحكم عليه بالقود فأثاه رجل برقعة فألقاها إليه فإذا فيها :

يا قاتل المسلم بالكافر	جرت وما العادل كالجائر
يا من يفسد وأطرافها	من علماء الناس أو شاعر
استرجعوا <sup>(٢)</sup> وابكوا على دينكم	واصطبوا فالأجر للصابر
جار على الدين أبو يوسف	بقتله المؤمن بالكافر

(١) بدائع الصنائع جزء ٧ ص ٤٠ : ومن أتى من أهل الذمة غرضاً يوجب عقوبة فظفرت فإن كان ذلك محرماً في دينه كالقتل والزنا والسرقة والقذف وجب عليه ما يجب على المسلم والملاحق عليه ما روى أنس رضي الله عنه أن يهودياً قتل جارية على أوضاع لما بجبر فقتله رسول الله صلى الله عليه وسلم بين حجرين . وروى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم : أتى يهوديين قد فجرا بعد إحصائهما فأمر بهما فرجاً ولأته محرم في دينه فقد ألزم حكم الإسلام بمقد الذمة فوجب عليه ما يجب على المسلم وإن كان يمتدح أبا حشر الخمر لم يجب عليه الحد لأنه لا يمتدح تحريمه ظم يجب عقوبة الكافر فإن تظاهر به عثر لأنه إظهار منكر في دار الإسلام فمزر عليه . المهلب جزء ٢ ص ٢٥٦ .

(٢) معناها إنا لله وإنا إليه راجعون .

فدخل أبو يوسف على الرشيد وأخبره الخبر ، وأقرأه الرقعة ، فقال الرشيد : ندارك هذا الأمر لثلاث تكون فتنة . فخرج أبو يوسف ، وطالب أصحاب الدم بيينة على صحة الذمة وثبوتها فلم يأتوا بها فأسقط القود<sup>(١)</sup> . والأصل فيما تقدم أن مالكا والشافعي وأحمد لا يجيزون القصاص من المسلم إذا قتل الذي ، وحجتهم ما روى عن الرسول « ألا لا يقتل مسلم بكافر » . أما أبو حنيفة فيرى القصاص من المسلم إذا قتل الذي لأنه يفسر لفظ الكافر بأنه من لا عهد له فلا يتطبق على الذي لأنه ذو عهد .

وقد جاء في كتاب الخراج في دخول الحريين حلود المسلمين : « ولو أن الداخل بأمان أو الرسول زنى أو سرق فإن بعض فقهاءنا قال لا أقيم عليه الحد فإن كان أسهك المتاع في السرقة ضحمت في السرقة وقال إنه لم يدخل إلينا ليكون ذمياً تجرى عليه أحكامنا . قال ولو قذف رجلاً حددته وكذلك لو شتم رجلاً عززته لأن هذا حق من حقوق الناس ، وقال بعضهم إن سرق قطعته وإن زنى حددته وكان أحسن ما سمعنا في ذلك والله أعلم أن تأخذه بالحدود كلها حتى تقام عليه . ولو سرق منه مسلم لم تقطع له بد المسلم ولو قطع مسلم يده عمداً لم تقطع له يد المسلم ، والقياس كان أن تقطع له وأن يقطع المسلم إذا سرق منه إلا أني استحسنفت موافقة من قال بهذا القول . قال فإن كان الداخل إلينا بأمان امرأة ففجر بها مسلم حد » . وقال صاحب البدائع :

الحربي المستأمن إذا زنى بمسلمة أو خمية أو ذى زنى بحرية مستأمنة لا حد على الحربي والحرية عندهما « محمد وأبي حنيفة » وعند أبي يوسف يحدان وجه قوله أنه لما دخل دار الإسلام فقد ألزم أحكام الإسلام مدة إقامته فيها فصار كالذي ولهذا يقام عليه حد القذف كما يقام على الذي « ولها » أنه لم يدخل دار الإسلام على سبيل الإقامة والتوطن بل على سبيل العارية ليعاملنا ونعامله ثم يعود فلم يكن دخوله دار الإسلام دلالة التزام حق الله سبحانه

وتعالى خالصاً بخلاف حد القذف لأنه لما طالب الأمان من المسلمين فقد التزم  
أمانهم عن الإبداء بنفسه وظهر حكم الإسلام في حقه ثم تحد المسلمة أو النعمة  
عند أبي حنيفة رحمه الله وعند محمد رحمه الله لا تحدد ويحد الذي بلا خلاف<sup>(١)</sup>  
وقال سحنون : أرأيت إن شهدوا على رجل من أهل النعمة بالسرقة  
أقطع يده أم لا في قول مالك قال نعم تقطع يده قال ابن القاسم لأن السرقة  
من الفساد في الأرض ليست مما ينبغي أن يترك أهل النعمة عليها . قلت أرأيت  
الذي إذا زنى أقيم مالك عليه الحد أم لا . قال لا يقيمه عليه . أهل دينة  
أهل به<sup>(٢)</sup> .

---

(١) بدائع الصنائع جزء ٧ ص ٢٥ .

(٢) المدونة الكبرى ص ٧١ جزء ١٩ .

## الفصل الرابع

التطور التاريخي لفكرة الجريمة والعقوبة في الإسلام  
تطور القصاص والدية وتطور الحدود

### المبحث الأول

تطور القصاص والدية

قبل الإسلام :

كانت العرب قبل الإسلام قبائل متفرقة لا يحكمها نظام موحد ، تخضع لعادات قديمة تأصلت جذورها في نفوسهم . وكان عنصر القوة هو الطابع الغالب على حياتهم وحب الثأر هو المبدأ المطبق بينهم . ولم تكن هناك سلطة تفرض إرادتها على من يعتدى على الآخر ، وإنما كان لكل قبيلة رئيس مرهوب الجانب محترم ، يضيق نفوذه ويتسع بنسبة ثراء القبيلة ووفرة عدد أبنائها وقوتهم وشجاعتهم وإقدامهم .

وكان أفراد القبيلة جميعاً يلوبون في بوتقة القبيلة ، فإذا اعتدى أحد على الفرد هبت قبيلته تطالب بثأره ، وقامت قبيلة المعتدى بحماية من العدوان (١) . فقبل الإسلام كان الثأر والانتقام . نقرأ ذلك في كتب الأدب القديم ونحفظه عن شعراء الجاهلية .

يروى أن رجلاً قتل رجلاً من الأشراف ثم اجتمع أقارب القتيل عند والد المقتول فقالوا له ماذا تريد منا لترضى ؟ قال إحدى ثلاث : قالوا

---

( ١ ) قال شاعرهم : لا يبالون أعلام حين ينتهم في الثأبات على ما قال برهان

وما هي : قال نحيمون ولدى ، أو تثلثون دارى من نجوم السماء ، أو تدفعون إلى قومكم حتى أقتلهم ، ثم لا أرى أنى أخلت عروضا .

ونستطيع أن نضرب مثلا بحرب البسوس التى استمرت بين قبيلتين أربعين عاماً . فقد كان كليب عزيز قومه يحمى مواقع السحاب فلا يجروا أحداً أن يرعى حماه ، وذات يوم شردت ناقة من عقالها وهى مارة بحمى كليب ، وكانت لإمرأة تسمى البسوس بنت منقذ وهى خالة جساس بن مرة . ووطئت الناقة حمى كليب . فغز عليه ذلك فضرها بسهم فى ضرعها ، فعدت تفرغو إلى صاحبها : ففزعته البسوس إلى ابن أختها جساس ، فأحجمته وأثارتها ، فخرج إلى كليب فقتله وهو فى غفلة ، وبدأت الحرب واعتزل هذه الحرب الحارث بن عباد فارس النعامة فلم يشارك فيها ولكن مهلهلا قتل ابناً للحارث اسمه بجير وقيل له ألا تدري ماذا قال مهلهل حين قتل ابنك بجيراً قال : لا . قالوا : إن مهلهلاً حين قتله قال : « يؤ بشع نعل كليب » . فغضب الحارث وأدركته حمية الجاهلية وعز عليه أن يضع ابنه فى مقابل قطعة جلد فى حلاء كليب وانذفع للثأر قائلاً :

قربا مربوط النعامة منى	لقحت حرب والى عن حىال
قربا مربوط النعامة منى	إن قتل الكريم بالشع غالى
قربا مربوط النعامة منى	شاب رأسى وأكرتنى عىالى
قربا مربوط النعامة منى	قرباها وقربا سربالى
لم أكن من جناتها علم الله	وإنى يحمرها اليوم صالى

فالانتقام الخاص أو الثأر كان هو الجزاء على قمع الظلم عند العرب وكان من شأن ارضاء ضمير المنتقم هو وقيلته .

ونبحث الثأر فى ناحيتين :

١ - من يياشر الثأر ومن يقوم به .

٢ - المميزات القانونية للثأر .

أولاً : من يباشر الثأر ومن يثأر منه :

من يباشر الثأر :

لم يكن الثأر يتصف بالشخصية فلم يكن يلزم أن يقوم بالثأر من وقع عليه الضرر من الجريمة بل كان متسلطاً على الأفكار فكرة التضامن بين أفراد القبيلة الواحدة وكانت حماية القبيلة تتسع أيضاً لمن يدخلون في حمايتها . كان ذلك هو المبدأ العام - أى فرد من القبيلة هو الذى يأخذ بالثأر ولكن فى الواقع كان صاحب المصلحة هو الذى يباشره . وقد لعبت المرأة دوراً هاماً فى مسألة تشجيع الرجال على الأخذ بالثأر . فهذه خولة من بنى رثام ، يقتل من أسرتها ثلاثون رجلاً فقطع خناصرهم : وقصع منها قلادة تضمها فى عنقها وتهتف بحرصة أحد رجالها على الثأر وتقول :

جاءتك وافدة الشكالى تحتلى      بسوارها فوق القضاء الناضب  
هذى خناصر أسرتى مسرودة      فى الجعيد فى مثل سمط الكاعب

من يقتبس منه :

لم يكن شخص الجاني بالذات محلاً للثأر فقد كان اولى الدم أن يقتل من هو أعز فقدماً عند قبيلة المتهم واو كان لا ذنب له - وكثيراً ما كان يبالغ فى الانتقام إذا كان القتل بين قبيلتين إحداهما أرفع نسباً من الأخرى ، فالأشراف كانوا يقولون لنقتلن بالعبد منا الحر منهم وبالمراة منا الرجل منهم وبالرجل منا الرجلين منهم : وكانوا يجعلون جراحاتهم ضعف جراحات خصومهم وقد يزيدون على ذلك .

وكان دم القاتل لا يهدأ فى عرفهم حتى يتم الثأر من شخصية مهمة ودم

كريم .

فقد كانوا يظنون أن القاتل إذا قتل مهما كان سبب قتله يخرج من رأسه طائر يدور حول قبره ويظل يصيح قائلاً اسقوفى . . . اسقوفى ولا يكف عن هذا الصياح حتى يثأر له قومه وكانوا يسمون ذلك الطائر الصدى أو الهامة .  
يا عمرو ، إلا تدع شتى ومنقصى      أضربك حتى تقول الهامة ، اسقوفى



### عنصر النية لدى الجاني :

لم يكن يبحث قبل الإسلام عن قصد المعتدى فلا يدخل في حساب الآخذ بالتأثر أن الجريمة اختيارية أو ليست اختيارية عمدية أو خطأ فالشخص ينتقم ليس فقط لأنه شعر باهانة بالغة تحت تأثير اعتبار شخصي محض بل إنه ينتقم أيضاً لأن روح القتيل ( مهما كان سبب القتل ) لن تستريح ولن يكف الصدى عن الطير حتى يتم الانتقام .

### ثانياً : المميزات القانونية للتأثر قبل الإسلام :

- ١ - التأثر جماعي لا شخصي .
- ٢ - التأثر هو انتقام خاص يتولاه الفرد لا الدولة .
- ٣ - التأثر قانوني وتحمل محله الدية الاختبارية .

### ١ - التأثر جماعي لا شخصي :

لم يكن هناك قاض يحكم في الجريمة بل كانت القرائن تدل على الإدانة فإذا ثبت أن شخصاً من قبيلة معينة هو الجاني ثارت قبيلة الهنئ عليه بأجمعها وطالبت بدم القتيل الهنئ عليه بدون وساطة من أحد . بل يعتقدون أن ذلك حق لم بموجب تفويض إلهي . إلا أنه على الآخذ بالتأثر أن يثبت القرائن التي تدل على أن المتهم هو الجاني وله أن يسلك انذلك أى سبيل معروف أو غير معروف .

ولا يستلزم للأخذ بالتأثر وضعاً ولا شكلاً معيناً ولكن جرى العرف على أن الآخذ بالتأثر يعلن عن اسمه بصوت عال ويقول ثارت لفلان - وبذلك يعرف الكافة هذا الخبر وبذلك تهدأ روح القتيل حيث أخذ بثأره .

### ٢ - التأثر انتقام خاص يتولاه الفرد لا الدولة :

قلنا بأنه لم تكن هناك دولة تلم شمل العرب وتجمع شتاتهم وإنما كانوا

قبائل متفرقة ولم تكن جريمة القتل منهم أكثر من هذه القبيلة المحبى عليها هي وشأنها إن شاءت عفت وإن شاءت ثارت . فالثأر هو عقوبة خاصة يباشرها ولي الدم يماونه في ذلك أفراد قبيلته ومن تناصره من القبائل الأخرى لا على أن جريمة القتل تخل بأمن البلاد ولكن على أساس الحماية المشتركة والمعاونة المتبادلة بين هذه القبائل بعضها وبعض وتلك خاصة من خصائص الجاهليات البدائية .

### ٣- الثأر قانوني :

كان هذا النظام قانونياً أى حقاً مطلقاً للجاني قبل المحبى عليه مسلم به عرفاً بينهم ففى ثبت الاتهام على فرد من الأفراد وبوشر الثأر فلا يترتب على ذلك انتقام مقابل وإلا كنا فى حلقة مفرغة ؛ إن ذلك من الناحية النظرية ومع ذلك نجد فى التاريخ حالات كثيرة لأنواع من الانتقام الذى ترتب بعضه على البعض الآخر .

قال ابن تيمية : « قال العلماء إن أولياء المقتول تغل قلوبهم بالغيب حتى يؤثر أن يقتلوا القاتل وأوليائه وربما لم يرضوا بقتل القاتل ، بل يقتلون كثيراً من أصحاب القاتل : كسيد القبيلة ومقدم الطائفة ؛ فيكون القاتل قد اعتدى فى الابتداء وتعدى هؤلاء فى الاستيفاء ، كما كان يفعل أهل الجاهلية الخارجون عن الشريعة فى هذه الأوقات ومن الأعراب والبدائية وغيرهم . وقد يستعظمون قتل القاتل لكونه عظيماً أشرف من المقتول فيفرض ذلك على أن أولياء المقتول يقتلون من قلدروا عليه من أولياء القاتل وربما حالف هؤلاء قوماً واستعانوا بهم وهؤلاء قوماً ؛ فيفرض إلى الفتن والمداوات العظيمة (١) »

### الردة الاختيارية :

كان الصلح بمقابل من الأمور غير المستحبة قبل الإسلام ثم دعا الناس

---

(١) ص ١٥٦ السلسلة الشرعية لابن تيمية .

إليه وكان الدافع لذلك الرغبة في السلام والوثام عقب حروب طويلة فتكت  
بكثير من الناس . يقول زهير في معلقته متغنياً بأبجاء الحارث بن عوف وهم  
ابن سنان لسميها في الصلح بين عيس وذبيان بعد حروب طاحنة :

لعمري لنعم السيدان وجدتما على كل حال من محبل ومبرم  
تداركنا عيساً وذبيان بعد ما تفانوا ودقوا بينهم عطر منشم  
ومع ذلك نجد من النساء من يعيب على الرجال الصلح والسكوت عن  
غسل الدم بالدماء فهذه امرأة من ضبة تحذر أهلها من أخذ النياق دية وتحرضهم  
على الثأر .

ألا لا تأخذوا لبناً ، ولكن أذيقوا قومكم حد السلاح  
فإن لم تتأروا عسراً يزيد فلا دوت لبون بني رماح  
نخرج من ذلك أن الصلح بمقابل عرف عند العرب قبل الإسلام وكان  
الباعث إليه دواحي الأمن والسلام وكان هناك وسطاء بين القبائل يتوسطون  
للصلح ويمهدون له حتى لا يهجم أى من الطرفين بالجن أو الخور أو بالسعى  
وراء المادة - وقد تغنى زهير بن أبي سلمى بنور هؤلاء الوسطاء في أشعاره  
على ما قلنا .

### تكوين الدية الوضائية :

عرفت الدية قبل الإسلام ولكنها لم تكن محددة على نسق واحد . وكما  
كانت النفوس غير متكافئة عند الأخذ بالثأر كانت كذلك الدية تزيد أو  
تنقص بزيادة أو نقص مقام المقتول فعبد بنى النضير يوازي الحر من أى قبيلة  
أخرى . وكانت الدية تلزم بها كل القبيلة أسوة بالثأر . وكان من باعث فخر  
القبيلة أن يسرع أفرادها في جمع قيمة الدية من أفرادها ودفعها للمضرور .  
وكان سيد القبيلة أحياناً يقوم بدفعها من ماله الخاص لولى الدم وجرى العرف  
على ذلك .

ومع الزمن انتقد الشعراء الصلح بمقابل وفضلوا الصلح بدون مقابل فكان  
أقرب للعفو منه للصلح .

## المبحث الثاني

### أثر القرآن والسنة في القصاص والدية

نتكلم في هذا المبحث عن القصاص والدية في الديانات المختلفة ثم نتكلم عنه في القرآن والسنة .

#### أولاً : ترمج البيانات :

( أ ) شرع قلماء اليونان والرومان :

كان اليونانيون يصفون القتل بالكفر ويعاقبون عليه بالقتل تكفيراً للذنب وهو نظر آخر يخالف نظر التوراة بعض المخالفة من جهة نتيجة العقاب وحكمته أما قلماء الرومان فكانوا يعاقبون القتل العمد بالقتل . والقتل الخطأ بالكفارة وهي عبارة عن ذبح شاة فدية للقتيل . ثم جاء بعد ذلك قانون جعل عقاب القتل على أنواع : منها النفي والتغريب إذا كان القاتل من أواسط الناس ومنها الصلب إذا كان القاتل من الرعايا ثم استبدل بالصلب تسليم القاتل للحيوانات المفترسة ثم استبدل هذا العقاب بالشتى . وكان عقاب القتل الخطأ تعزيراً موكولاً إلى نظر الحاكم . وقد تضمنت آخر سنة في حكم الرومان أسباباً لعلل الجاني كعذر قتل العبد الآبق ، وعذر قاتل الماتك للأعراض والمدافع عن نفسه وقاتل الجندي الصائل الذي ينهب ويسلب . ومن جملة ما يذكر من أحكامهم في القتل قبل هذا القانون الأخير قتل القاتل والشارع في القتل بعقاب واحد . وقتل قاطع الأنثيين وذابح الآدمي قرباناً للأوثان وما أشبه ذلك .

أما شريعة قلماء الفرنسيين ومن جاورهم من الأمم الجرمانية القديمة فكان يعاقب على القتل بدفع الدية فقاتل الفرنساوى كان يدفع مائتي ريال وقاتل الروماني لا يدفع إلا مائة . ثم أعقبه قانون القصاص الذي جعل النفس بالنفس

ولكن النفوس لم تقبله في أول الأمر لتعودها الدنية ولم ينفذ تنفيهاً تاماً إلا بعد الجيل الثالث عشر من الميلاد<sup>(١)</sup>.

#### (ب) شرع اليهود :

ورد في (سيفير مصووت قاطوين) « ليس لقضاة اليهود في ذلك الزمن الحكم في الأفعال التي تغضب الله عز وجل ولا في أفعال التعدى على الأنفس والأبدان وحكمهم قاصر على الجنايات الواقعة على الأموال فقط » .

وهذا هو حكم التوراة في القتل والجراح كما ورد في سفر الخروج لإصحاح ٢١ عدد ١٢ وما بعده « من ضرب إنساناً فوات يقتل قتلاً . ولكن الذي لم يعتمد بل أوقع الله في يده . فأنا أجعل لك مكاناً يهرب إليه . وإذا بنى إنسان على صاحبه ليقنته بغلر فن عند ملبحى تأخذه للموت . ومن ضرب أباه أو أمه يقتل قتلاً . ومن شتم أباه أو أمه يقتل قتلاً وإذا تخاصم رجلان ففرض أحدهما الآخر بحجر وبلكة ولم يقتل بل سقط في الفراش فإن قام وتمشى خارجاً على عكازه يكون الضارب بريئاً إلا أنه يعرض عطلة وينفق على شفائه . وإن حصلت أذية نعلنى نفساً بعين وعيناً بعين وسناً بسن ويداً بيد ورجلاً برجل وكياً بكى وجرحاً بجرح ورضاً برض . والقاتل خطأ يخرج إلى إحدى المدن التي أعدت للالتجاء ولا عقاب عليه ولا يجوز أولى الدم قتله » .

#### (ج) شرع عيسى :

جاء في الإصحاح الخامس من الإنجيل : سمعتم أنه قيل عين بعين ومن بسن وأما أنا فأقول لكم : لا تقاوموا الشر ، بل من ضربك على خدك الأيمن فحول له الآخر أيضاً ، ومن أراد أن يخاصمك ويأخذ رداك فاترك له الرداء أيضاً . ومن يحرك ميلاً فاذهب معه اثنين .

---

(١) أنظر كتاب المقارنات والمقالات ص ٥٤٣ .

### ثانياً: القرآنة والسنة :

قال الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقَتْلُ فِي الْقَتْلِ الْحَرِّ بِالْحَرْ وَالْعَبْدَ بِالْعَبْدِ ، وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى ، فَمَنْ عَفَى لَه مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ ، ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ، فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ ، وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ » .

وقال تعالى : « الشَّهْرُ الْحَرَامُ بِالشَّهْرِ الْحَرَامِ ، وَالْحَرَمَاتُ قِصَاصٌ فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ » .

وقال : « وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ، وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ ، وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ ، وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ ، وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ ، وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ ، فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ ، وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ » .  
وقال : « وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَنْ قَتَلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيهِ سُلْطَانًا فَلَا يَسْرِفُ فِي الْقَتْلِ إِنَّهُ كَانَ مَنصُورًا » .

وقال صلى الله عليه وسلم : « مَنْ أَصِيبَ بِقَتْلِ أَوْ خَبِيلٍ <sup>(١)</sup> ، فَانْهَ عَنْهُ خُتْرَانِ إِحْدَى ثَلَاثَ : إِمَّا أَنْ يَقْتَصَّ وَإِمَّا أَنْ يَغْفِرَ ، وَإِمَّا أَنْ يَأْخُذَ بِالْدِيَةِ . فَإِنْ أَرَادَ الرَّابِعَةَ فَخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ . وَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ فَلَهُ عَذَابٌ أَلِيمٌ » .  
وعن عبد الله بن عباس أن رسول الله قال :

« كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ قِصَاصٌ ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ دِيَةٌ . فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى لِهَذِهِ الْأُمَّةِ : كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ ، الْحَرِّ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدَ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عَفَى لَه مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ . يُوْدَى هَذَا بِإِحْسَانٍ » ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ ، فَمَنْ كَتَبَ عَلَى مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ . إِنَّمَا هُوَ الْقِصَاصُ وَلَيْسَ الدِّيَةُ » أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ <sup>(٢)</sup> .

(١) فساد الأعضاء .

(٢) انظر ص ٦ من جامع الأصول لابن الأثير الجزء الحادي عشر .

من جميع النصوص المقدمة نجد أن الثأر انقلب في الإسلام إلى قصاص عادل حيث تتكافأ دماء المسلمين جميعاً فلا فضل لواحد منهم على الآخر مع ملاحظة أن الإسلام أتى بالقصاص في صورة متقدمة عن الصور البدائية الأولى صورة مهذبة إذ صهر الإسلام جميع الفروق بين القبائل العربية وجمع المسلمين تحت راية واحدة وجعلهم أخوة . فالكل سواء ولذلك فالحر يقتل بالحر والعبد يقتل بالعبد والأثني بالأثني مهما كانت الدرجات أو الأنساب<sup>(١)</sup> . وقد ترتب على أن الثأر أصبح عقوبة عاجلة ترمى إلى مصلحة عامة النتائج الآتية :

#### أولاً : أصبح القصاص شخصياً لا جماعياً :

كان المنتقم في الجاهلية يشفي غليله خاصاً في صدره وللملك كان لا يهमे

(١) ولم يكن الإسلام مبتدعاً في ذلك ولا متاعزاً كما قال الأستاذ أميل تيان في مؤلفه الذي نال به رسالة الدكتوراه من جامعة لندن وطبع في بيروت بالفرنسية سنة ١٩٢٦ إذ قال ما معناه في ص ٤٢ :

« لاحظ محمد أن الانتقام الخاص عادة لا يجوز الاعتراض عليها بل أنها لازمة للمجتمع الموجود - فالقصاص له نفس الاعتبار الذي كصوم ومضان فلم ينظر محمد إلا إلى المجمع العربي ولم يفكر في الشعوب التي يسودها الإسلام ولا في أنظمتهم القانونية المتقدمة ويبدو أن هذه الحجة ثمينة ومهمة ضد الذين يدعون بأن النبي كان له نظرة عالية بالنسبة لدينه . فكيف كان ينص بقوة على وجوب الإنتقام الخاص أو القصاص الخاص بينما أنه كان يعلم تماماً بالحالة الاجتماعية في البلاد الأخرى كسوريا ويعلم باستحالة إدخال مثل هذا النظام القديم . وعليه فقد أظهر القصاص كما كان سارياً قبل الإسلام أي أنه نظام أساسي وحيد . وبعد ذلك تكلم بتسلف عن الصلح . ولم يظهر بأنها توصية منه بل باعتباره نظاماً جائزاً . فمن سلبت إليه الدية يجب أن يكون كريماً » .

ولا نجد أنفسنا في حاجة الرد على الدكتور أميل تيان فقد رأينا أنه يناقش نفسه عند ما تكلم في مؤلفه عن الانتقام والثأر قبل الإسلام وتكلم عن عدم التكافؤ والمساواة فيه وفي مقابلة وفي أثر الإسلام على ذلك كله . كما لا ندرى إذا كان الأستاذ أميل تيان لم يطلع على القوانين الفرنسية التي كانت سائدة قبل قانون نابليون وقبل الثورة الفرنسية والتي أوردناها فيما سبق ولا نابع من أن نكرهها وهي :

« إنه كان يعاقب على القتل بفتح الدية فقاتل الفرنسي كان يدفع مائتي ريال وقاتل الروماني لا يدفع إلا مائة ثم أعقبه قانون القصاص الذي جعل النفس بالنفس ولكن النفس لم تقبله في أول الأمر لتعودها الدية ولم ينفذ تنفيذاً تاماً إلا بعد الجيل الثالث عشر من الميلاد » .

أن يقتل المذنب بقلو ما كان همه أن يقتل من هو أعر فقداً عند القبيلة .  
جاء الإسلام بعد ذلك فحى فكرة المساواة بين البريء والمذنب بسبب وجودهم ضمن قبيلة بعينها وفصل المذنب عن مجموعة الأفراد الآخرين ليكون هو وحده محلاً للقصاص فالقرآن أدخل مبدأ هاماً على القصاص هو شخصيته (١) « ولا تزر وازرة وزر أخرى » ولا يجوز بأى شكل من الأشكال أن يمس القصاص أى شخص آخر وإلا كان ذلك وزراً كبيراً « ومن قتل نفساً بغير نفس فكأنما قتل الناس جميعاً » ونلاحظ أن هذه الفردية من ناحية من يتحمل العقوبة دون من ينفذها إذ قد ينفذها الخفي عليه نفسه إن كان على قيد الحياة أو ولى الدم بوساطة ولى الأمر أو من يوكله فى ذلك .

ثانياً : المائلة التامة بين الجريمة والعقاب :

لم يعد القصاص كما كان فى القديم أمراً غير متكافئ ولكن أصبحت هناك مساواة تامة يعبر عنها استبدال كلمة الثأر بكلمة القصاص . يقال قصصت الشعر أى سويت بين كل شعرة وأختها وسمى المقص مقصاً لتعادل جانبيه وسميت القصة قصة لأن الحكاية تساوى الحكى . فأصبح العقاب على قدر الذنب الذى ارتكب . إن ترتب على الفعل المرتكب قتل النفس قتل قاتلها وإن ترتب على الفعل جروح كان من الممكن القصاص فيها إن أمكن المائلة بين الفعلين فى المتلفع والمهلين .

---

( ١ ) يقول الأستاذ إميل تيان فى مؤلفه السابق الإشارة إليه « إن فكرة الانتقام الخاص أصبحت فى الإسلام نظرية قانونية صارمة يترتب عليها حياً تفريد العقوبة . وعلى كل فإنه من الناحية التاريخية نظام القصاص كان دائماً فردياً عند اليهود إذ على المذنب وحده أن يتحمل . وهذا القانون دخل بنفس هذا الطابع فى الشريعة الإسلامية ومع ذلك فيجب اعتبار أن شخصية محمد نفسها ونظرياته العامة التى اقتبسها من غيره لا شك أنه كان لها تأثير مباشر على تفريد العقوبة » .  
ص ٤٤ وما بعدها .

ويظهر أن الأستاذ تيان يظن كما هو وارد من سياق كتابه السالف الذكر أن محمد دخل الله عليه وسلم هو مخرج الدين الإسلامى وغاب عنه أن السبب فى أن القرآن يحى منى التوراة فى فردية هذه العقوبة هو أن مصدرها واحد ومكثتها واحد إذ هما من عند الله . أما شريعة الغرب قبل الإسلام لم تكن لا اليهودية ولا النصرانية وإنما كانت الوثنية .



التقدم الذى أتى به الإسلام فى هذا الأمر :

ظهر لنا من البحث السابق أنه كان للعرب عادات يصعب تغييرها ولكي نفهم هذا أكثر نستطيع أن نوجه السؤال التالى : هل كان العرب أمة متخلفة فى كل شيء بالنسبة لوقتها ؟

ليس لدينا من أخبار الجاهلية ما يضىء لنا سواء السبيل إلا الشعر القديم ومع ذلك فلدينا ما هو أثمن من ذلك مما لم يتطرق إليه الشك أو التأويل : فبين ثنايا القرآن نفسه والحديث نجد صورة الجاهلية تنعكس فيه - فقد كانت للعرب حياة دينية قوية وحياة عقلية قوية تتمثل فى قدرتهم على الجدل والخصام والى أنفق القرآن فى جهادها جهداً كبيراً . أليس القرآن قد وصف أولئك الذين كانوا يجادلون النبى بقوة الجدل والقدرة على الخصام والشدّة فى المحاوره . أفنظن هؤلاء القوم من الجهل والغباء والغلظة والخشونة بحيث يمثلهم لنا هذا الشعر الذى يضاف إليهم . كلا لم يكونوا جهالاً ولا أغبياء وإنما كانوا أصحاب علم وذكاء وأصحاب عواطف رقيقة وعيش فيه لين ونعمة . وهنا يجب أن نحتاط فلم يكن العرب كلهم كذلك . ولا يمثلهم القرآن كلهم كذلك ، وإنما كانوا كثيرهم من الأمم القديمة وكثير من الأمم الحديثة منقسمين إلى طبقتين طبقة المستعبرين وطبقة العامة .

والقرآن يحدثنا بهذا . أليس يحدثنا عن أولئك المستضعفين الذين كفروا طاعة لسادتهم وزعمائهم لا جهاداً فى الرأى ولا اقتناعاً بالحق ، والذين يقولون يوم يسألون .

« ربنا إنا أطلعنا ساداتنا وكبرامنا فأضلونا السبيلا » .

ولم يكن العرب معترلين فأنت ترى أن القرآن يصف عنايتهم بسياسة الفرس والروم وهو يضيف اتصالهم الاقتصادى بغيرهم من الأمم « لإيلاف قريش لإيلافهم رحلة الشتاء والصيف » وكانت إحدى هاتين الرحلتين إلى الشام حيث الروم والأخرى إلى اليمن حيث الحبشة أو الفرس<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر ص ٧٥ . ٧٦ من كتاب الأدب الجاهل للدكتور طه حسين .

يظهر لنا مما تقدم أن العرب قبل الإسلام لم تكن أمة سهلة الانقياد متطوية على أمورها الداخلية وإنما كانت أمة مكونة من طبقات مختلفة فيها المستنيرة القوية وفيها الجاهلية المستضعفة ولم يكن من الهين أن يقاس الفرد من القبائل الأولى بالفرد من القبائل الأخرى ولم يكن من السهل إقناعهم بذلك وإقناعهم بأن المسلمين أخوة أو أنهم سواسية كأستان المشط أو أنهم كبناء واحد أو جسم واحد إذا اشتكى عضو تداعى له سائر الجسد بالحصى والسهر .  
ولذلك فقد كان تطوراً كبيراً فيهم أن يتفادوا أخيراً تلك المساواة التي كانت غريبة على طباعهم تأبأها عاداتهم وكرامتهم .

ثالثاً : إدخال فكرة النية في الجريمة :

قلنا فيما سبق أنه لم يكن لعنصر القصد أى اعتبار في إدانة المتهم فيثأر منه سواء كان قاصداً القتل أو غير قاصد اتجهت نيته للقتل أو لم تنبه .  
وقد أتى الإسلام مبدأ هام في هذا الخصوص هو ضرورة توافر ركن النية والقصد عند القصاص . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العمد قود - أى القتل العمد يوجب القود . وعن عبدالله بن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من قتل رجلاً مؤمناً عمداً فهو قود به ومن حال حونه فعلياً لعنة الله وغضبه ، ولا يقبل منه صرفاً ولا عدلاً » أخرجه رزين<sup>(١)</sup>  
وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال « قتل رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . فرفع ذلك إلى النبي - فدفعه إلى ولي المقتول فقال القاتل : يا رسول الله ما أردت قتله . قال : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم للولى : أما إنه إن كان صادقاً ثم قتلته دخلت النار . قال : فخطى سبيله . قال : وكان مكتوباً بنسبة<sup>(٢)</sup> فخرج يجر نسخته فسمى ذا النسبة » .  
أخرجه الترمذى وأبو داود والنسائي<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر ص ١ جزء ١١ جامع الأصول .

(٢) سير من الجلد .

(٣) ص ٨ جزء ١١ جامع الأصول .

### الدية الإجبارية في القتل الخطأ :

أصبحت الجناية على النفس أو على ما دونها في عضو تمكن فيه المائلة إذا كانت عمداً تستوجب القصاص وإذا كانت غير عمد تستوجب الدية .

عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن من قتل خطأ . فديته من الإبل مائة : ثلاثون بنت مخاض وثلاثون بنت لبون وثلاثون حقة وعشرة ابن لبون ذكر . أخرجه أبو داود والنسائي .

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خطب يوم الفتح بمكة على درجة البيت ، فقال في خطبته : فبكر ثلاثاً . ثم قال لا إله إلا الله وحده صدق وعده . ونصر عبده . وهزم الأحزاب وحده ألا إن كل ما نورة كانت في الجاهلية تذكر وتدعى من دم أو مال تحت قدي ، إلا ما كان من سقاية الحاج . وسدانة البيت . ثم قال : ألا أن دية الخطأ شبه العمد - ما كان بالوسط أو العصا - مائة من الإبل . منها أربعون في بطونها أولادها (١) . ذلك هو حكم الإسلام شرحه الرسول إيماء لقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا . وقوله تعالى « فان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله » .

### ثالثاً : ما بقى في القصاص والدية من آثار الماضي :

نتكلم عن فكرتين : فكرة كون هذه العقوبة خاصة وفكرة العاقلة .

#### أولاً : القصاص عقوبة خاصة :

كان الثأر في الجاهلية عقوبة كما قلنا بياشها ولى الدم على من يشاء من قبيلة القاتل فهذب الإسلام هذه القاعدة وجعل العقوبة شخصية على ما قلنا ولكنه احتفظ بخاصية أخرى لا تزال خاصة فالذى يياشر القصاص

لا يزال هو ولى الدم إن شاء اقتص وإن شاء ودى وإن شاء عفى .  
يستوقفتنا هذا الأمر كثيراً . . . فكيف تكون جريمة القتل وهى أخطر  
الجرائم على كيان أى مجتمع ومبعث الفوضى والاضطراب فيه كيف تكون  
هذه الجريمة خاصة بيننا كان يجب أن يكون لها شأن غير ذلك ؟

هل كان ذلك لحكمة دقيقة أم لحكمة سياسية ؟ ؟

وهل استمرت هذه الخاصية حتى ترعرع الإسلام واتسعت الدولة ؟ ؟  
من دراستنا التاريخية السابقة تلمسنا ما كان للتأثر من تأصل فكرى لديهم  
وهم عرب كل بضاعتهم الشجاعة والفخار بالأصل وقول الشعر وتأصيل  
التسبب فلم يكن من السهل على أى مصلح أن يسرع باجتثاث المساوى  
والعيوب دفعة واحدة والشواهد على هذا فى الإسلام كثيرة . فشرب الخمر  
لم يحرم دفعة واحدة وإنما حرم على دفعات والقتل لم يحرم إلا بعد ما استدعى  
الأمر ذلك .

ومن يتوسع فى دراسة تاريخ العرب قبل الإسلام يرى ما كان للتأثر  
عندهم من قدسية تنطق بها أشعارهم . وكيف كان الانتقام واسع النطاق قد  
يشمر عن حروب تستطيل إلى عشرات السنين تمتد إلى الجاني ومن لا ذنب له  
فلم يكن أمام أى مصلح أن ينص فى مبدأ الأمر على أن تتولى الدولة الاقتصاد  
من الجاني ، خاصة وفى مبدأ الأمر لم تكن هناك حكومة بالمعنى المفهوم تنظم  
شئون الدولة . ومن ينظر إلى تسلسل ورود الآيات فى القرآن فى موضوع  
القصاص يثبت له هذا بيقين .

فجميع السور التى وردت فى موضوع القصاص وردت فى المدينة :  
الآية ٣٣ من سورة الإسراء والآية ٣٢ من سورة المائدة والآية ١٧٨ ،  
١٧٩ من سورة البقرة والآية ١٩٤ من سورة البقرة .

فسياسة المشرع فى هذا الموضوع وغيره من مختلف المواضيع كانت  
أخذ الناس بالرفق وعدم مفاجأتهم بتحريم المباحات دفعة واحدة بل التسلسل  
والتدرج فى ذلك حتى تتقبل النفوس الأوضاع الجديدة وهذه سياسة المشرع الحكيم-

ومع ذلك فجميع النصوص التي لدينا لا تقطع بأن هذه الجريمة خاصة .

ورد في القرطبي ص ٢٤٥ جزء ٢ :

المسألة الرابعة : لا خلاف أن القصاص في القتل لا يقيمه إلا أولو الأمر ، فرض عليهم النهوض بالقصاص وإقامة الحدود وغير ذلك لأن الله سبحانه طالب جميع المؤمنين بالقصاص ثم لا ينهياً للمؤمنين جميعاً أن يجتمعوا على القصاص فأقاموا السلطان مقام أنفسهم في إقامة القصاص وغيره من الحدود .

وورد في القرطبي ص ٢٥٥ جزء ١٠ :

قال الطبري في قراءة فلا ( تسرف ) في القتل بالتاء :

هو على معنى الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والأئمة من بعده أي لا تقتلوا غير القتال .

وورد في حاشية الصاوي على الجلالين ص ٢٧٣ جزء ٢ :

« قوله تسليطاً على القتال » أي فحيث ثبت القتل عمداً عدواناً وجب على الحاكم الشرعي أن يمكن ولي المقتول من القتال فيفعل فيه الحاكم ما يختاره الولي من القتل أو العفو أو الدية ولا يجوز للولي التسلط على القتال من غير إذن الحاكم لأن فيه فساداً وتحريضاً .

واضح من هذه النصوص جميعها أن الذي يتولى القصاص وينفذه ولي الأمر كما أنه إذا عفى عن القتال عمداً فلا يزال حق الدولة ثابتاً قبله . ورد في ص ٧٥ ، ٧٦ من موطأ مالك الجزء الثالث :

« قال مالك في القتال عمداً إذا عفى عنه أنه يجلد مائة جلدة ويسجن سنة . »

وورد في الجزء الرابع ص ٢٥٥ حاشية الدسوقي على الشرح الكبير :

وعلى القتال عمداً البالغ إذا لم يقتل لعفو جلد مائة وحبس سنة واختلف في المقدم منهما فقبل الجلد وقبل الحبس ولم يشطروها بالرق لأنها حقوية والرق والحر فيها سواء .

والجراح عمداً يؤدب وإن اقتصر منه أو أدخلت منه الدية في المتالف .

من هذه النصوص يتبين لنا أن السلطة العامة لا تزال مهمتة على جرائم القتل العمد العدوان من ناحيتين (١) :

الأولى : أن الذى ينفذ القصاص هو ولى الأمر أو من يفوضه فى ذلك وليس هو المني عليه أو ولى الدم وإلا كان فى ذلك فساد وتخريب وولى الأمر ينفذ ما يختاره المني عليه من قتل أو عفو أو دية .

الثانية : إذا عفا ولى الدم عن الجاني فلا يسقط حق السلطة العامة فيعزّر بالجلد مائة والسجن عاماً وبهذا قال مالك والليث وعمل به أهل المدينة وروى عن عمر بن الخطاب (٢) .

فالمشرع الإسلامى كانت رغبته أكيدة فى أن يلفت النظر إلى أن جريمة القتل جريمة عظيمة لا تخص المني عليه أو عائلته وحدهما بل تغل بأمن المجتمع وكيانه قال تعالى :

« من أجل ذلك كتبنا على بنى إسرائيل أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً » .

فالفكرة السائدة وهى فكرة أن القصاص فى الإسلام عقوبة خاصة فكرة خاطئة من حيث أساسها كما بينا فالنصوص واضحة فى هذا الصدد وهى

---

(١) ورد فى كتب الفقه اليهودى : ليس من اعصاص قضاة اليهود النظر فى القضايا إلى موضوعها جنائيات واقعة على بدن الإنسان أو على عرضه وشرفه كالقرب والجروح والقتل والسب وما أشبه ذلك . ولكن لو حصل من هذه الجنائيات ضرر للملك والمال فتكون من المسائل المالية الجائز لقضاة هذا الزمن النظر فيها ولو أنها ناشئة عن جنائيات له . جزء سبدين من التلمود ص ٣ عمود أول - وراجع كتاب قيصوت هاموش .

(٢) انظر سيفير مصووت قانطون . أنظر كتاب المقارنات والمقابلات فى شرع اليهود والشريعة الإسلامية . فتنرة اليهودية مادية بعته .

(٣) انظر ص ٣٣٨ بداية التجهيز جزء ٢ .

نصوص وشروح ترجع إلى عهود الإسلام الأولى لم يدخل عليها تغيير ولا تبديل<sup>(١)</sup>.

ثانياً : فكرة العقالة :

الأصل في العقوبة أنها شخصية لا تلتحق إلا بالجاني ومع ذلك كانت قبيلة الجاني تساهم معه أو تتحمل عنه المقابل المقروض بدل الثأر وقد استمرت هذه الخاصية بعد الإسلام فإذا وجبت الدية في غير العمد فإن الجاني لا يتحمل عبء الدية وحده وإنما تشترك عاقلته .

وسميت كذلك لأنها تعقل الدماء من أن تسفك ، إذ أن الإنسان ضعيف بنفسه قوى بغيره فإذا كان الإنسان قوياً فهو لا يبالي بما يفعل معتمداً على كثرة أنصاره ولذلك فإن العاقلة تفرم مع القاتل الدية لأنها قصرت في إرشاده إلى سواء السبيل أو كفه عن الأذى .

ولعمري هذه حكمة بالغة الأثر ولما دخل كبير في منع الجرائم وخاصة مع قوم كانت ولا تزال فكرة القبيلة متأصلة في نفوسهم فكان الإبقاء على

---

( ١ ) ورد في بيان من يلى القصاص ( السلطة عند عدم الثروة والملك والولاء كالقيد ونحوه إذا قتل وهذا قولها وقال أبو يوسف رحمه الله ليس لسلطان أن يستوفى إذا كان المقتول من أهل دار الإسلام وله أن يأخذ الدية وإن كان من أهل دار الحرب فله أن يستوفى القصاص وله أن يأخذ الدية . ( وجه ) قوله أن المقتول في دار الإسلام لا يخلو من ولي له عادة إلا أنه ربما لا يعرف وقيام ولاية الولي تمنع ولاية السلطان وبهذا لا يملك المغوي بخلاف الحربي إذا دخل دار الإسلام فلمسلم أن الظاهر أنه لا ولي له في دار الإسلام ولها أن الكلام في قتيل لم يعرف له ولي عنه الناس فكان وليه السلطان لقوله عليه الصلاة والسلام : « السلطان ولي من لا ولي له » وقد روى أنه لما قتل سيدنا عمر رضي الله عنه خرج ابن مازن والمغيرة في يده فظن عبيد الله أن هذا الذي قتل سيدنا عمر رضي الله عنه يقتله فرفض ذلك إلى سيدنا عثمان رضي الله عنه فقال سيدنا علي رضي الله عنه لسيدنا عثمان أقتل عبيد الله فامتنع سيدنا عثمان رضي الله عنه وقال كيف أقتل رجلاً تلت أبوه أس لا أنفل ولكن هذا رجل من أهل الأرض وأنا وليه أعفو عنه وأؤوى دية وأراد بقوله أعفو عنه وأؤوى دية الصلح على الدية ولا إلام أن يصلح على الدية إلا أنه لا يملك المغوي لأن القصاص حق المسلمين بديل أن ميراثه لم وإنما الإمام نائب عنهم في الإقامة وفي المغر إسقاط حقهم أصلاً ورأساً وهذا لا يجوز ولهذا لا يملكه الأب والجد وإن كانا يملكان استيفاء القصاص له أن يصلح على الدية كما قتل سيدنا عثمان ( ٢٤٥ ) بدائع الصنائع جزء ( ٧ ) .

هنا النظام لحكمة هامة هي أن تدفع القبيلة أبنائها إلى كف الأذى والبعد عن ارتكاب الجرائم .

## المبحث الثالث

### تطور الحدود

الحدود في الشرع الإسلامى هي الجرائم التى تقع من الأفراد وتخل بنظام المجتمع ويتدخل وى الأمر لعقاب مرتكبها وكبداً عام لا يجوز فيها عفو ولا تقبل عنها شفاعاة ولما حد مقرر فى الشرع .

ولم يكن الأمر كذلك قبل الإسلام فلم تكن هناك سلطة عامة تقوم بالتشريع للأفراد لبيان ما عليهم من واجبات وما لهم من حقوق وإنما بدأ التشريع الفعلى بانتقال النبي عليه الصلاة والسلام من مكة إلى المدينة حيث نص على المحظورات والمباحات والحدود خمسة هي :

١ - الزنا .

٢ - القذف .

٣ - السرقة .

٤ - الشرب والسكر .

٥ - قطع الطريق .

ونتكلم عن الظروف التى شرع فيها كل حد وماخله .

### أولاً : الزنا :

كان الرجل قبل الإسلام يتزوج أى عدد يشاء ويطلق من يشاء لا تريب عليه فى ذلك فلم يكن الأمر مقيداً بأى قيد لا من ناحية الشكل ولا من ناحية عدد الزوجات ولذلك لم يكن للزنا ذلك الشأن الذى أصبح له بعد الإسلام وبعد أن قيد الزواج بشكل معين وحرمت بعض النساء على الرجال .



## حقيقة كان الزنا محرماً عند اليهود وكان عقاب الزنا عند اليهود يختلف بحسب الأحوال (١).

### (١) عند اليهود والمسيحيين :

ورد في سفر التكوين أصحاح أول عدد ٢٧ • ٢٨ .

فخلق الله الإنسان على صورته . على صورة الله خلقه . ذكر أو أنثى خلقهم وباركهم الله وقال لهم اثمروا واكثروا واملأوا الأرض واغضوها وتسلطوا على سكك البحر وعلى طير السماء وعلى كل حيوان يذهب على الأرض .

وفي العدد ٢٤ من سفر التكوين :

لذلك يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بامرأته ويكونان جسداً واحداً .

وورد في إنجيل متى أصحاح ١٩ عدد ٣ وما بعده :

وجاء إليه عيسى عليه السلام الفريسيون ليحربوه قائلين له : هل يحل للرجل أن يطلق امرأته لكل سبب ، فأجاب وقال لهم : أما قرأتم أن الذي خلق من البدء خلقهما ذكراً وأنثى . وقال : من أجل هذا يترك الرجل أباه وأمه ويلتصق بامرأته ويكون الاثنان جسداً واحداً ، إذاً ليسا بعد اثنين بل جسد واحد . فالتفتي جميعه الله لا يفرقه إنسان . قالوا : فلماذا أوصى موسى أن يمسى كتاب طلاق تطلق . قال لهم : إن موسى من أجل تسوية قلوبكم أذن لكم أن تطلقوا نساءكم . ولكن من البدء لم يكن هكذا . وأقول لكم : إن من طلق امرأته إلا بسبب الزنا وتزوج بأخرى يزني وللمن يتزوج بمطلقة يزني . قال له تلاميذه : إن كان هكذا أمر الرجل تبع المرأة . فلا يوافق أن يتزوج . فقال لهم : ليس الجميع يقبلون هذا الكلام بل الذين أصلي لهم لأنه يوجد خصيان ولداً هكذا من بطون أمهاتهم . ويوجد خصيان للناس . ويوجد خصيان غصوا أنفسهم لأجل ملكوت السموات أن يقبل قليلاً .

• • •

هذه هي النصوص التي وردت عن الزواج في الشريعتين الموسوية والمسيحية .

ووردت أحكام الزنا في التوراة بسفر اللاويين أصحاح ١٨ عدد ٢٠ :

« إذا زنى رجل مع امرأة ، فلماذا زنى مع امرأة قريبة فإنه يقتل الزاني والزانية . وإذا اضطلع رجل مع امرأة أبيه فقد كشف حورة أبيه إنها يقتلان كلاهما . دمهيا عليهما . وإذا اتخذ رجل امرأة وأمهاتك ذليلة بالنار يحرقونه وإياها لكى لا يكون ذليلة بينكم .

وورد في سفيير مصووت جادل :

« يحل الزاني يهودية غير متزوجة أما من زنى يهودية متزوجة أو يوثنية فجزاؤه التنكيل ومن يحكم عليه بالقتل لا يحكم عليه بمقاب أخف منه ولم يرد في الديانة المسيحية نص صريح يفسخ حكم اليهودية في الزنا وقد كان عقاب الزنا عند قدماء الأوروبيين قاسياً جداً أقطع من عقاب قتل النفس خصوصاً عند الجرمان والسكسون . فلهم كانوا يشتهرون الزانية عارية الجسد ويفسرونها بالسياط المضرب المبرح حتى تموت ثم خففوا العقاب وجعلوا عقاب الزاني التبريد وعقاب الزانية قطع الأنف والأذنين . أما قدماء اليونان فكانوا يسلمون الزاني لزوج الزانية ليفعل به ما شاء من -

يروى عن سيدنا عيسى عليه السلام ما يؤخذ منه ضمناً عدم إمكان إقامة حد لأنه اشترط براءة الرابحين من كل عيب وأمر الزانية التي اعترفت بين يديه بالتوبة والاستغفار .

ورد في الإصحاح ٢٢ من سفر الخروج : « حكم قتل البكر التي يثبت زناها . وقتل الزانية المزدوجة والزاني بها . وقتل المخطوبة الزانية والزاني بها رجماً إذا حصل الزنا داخل المدينة أما إذا حصل في الحقل فيقتل الزاني ولا تقتل الزانية . وإذا وجد رجل فتاة عذراء غير مخطوبة فأمسكها واضطجع معها فعقابه خمسون من الفضة يدفعها لأبيها وتكون هي له زوجة . ثم جاء الإسلام بنصوص صريحة قاطعة في تحريم الزنا وتكلم في أمور ثلاثة :

١ - تدرج التشريع في الزنا .

٢ - شدة العقوبة التي استلزمت دقة الإثبات .

٣ - التوبة والعفو عن المحرم .

#### ١ - تدرج التشريع في الزنا :

كان أو ما نزل في ذلك قوله تعالى :

« وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّكَ الْفَاحِشَةُ مِنْ نِسَائِكَ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسَكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ الْمَوْتُ ، أَوْ يُجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا » .

= قطع الأطراف أو تمثيل العيب به ويمكّن على الزانية بالقتل ثم خففوا عقابها وجعلوه التعريب . ثم صدر عند الرومان شرع جوليأ وفيه تغيير في حكم الزنا فبطل حق قتل الزانية والزاني لأبي الزانية دون الزوج وأبطل الزوج قتل الزاني إذا كان من عبيده أو من عتقاه وأمر بقتل الزوج الذي يقتل زوجته الزانية وجعل الطلاق واجباً في الزنا وحرم زواج الزانية بمدّ طلاقتها وجعل للمحكومة حق مصادرة الزاني والزانية في نصف أموالهما ثم تغيرت هذه الأحكام بأعنف منها على توالي الأيام عند الرومان والجرمان . ونسخ الفرنسيون العقاب البدني وبدلوه بالنزاهة المالية . أما ( التفرجعات ) فكانوا يسلّمون الزانية لزوجته الزاني لتقتصر منها كيف شامت ( أنظر المقارنات والمقابلات ص ٥٩٩ ) .

نوع من العقوبة فرضها الشارع على المرأة الزانية دون الرجل الزاني وهو الحبس بالمنزل حتى الموت . ولما كانت الآية في النساء فقط وكثر الزناة بعد ذلك نزلت الآية « واللذان يأتياها منكم فأذوها فان تابا وأصابحا فأعرضوا عنهما إن الله كان تواباً رحيماً » .

والإيذاء هنا معناه التوبيخ والتعير . وقال البعض هو السب والجفاء دون تعير . وقال ابن عباس هو النيل باللسان والضرب بالثعال . وقال البعض إن الآية الأولى مقصود بها النساء لقوله تعالى : واللاتي : والآية الثانية مقصود بها الرجال . فعقوبة النساء الحبس وعقوبة الرجال الأذى أحسن منهما أو من لم يمحض<sup>(١)</sup> .

وقال أبو بكر الجصاص : كانت المرأة إذا زنت حبست في البيت حتى تموت وكان الرجل إذا زنى أودى بالتعير والضرب بالثعال . وقال البعض كانت المرأة تحبس ويؤذيان جميعاً وهذا لأن الرجل يحتاج إلى السعي والاكتساب . ثم نزلت الآيات الآتية :

١ - « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بهما رأفة في دين الله إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر وليشهد عذابهما طائفة من المؤمنين . الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين » (سورة النور) .

٢ - « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله » . وقد اتفق الفقهاء جميعاً على أن الآية الأولى ناصحة لآتي الحبس والأذى اللتين في سورة النساء<sup>(٢)</sup> .

(١) قالت فرقة : بل كان الإيذاء هو الأول ثم نسخ بالإسك ولكن التوبة أغرت وقدمت ، ذكره ابن نورك . وهذا الإسك والحبس في البيوت كان في صدر الإسلام قبل أن يكثر الجناة ، فلما كثروا وعشى قوتهم اتخذ لم سجين قاله ابن العربي (أنظر القرطبي ج ٥ ص ٨٤) . وقال في المجلدات : « لا تخرجون من بيوتهن ولا يخرجين إلا أن يأتين بفاحشة مبينة » . (٢) وينسخ الحبس بالبيوت بقوله عليه الصلاة والسلام : « علوا عني فقد جعل الله من -

وقد وردت مبنية لعقوبة الزناة وهي الجلد مائة جلدة ثم وردت آية الشيخ والشيخة ففهم من ذلك أنها عقوبة من أحسن ثم نسخت تلاوة هذه الآية ولا نعلم السبب في نسخ تلاوتها وبقاء حكمها كما يقول الفقهاء كما لم نستدل على رأى للفقهاء عن ذلك . ونبحث الأمر في تفصيل .

### كلمة عمر بن الخطاب :

قال عبدالله بن عباس : سمعت عمر وهو على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب ويقول :

« إن الله بعث محمداً بالحق وأنزل عليه الكتاب فكان مما أنزل الله عليه آية الرجم فقرأناها ووعينناها ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده فأخشى إن طال بالناس زمن أن يقول قائل ما نجد الرجم في كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله في كتابه فإن الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحسن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان حمل أو الاعتراف وأيم الله لولا أن يقول الناس زاد في كتاب الله لكتبها » .

\*\*\*

نزلت آية الرجم ثم نسخت ولا ندري هل نزلت هذه الآية قبل الآية التي ورد فيها حد الزنا أم بعدها ولا يفيدنا هذا البحث شيئاً لأن الآيتين لا تتعارضان فالأولى في غير المحصن والثانية خاصة بالمحصنين ، وحقيقة وقعت عقوبة الرجم في الإسلام ، ووضح ذلك من الآثار ، ولكن لا نعلم يبين إذا كانت هذه العقوبة وقعت بعد نسخ تلاوة الآية أم قبل نسخ تلاوتها في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم . وعلى أى حال فن الثابت بعد ذلك أنه حدث رجم بعد

---

= سبيل البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والتيب بالتيب جلد مائة والرجم » فكان هذا قبل نزول سورة النور بدليل قوله عليه السلام : غزوا عنى ولو كان بعد نزولها لقال خلوا عن الله ثم نسخ بقوله تعالى : ( فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ) فكان الجلد حد كل زان ثم نسخ في حق المحصن بالرجم فبقى في حق المحصن ممسوخاً به فلم يبق الحكم على الجلد فقط في غير المحصن وصل الرجم فقط في حق المحصن . أنظر ص ١٧٤ التزويلى ج ٣ ، وأنظر ص ٣٦ المبسوط جزء ٩ .

وفاة الرسول . ولكن الذى يستلقت النظر فيها ورد على لسان عمر الأمور  
الآتية :

أولاً : قوله : فكان مما أنزل الله عليه آية الرجم فقرأناها ووعيناها :

حقيقة نزلت هذه الآية ولكنها نسخت بعد ذلك ولا ندرى حكمة لنسخ  
تلاوتها مع بقاء حكمها إذ جعل ذلك فرقة من الخوارج تقرر أن الآية نسخت  
تلاوة وحكماً .

ثانياً : قوله : رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده :

لا جدال فى ذلك فقد رجم رسول الله . بل إن الذين رجمهم الرسول عليه  
الصلاة والسلام محصورون معززون ، محفوظة قصصهم : الغامدية وماز ،  
وصاحبة العسيف ، واليهوديان .

• • •

١ - ما عز والغامدية :

عن بريدة رضى الله عنه : إن ماعز بن مالك الأسلمى أتى النبي صلى الله  
عليه وسلم فقال : يا رسول الله إني قد ظلمت نفسى وزيت وإني أريد أن  
تطهرنى فرده . فلما كان من الغد أتاه ، فقال يا رسول الله إني قد زيت فرده  
الثانية فأرسل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى قومه . فقال تعلمون بعقله  
بأساً ؟ تنكرون منه شيئاً ؟ فقالوا ما نعلمه إلا وفى العقل من صالحيتنا فيها نرى .  
فأتاه الثالثة ، فأرسل إليهم أيضاً ، فسأل عنه فأخبروه أنه لا بأس به ، ولا  
بعقله فلما كان الرابعة حفر له حفرة ثم أمر به فرجم . قال : فجاءت الغامدية  
فقال يا رسول الله إني قد زيت فطهرنى . وإنه ردها . فلما كان من الغد  
قالت يا رسول الله : لم تردنى ؟ لعلك أن تردنى كما رددت ماعزاً والله إني  
لحبل . قال : إمالا فاذهبي حتى تلدى فلما ولدت أتته بالصبي فى خرة  
قالت هذا قد ولدته ، قال فاذهبي فأرجيه حتى تنطميه . فلما قطمته أتته  
بالصبي فى يده كسرة خبز فقالت هذا يا نبي الله قد قطمته وقد أكل الطعام .

فدفع الصبي إلى رجل من المسلمين ثم أمر بها فحضر لها إلى صدرها وأمر الناس فرجموها .

## ٢ - القسييف وصاحبه :

وعن أبي هريرة رضى الله عنه . جاء أعرابي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو جالس فقال يا رسول الله أنشدك بالله إلا قضيت لى بكتاب الله فقال الخصم الآخر وهو أقره منه . نعم فاقض بيننا بكتاب الله وأذن لى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قل . قال : إن ابنى كان عسيقاً على هذا فزنى بامرأته . وإنى أخبرت أن على ابنى الرجم فافتديت منه بمائة شاة ووليدة فسألت أهل العلم فأخبرونى أن ما على ابنى جلد مائة وتغريب عام وأن على امرأة هذا الرجم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم والذى نفسى بيده لأقضين بينكما بكتاب الله . الوليدة والغنم رد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام أغد يا أنيس - رجل من أسلم - إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها ففدا عليها فاعترفت فأمر بها رسول الله صلى الله عليه وسلم فرجمت (أخرجہ الجماعة) .

## ٣ - اليهود :

عن عبدالله بن عمر قال : أتى النبي صلى الله عليه وسلم برجل وامرأة من اليهود وقد زنيا فقال لليهود ما تصنعون بهما ؟ قالوا نسحق وجوههما ونخزيهما . قال : فأتوا بالتوراة فاتلوها إن كنتم صادقين فجاءوا بها . فقالوا للرجل ممن يرضون أعور اقرأ حتى انتهى إلى موضع منها فوضع يده عليه قال ارفع يدك . فرفع يده فاذا آية الرجم تلوح . فقال : يا محمد إن فيها الرجم ولكننا نتكاته بيننا فأمر بهما فرجمنا فرأيت به نحائي<sup>(١)</sup>.

• • •

هؤلاء هم الذين رجمهم أو أمر برجمهم الرسول عليه الصلاة والسلام باتفاق ورجم أبو بكر من بعده ورجم عمر ورجم علي .

١ - وعن أبي واقد الليثي أن رجلاً من أهل الشام أتى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فذكر له أنه وجد مع امرأته رجلاً . قال أبو واقد فأرسلني عمر إليها وعندنا نوسة حولها فأثبتتها فأخبرتها بما قال زوجها وأنها لا تؤخذ بقوله . وجعلت ألقيها أشباه ذلك لتززع فأبقت إلا مضياً وتمت على الاعتراف فأمر بها عمر فرجمت .

٢ - عن مالك بن أنس قال : بلغني أن عثمان رضي الله عنه أتى بامرأة ولدت في ستة أشهر فأمر برجمها فقال له علي ما عليها رجم لأن الله تعالى يقول : « وحمله وفصاله ثلاثون شهراً » وقال : « والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة » فالحمل يكون ستة أشهر فلا رجم عليها فأمر عثمان بردها فوجدت قد رجمت .

فراجعة الإمام علي لعثمان رضي الله عنهما أقنعته بأن هذه المرأة لا يحق رجمها بما دلت عليه الآيات التي أوردتها له . لأن من الممكن أن تكون مدة الحمل ستة أشهر .

ثالثاً : قوله : أخشى إن طال بالناس زمن أن يقول قائل ما نجد الرجم في كتاب الله فيفضلوا بترك فريضة أنزلها الله في كتابه فان الرجم في كتاب الله حق على من زنى إذا أحصن من الرجال والنساء إذا قامت البينة أو كان حمل أو الاعتراف وأيم الله لولا أن يقول الناس زاد في كتاب الله لكتبنا .

يقول عمر ذلك ويدور بخلفه ما يدور بخلفنا الآن فهو يؤكد أن الرجم في كتاب الله حق على من زنى وقد أحصن ثم يذكر أن الآية نسخت تلاوتها ف يريد أن يعيد كتابتها لولا خوفه من أن يقول الناس زاد في كتاب الله .

**خاتمة :**

وكل هذه النصوص المتقدمة دعت الفقهاء إلى القول بآراء متباينة في عقوبة هذه الجريمة .

١- قالت طائفة منهم أبو حنيفة وصاحباؤه : يرمم المحسن ولا يجلد ، ويجلد غير المحسن وليس نفيه بحد ، وإنما هو موكول إلى رأى الإمام إن رأى نفيه مصلحة فعل وإن رأى حبسه مصلحة فعل حتى يتوب .

والدليل على أن نفى البكر الزانى ليس بحد أن قوله تعالى : « الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » يوجب أن يكون هذا هو الحد المستحق بالزنا وأنه كمال الحد . فلو جعلنا النفى حداً معه لكان الجلد بعض الحد وفى ذلك إيجاب نسخ الآية . وبذلك يثبت أن النفى إنما هو تعزير وليس بحد .

٢- وقالت طائفة منهم مالك والثورى والأوزاعى ، إن الجلد والرمم لا يجتمعان<sup>(١)</sup> واختلفوا فى النفى بعد الجلد .

فقال ابن أبى ليلى ينفى البكر بعد الجلد .

وقال مالك ينفى الرجل ولا تنفى المرأة ولا العبد ، ومن نفى حبس فى الموضع الذى ينفى إليه .

وقال الثورى والشافعى والأوزاعى ينفى الزانى .

٣- وقالت طائفة - يجلد المحسن مائة ثم يرمم حتى يموت .

وهو ما ورد عن على بن أبى طالب من رواية للشعبى أن على بن أبى طالب جلد « شراة » يوم الخميس ، ورجمها يوم الجمعة ، فقال : أجلدها بكتاب الله ، وارجمها بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وهذا القول يقول الحسن البصرى وابن راهوية وابن حزم ، إماما للحديث المروى عن عبادة بن الصامت .

(١) أنظر ص ٦٤ جزء ٢ مثلاً خسرو ، ص ١٧٣ جزء ٣ الزيلعى ، وأنظر ص ٣١٥

جزء ٣ الجصاص :

« ولا يجمع بين جلد ورمم لأن الرسول صلى الله عليه وسلم لم يجمع ، قال الكمال ، وأما جلد على رضى الله عنه شراة ثم رجما فلما لأنه لم يثبت عنده احسانها إلا بعد جلدها أو هو رأى لا يقاوم إجماع الصحابة وما ذكر عن الرسول صلى الله عليه وسلم وهو قول مالك والشافعى والحنفية ورواية من أحمد . وذهب أحمد فى رواية أخرى وأهل كظاهر إلى أنه يجمع » .



٤ - وقالت طائفة منهم الخوارج أن عقوبة الرافى الجلد فقط ، أحسن  
أو لم يحسن ، لأن الآية التى ذكرت الرجم نسخت من القرآن ولا يجوز  
ترك كتاب الله الثابت بطريق القطع واليقين لأخبار آحاد يجوز الكذب فيها ،  
ولأن هذا يفضى إلى نسخ الكتاب بالسنة وهو غير جائز عندهم<sup>(١)</sup>.

### مشكلة عقوبة الرجم :

لا جدال فى أن فقهاء المسلمين عند ما يتكلمون عن الرجم ويناقشونه  
يقبلونه على أنه من السنة : وأن النبى صلى الله عليه وسلم عمل به هو ومن بعده  
من الخلفاء .

ومع ذلك فهم يحاولون التذليل على شرعية ثبوته ويجهدون أنفسهم  
فى ذلك .

من كثير بن الصلت قال :

قال لى زيد بن ثابت . سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :  
« إذا زنى الشيخ والشيخة فأرجموهما البتة » قال عمر : لما نزلت أئيت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقامت : اكتبنيها ، قال شعبة ، كأنه كره ذلك  
فقال عمر : ألا ترى أن الشيخ إذا لم يحسن جلد ، وأن الشاب إذا زنى وقد  
أحسن رجم .

وعن عائشة أم المؤمنين قالت : نزلت آية الرجم والرضاع فكانتا فى

---

( ١ ) انظر ص ١٢٢ جزء ١٠ المسمى : « وقد روى أن رسل الخوارج جاءوا عمر بن عبد العزيز  
رحمه الله . فكان من جملة ما عابوا عليه الرجم ، وقالوا ليس فى كتاب الله إلا الجلد وقالوا الخلفاء  
أوجبهم عليها قضاء الصوم دون الصلاة والصلاة أركه . فقال لهم عمر وأنتم لا تأمنون إلا بما فى  
كتاب الله ؟ قالوا نعم . قال فأخبروني عن عدد الصلوات المفروضات وعدد أركانها وركعاتها  
ومواقيتها أين تجبونه فى كتاب الله تعالى ؟ وأخبروني عما تجب الزكاة فيه ومقاديرها ونصيبها ؟  
فقالوا أنظرنا فرجعوا يومهم ذلك فلم يجدوا شيئاً مما سألهم عنه فى القرآن فقالوا لم نجد فى القرآن  
قال فكيف ذمهم إليه ؟ قالوا لأن النبى صلى الله عليه وسلم فعله وفعله المسلمون بعده . فقال لهم  
نكذلك الرجم وقضاء الصوم فإن النبى صلى الله عليه وسلم رجم ورجم خلفاؤه بعده والمسلمون .  
إذا ثبت هذا فعلى الرجم أن يرمى بالحجارة وغيرها حتى يقتل » .

صحيفة تحت سريري : فلما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم تشاغلنا بموته فدخل داجن فأكلها .

وقد فسر الفقهاء ذلك بقولهم أن آية الرجم إذ نزلت حفظت وعرفت وعمل بها رسول الله : إلا أنه لم يكتبها نساخ القرآن في المصاحف ولا أثبتوا لفظها في القرآن . وقد سأله عمر بن الخطاب : فلم يجبه الرسول إلى ذلك فصيح نسخ لفظها وبقيت الصحيفة التي كتبت فيها كما قالت عائشة رضي الله عنها فأكلها الداجن ولا حاجة بأحد إليها<sup>(١)</sup>.

وقد ورد في باب النسخ في القرآن في كتاب « البرهان في علوم القرآن » للزركشي :

النسخ في القرآن على ثلاثة أصرب :

الأول : ما نسخ تلاوته وبقي حكمه فيعمل به إذ تلقته الأمة بالقبول ، كما روى أنه كان يقال في سورة النور « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله » ولهذا قال عمر لولا أن يقول الناس : زاد عمر في كتاب الله ، لكتبها يدي . رواء البخاري في صحيحه معلقاً .

وفي هذا سؤالان :

الأول : ما الفائدة في ذكر الشيخ والشيخة ؟ وهلا قال المحسن والمحسنة ؟ وأجاب ابن الحاجب في أمالية عن هذا بأنه من البديع في المبالغة ، وهو أن يعبر عن الجنس في باب الذم بالانقص فالانقص . وفي باب المدح بالأكثر والأعلى . فيقال : لعن الله السارق يسرق ربع دينار فتقطع يده . والمراد يسرق ربع دينار فصاعداً إلى أعلى ما يسرق . وقد يبلغ فيذكر ما لا تقطع به ، كما جاء في الحديث : « لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده » وقد علم أنه لا تقطع في البيضة . وتأويل من أوله بيضة الحرب تأباه الفصاحة الثاني : أن ظاهر قوله لولا أن يقول الناس . . . . أن كتابتها جائرة وإنما منعه قول الناس . والجائز في نفسه قد يقوم من خارج ما يمنعه وإذا

كانت جائزة لزم أن تكون ثابتة ، لأن هذا شأن المكتوب . . وقد يقال : لو كانت التلاوة باقية لبادر عمر رضى الله عنه ولم يُعرج على مقال الناس : لأن مقال الناس لا يصلح مانعاً .

وبالجملية فهذه الملازمة مشككة . ولعله كان يعتقد أنه خبر واحد ، والقرآن لا يثبت به ، وإن ثبت الحكم . ومن هنا أنكر ابن ظفر في «النيبوع» عد هذا مما نسخ تلاوته ، قال : لأن خبر الواحد لا يثبت القرآن . قال : وإنما هذا من المنسأ لا النسخ ، وهما مما يلتبسان . والفرق بينهما أن المنسأ لفظة قد يعلم حكمه ويثبت أيضاً ، وكذا قاله غيره في القراءات الشاذة . كل مجاب التتابع في صوم كفارة اليمين ونحوه أنها كانت قرآناً فنسخت تلاوتها ، لكن في العمل بها الخلاف المشهور في القراءة الشاذة .

وهنا سؤال ، وهو أن يقال : ما الحكمة في رفع التلاوة مع بقاء الحكم ؟ وهلا أقيمت التلاوة ليجتمع العمل بحكمها وثواب تلاوتها ؟ وأجاب صاحب «الفنون» فقال : إنما كان كذلك ليظهر به مقدار طاعة هذه الأمة في المسارعة إلى بذل النفوس بطريق الظن من غير استئصال لطلب طريق مقطوع به ، فيسرعون بأيسر شيء ، كما سارع الخليل إلى ذبح ولده يمام ، والنام أخذ طرق الوحى<sup>(١)</sup> . كما قال البعض : كيف تنسخ السنة الكتاب ؟

قال ابن عطية : حذاق الأمة على الجواز وذلك موجود في قوله : «لا وصية لوارث» وأبي الشافعي ذلك ، والحجة عليه من قوله في إسقاط الجلد في حد الزنى عن الثيب الذى رجم ، فانه لا مسقط لذلك إلا السنة فعل النبي صلى الله عليه وسلم . كما قال الشلبى في حاشيته :

«قوله عمر لكتبتنا على حاشية المصحف» .

قيل في هذا اشكال ، وهو أنه إذا كان جائز الكتابة كما هو ظاهر اللفظ

(١) انظر ص ٣٦ وما بعدها البرهان في علوم القرآن جزء ٢ .

فهو قرآن متلو لوجب على عمر المبادرة لكتابتها لأن مقال الناس لا يصلح مانعاً من فعل الواجب .

قال السبكي : لعل الله يبسر علينا حل هذا الاشكال ، فان عمر رضى الله عنه إنما نطق بالصواب ولكننا نهم فهمنا .

وأجيب بأنه يمكن تأويله بأن مراده بكتابتها منبهاً على نسخ تلاوتها ليكون في كتابتها في محلها أمن من نسيانها بالكلية ، لكن قد تكتب من غير نتيجة فيقول الناس زاد عمر فتركت كتابتها بالكلية وذلك من رفع أعظم المفسدين بأخفهما<sup>(١)</sup>.

والظاهر أن هذه المشكلة العويصة فكر فيها القدماء .

روى البخارى ومسلم عن أبي اسحق الشيباني قال : سألت ابن أبي أوفى .

— وهو صحابى — هل رجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم ، قلت : قبل سورة النور أم بعدها ؟ قال : لا أدري<sup>(٢)</sup>.

• • •

## ٢ — شدة العقوبة استلزمت دقة الإثبات .

وقد استلزمت شدة العقوبة دقة الإثبات في الزنا ونلاحظ ذلك في .

المسائل الآتية :

١ — الشهادة .

٢ — الإقرار .

أولاً — الشهادة :

جعل الله الشهود على الزنا أربعة من الرجال الأحرار خلافاً لباقي الحدود سراً للعباد وتغليظاً على المدعى بنص القرآن « فاستشهدوا عليهن أربعة منكم » .  
روى عن أبي هريرة رضى الله عنه أن سعد بن عباد قال لرسول الله

---

(١) انظر ص ١٦٨ الزيلعى جزء ٣ .

(٢) انظر ص ٢٩٨ جامع الأصول لابن الأثير جزء ٤ .

صلى الله عليه وسلم : أرأيت لو أنى وجدت مع امرأتى رجلاً أهله حتى آتى بأربعة شهداء ؟ فقال رسول الله : « نعم »<sup>(١)</sup>.  
والشهادة لا بد أن تكون صريحة على رؤية الفعل نفسه .

ثانياً - الإقرار :

وتتکلم فی الإقرار فی أمرين :

١ - عدد مرات الإقرار الذى يلزم به الحد .

٢ - الرجوع عن الإقرار .

١ - عدد مرات الإقرار :

يقول مالك والشافعي وداود وأبو ثور والطبري أنه يكفي لوجوب الحد إقرار واحد استناداً على ما جاء في حديث أبي هريرة وزيد بن خالد من قوله عليه السلام : اغد يا أنيس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها فاعترفت فرجمها ولم يذكر عدداً .

ويقول أبو حنيفة وأصحابه وابن أبي ليلى أنه لا يجب الحد إلا بأربع إقرارات في أربع مجالس استناداً على حديث سميد بن جبير عن أبي عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رد ماعزاً حتى أقر أربع مرات ثم أمر برجمه .

ومع ذلك فإننا نجد رواية عن مسلم عن أبي هريرة هكذا :

« أتى رجل من المسلمين رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد فقال : يا رسول الله، إنى زينت فأعرض عنه حتى ثنى ذلك عليه أربع مرات فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : أباك جنون . قال : « لا » ، فهل أحصنت ؟ قال : نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : اذهبوا به فارجموه » .

وأغلب الروايات على أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يسأل المقر أربع مرات عساه أن يرجع في إقراره .

---

(١) انظر عن ٢٦٥ جزء ٤ من جامع الأصول لابن الأثير الجزرى .

روى أبو داود عن يزيد بن نعيم عن هزال عن أبيه قال : كان ماعز بن مالك يتيمًا في حجر أبي ، فأصاب جارية من الحى فقال له أبى : ائت رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بما صنعت ، لعله يستغفر لك . وإنما يريد بذلك رجاء أن يكون له مخرجاً فأناؤه فقال : يا رسول الله إني زنيته ، فأقم على كتاب الله فأعرض عنه ، فعاد فقال : يا رسول الله إني زنيته فأقم على كتاب الله حتى قالها أربع مرات ، في من ؟ قال : بفلائه . قال : هل ضامعتها . قال : نعم . قال : هل باشرتها ؟ قال : نعم . قال : هل جامعها ؟ قال : نعم . قال : فأمر به أن يرجم<sup>(١)</sup>.

## ٢- الرجوع عن الإقرار :

هل يقبل من المقر أن يرجع في إقراره أم لا يقبل منه ذلك ، في المسألة قولان :

قول لابن أبي ليلى بأنه لا يقبل رجوعه وهذا القول يخالف رأى الجمهور وصريح الأحاديث التى وردت في هذا الخصوص .  
وقول للجمهور وهو أنه يقبل منه رجوعه ولا يحد .

عن الترمذى قال : إن ماعز الأسلمى لما أخرج إلى الحرة فرجم بالحجارة فلما وجد مس الحجارة فر يشد حتى مر برجل معه لحى جمل فضربه ، وضربه الناس حتى مات فذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه فر حين وجد مس الحجارة ومس الموت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : هلا تركتموه .

وفي رواية لأبي داود . قال محمد بن إسحق : ذكرت لعاصم بن عمر ابن قتادة قصة ماعز فقال لى : حدثنى حسن بن محمد بن على بن أبى طالب قال : حدثنى ذلك من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم « فهلا تركتموه » من شئت من رجال أسلم ممن لا أتهم . وقال : ولم أعرف الحديث . فبحث جابر

ابن عبد الله قتل : إن رجلا من أسلم يحدثون : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهم حين ذكروا له جزع ماعز من الحجارة حين أصابته « ألا تركموه » وما أعرف الحديث ؟ قال يا بن أخي أنا أعلم الناس بهذا الحديث كنت فيمن رجم الرجل . إنه لما خرجنا به فرجمناه فوجد مس الحجارة صرخ بنا : يا قوم ردوني إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن قوى تقتلوني وغروني من نفسي وأخبروني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غير قاتل فلم نزع عنه حتى قتلناه . فلما رجعنا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأخبرناه قال : فهلا تركموه وجئتموني به ، ليستثبت رسول الله منه ، فأما ترك حد ، فلا . فعرفت وجه الحديث<sup>(١)</sup>.

### ٣- التوبة والعفو عن المجرم :

الأصل في الحدود أنها لا تقبل فيها توبة ولا تجوز فيها شفاعه . قال ابن عمر : « من حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقد ضاد الله في خلقه . قال الشافعي : إن التوبة إلى الله قبل القدرة على المجرم تسقط عنه الحد ويفصل ذلك كما ورد في كتابه الأم :

فقوله عز وجل : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله » إلى قوله رحيم فأخبر الله تبارك اسمه بما عليهم من الحد إلا أن يتوبوا من قبل أن يقتل عليهم ثم ذكر حد الزنا والسرقة ولم يذكره فيما استثنى فاحتمل ذلك أن لا يكون الامتناء إلا حيث جعل في المحارب خاصة واحتمل أن يكون كل حد لله عز وجل فتاب صاحبه قبل القدرة عليه سقط عنه كما احتمل حين قال النبي في حد الزنا في ماعز ألا تركموه أن يكون كذلك عن أهل العلم . السارق إذا اعترف بالسرقة والشارب إذا اعترف بالشرب ثم رجع عنه قبل أن يقام عليه الحد سقط عنه ومن قال هنا قال هنا في كل حد لله عز وجل

(١) انظر ص ٢٩٠ ابن الأثير جزء ٤ .

فتاب صاحبه قبل أن يقدر عليه سقط عنه حد الله تبارك وتعالى في الدنيا .  
وأما حنود الآدميين كالقذف وغيره فتقام أبداً لا تسقط<sup>(١)</sup>.  
وقال آخرون إن التوبة إلى الله في الزنا لا تسقط الحد بل إن الحد تطهير  
للزاني<sup>(٢)</sup>.

ثانياً : حد القذف :

شرع اليهود :

كان قدماء المصريين يعاقبون القاذف بقطع لسانه ، وقد عرف القذف  
في شرع موسى ونستدل على ذلك بما ورد في (منهلين من التلمود ص ٣  
عمود أول) مما يفهم منه أنه ليس من اختصاص قضية الأزمنة الماضية النظر  
في القضايا التي موضوعها جنائيات واقعة على بدن الإنسان أو على عرضه  
وشرفه كالضرب والجروح والقذف والسب وما أشبه ذلك ولكن لو حصل  
من هذه الجنائيات ضرر للملك والمال فتكون من المسائل المالية الجائز للقضاة

(١) ص ٥١ من الأم جزء ٧

قال الماوردي ص ٢١٧ : إذا تاب الزاني قبل القدرة عليه يسقط عنه الحد في أظهر القولين  
قال الله تعالى : « ثم إن الذين عملوا السوء بجهالة ثم تابوا من بعد ذلك وأصلحوا إن ربك من  
بعلما لغفور رحيم » وفي قوله : بجهالة : تأويلان أحدهما بجهالة : سوء . والثاني : لغلبة الشهوة  
مع العلم بأنها سوء وهذا أظهر التأويلين لكن من جهل بأنها سوء لم يأت بها ولا يحل لأحد أن  
يشفع في إسقاط حد من زان ولا غيره ولا يحل المشفوع إليه أن يشفع فيه .  
وانظر أيضاً ص ٢٥٠ لقاضي أبي يعلى : ولو تاب الزاني قبل القدرة سقط عنه الحد وكذلك  
السارق والمহারب والمنصوص عنه في السارق في رواية أبي الحارث وحنبل « إذا تاب قبل أن يقدر  
عليه لم يقطع وقد نقل الميموني عنه لفظين في الزاني ، فقال إذا أقر أربع مرات ثم تاب قبل أن يقام  
عليه الحد تقبل توبته ، ولا يقام عليه الحد ، وقال : أي الميموني : وتاخرته في مجلس آخر  
فقال : إذا رجع عما أقر به لم يرم ، فإن تاب فن توبته أن يظهر بالرمم فاللفظ الأول يقتضي  
قبول توبته بعد القدرة عليه . لأن إقراره إنما يكون عند الحاكم واللفظ الثاني لا تقبل توبته بعد  
القدرة عليه لأنه قال : « من توبته أن يظهر بالرمم ويحتمل أن يكون هذا بعد القدرة عليه . ولا  
يحل لأحد أن يشفع في إسقاط الحد من زان ولا غيره ولا يحل المشفوع إليه أن يشفع فيه .

(٢) انظر ص ٩٦ بدائع الصنائع جزء ٧ .



ذلك الزمن النظر فيها ولو أنها ناشئة عن جنائيات فيفهم من ذلك أن جريمة القذف كانت من الجرائم الخاصة عندهم . ولم نستدل على عقوبات معينة على جريمة القذف عند اليهود وإنما وجدنا بعض نصوص توضح علل المخي عليه المقدوف إذا اعتدى على القانون .

« يعذر الضارب والجراح ولا يؤخذ إذا كان الحامل له على فعله التعدي بالإيذاء أو السب أو الشتم القبيح كقول خصمه له ( يا ابن الزنا ) و ( يا فاسق ) ويا ( غرمول ) ويا ( صائل ) .

من تعدي على يهودى ولو من أحقر الناس ورفع عليه يده استحق عقاب النبذ والغضب لأن رفع الإنسان يده على من لم يعتد عليه بشتم قبيح من شأن أهل الشقاء والفساد فإن كان سبب رفع يده الشتم القبيح من المخي عليه فهو معذور ولا عقاب عليه ولو كان التعدي منه ضرباً أو جرحاً » ( أنظر بابا قاما وكتابه حاخام ليب « الذكى القواد » قسم وصايا موسى )<sup>(١)</sup>.

#### فى الشريعة الإسلامية :

لا تعاقب الشريعة الإسلامية على القذف إلا إذا كان كذباً وافتراء ومخالفة للواقع ، ولم تكن هذه الجريمة معاقباً عليها فى صدر الإسلام وإنما عوقب عليها بعد حادث الإفك المشهور . قالت عائشة رضى الله عنها : لما نزل عنرى قام النبى صلى الله عليه وسلم على المنبر فذكر ذلك وتلا القرآن فلما نزل عن المنبر أمر بالرجلين والمرأة فضربوا حنهم . رواه أصحاب السنن . يستند حسن .

والآية التى وردت فى ذلك هى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فأجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون . إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم . والذين يرمون أزواجهم ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم فشهادة أحدهم أربع

---

( ١ ) انظر ص ٥٥٧ من المقارنات والمقابلات .

شهادات بالله إنه لمن الصادقين والخامسة أن لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين. ويلدروا عنها العذاب أن تشهد أربع شهادات بالله إنه لمن الكاذبين والخامسة أن. غضب الله عليها إن كان من الصادقين ولولا فضل الله عليكم ورحمته وأن الله تواب حكيم . إن الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم لا تحسبوه شراً لكم بل هو خير لكم لكل امرئ منهم ما اكتسب من الإثم والذي تولى كبره منهم له عذاب عظيم « الآيات .

عن موسى بن اسماعيل من حديث أبي واثل قال : حدثني مسروق بن الأجدع قال : حدثني أم رومان وهي أم عائشة قالت : بينا أنا قاعدة أنا وعائشة إذ ولجت امرأة من الأنصار فقالت : فعل الله بفلان وفعل بفلان ؟ فقالت أم رومان : وما ذاك . قالت : ابني فبين حدث الحديث ! قالت وما ذاك ؟ قالت كذا وكذا . قالت عائشة : سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قالت نعم . قالت وأبو بكر ؟ قالت نعم . فخرت متخسباً عليها . فما أفأقت إلا وعليها حمى بنافض ( أى برعدة ) فطرحته عليها ثيابها فغطيتها . فجاء النبي صلى الله عليه وسلم فقال : « ما شأن هذه » فقالت يا رسول الله أخذتنا الحمى بنافض . قال : « فلعل في حديث تحدث به » قالت نعم . فقعدت عائشة فقالت : والله لئن حلفت لا تصدقوني ولئن قلت لا تعذبوني مثلي ومثلكم كييعقوب وبنيه والله المستعان على ما تصفون . قالت : وانصرف ولم يقل شيئاً . فأنزل الله عليها<sup>(١)</sup>.

وتفصيل الحادثة أنه لما خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم بعائشة معه. في غزوة بني المصطلق وهي غزوة المريسيع ، وقفل ودنا من المدينة أذن ليلة بالرحيل فقامت حين أذنوا بالرحيل فشت حتى جاوزت الجيش ، فلما فرغت من شأنها أقبلت إلى الرجل فلمست صدرها فاذا عقد من جزع ظفار قد انقطع ، فرجمت فالتصته فحبسها ابتغاؤه ، فوجدته وانصرفت فلم تجد.

---

(١) انظر تفسير القرطبي جزء ١٢ ص ١٩٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ويبدو في هذه الرواية شيء من الإبهام ترجو الرجوع البخاري في حديث الافك .

أحدًا : وكانت شابة قليلة اللحم ، فرفع الرجال هودجها ولم يشعروا بزواها منه : فلما لم تجد أحدًا ، واضطجعت في مكانها رجاء أن تفتقد فيرجع إليها . فتأملت في الموضع ولم يوقظها إلا قول صفوان بن المعطل : إنا لله وإنا إليه راجعون ، وذلك أنه كان تخلف وراء الجيش لحفظ الساقط من المتاع ، ونزل عن ناقته وتحنى عنها حتى ركبت عائشة وأخذ يقودها حتى بلغ بها الجيش في نحر الظهيرة : فوقع أهل الإفك في مقاتلهم وكان الذي يجتمع إليه فيه ويشعله عبدالله بن أبي وهو الذي رأى صفوان آخذًا بزمام ناقة عائشة فقال : والله ما نجت منه ولا نجا منها . وقال : امرأة نبيكم باتت مع رجل . وكان من قائلته حسان بن ثابت ، ومسطع ، وحمنة بنت جحش . ولما بلغ صفوان قول حسان في الإفك جاء فضربه بالسيف ضربة على رأسه وقال :

تلق ذباب السيف عني فلاني غلام إذا هوجيت ليس بشاعر  
وقد أنكر حسان أن يكون قال شيئاً من ذلك في قوله :

حصان رزان ما تَزَنَ برية	وتصيح غرقى من لحوم الغنّافل
حليلة خير الناس ديناً ومنصباً	نبي الهدى والمكرّمات الفواضل
عقيلة حى من لوى بن غالب	كرام المساحي مجدها غير زائل
مهذبة قد طيب الله خبيمها	وطهرها من كل شين وباطل
فان كان ما بلغت أفى قلته	فلا رقت سوطى إلى أنامل
فكيف وودى ما حيت ونصرى	لآل رسول الله زين المحافل
له رتب عال على الناس فضلها	تقاصر عنها سورة المتطاول

ولا خلاف بين المسلمين أن المحصنين داخلون في مضمون الآية وأن الحد واجب على قاذف الرجل المحصن كوجوبه على قاذف المحصنة (١).

ثالثاً : حد السرقة :

جرّمة السرقة من الجرائم المعروفة منذ القدم حرّمها الشارع القديمة . وشددت في عقوبتها :

(١) انظر ص ٣٢٩ جزء ٣ أحكام القرآن لـ الحصاص .

### عند اليهود (١):

ورد بالتوراة في سفر الخروج أصحاح ١ عدد ٢ وما بعده عقاب السرقة وهو أنواع :

١- إذا سرق إنسان ثوراً أو شاه فلنجه أو باعه يعوض عن الثور بخمسة ثيران وعن الشاة بأربعة من الغنم .

٢- إذا وجد السارق وهو يتقب فضرب ومات فليس له دم .

٣- ولكن إن أشرقت عليه الشمس فله دم . لأنه يعوض . إن لم يكن له بيع بسرقة .

٤- إن وجدت السرقة في يده حية ثوراً كانت أم حاراً أم شاة يعوض باثنين (٢).

### في الشرع الإسلامي :

وردت عقوبة السرقة بنص القرآن وهو نص عام خصصته السنة بأحاديث مختلفة . قال الله تعالى :

( ١ ) وورد بالتوراة بالإصحاح السابع من يشوع أن ساعان سرق من الغنم رداء شتافياً نفيساً ومثى ثاقل فضة ولساناً ذهباً وزنه خمسون مثقالاً وأغفاها في غيمة فغضب الرب على بني إسرائيل حتى أخرج يشوع المسروقات من غيمة الجاني ثم أخذه بالمسروقات وأخذ أولاده وبني إسرائيل وصعدوا إلى الجبل وهناك رجسوه مع أولاده بالحجارة .  
وقد ورد في بعض التفتينات اليهودية أنه يعاقب بالحرمان الصغير كل شقى اغتلس نفوداً أو متاعاً أو مالا قيمته نصف ( ياردة ) سواء كان المسروق منه غنياً أو فقيراً يهودياً أو وثانياً وسواء كان المال من أموال آحاد الناس أو من أموال الحكومة . وزيادة على هذه العقوبة يلزم السارق شرعاً برد ضعف ما سرق إن كانت الدين المسروقة على حالها أو خسة أمتاعها إن تغيرت حالتها أو شكلها أو ضاعت . والياردة قطعة من النحاس ذات قيمة زهيدة جداً .  
يلهم من ذلك أن عقوبة السرقة كانت عقوبة قاسية عند اليهود قد تصل إلى نيله عن المجتمع بل ظلمه فآبشعها من عقوبة غير عادلة .  
( ٢ ) أنظر المقارنات والمقابلات صفحات ٥٥٩ وما بعدها .

« والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله والله عزيز حكيم » .

وقد قطع السارق في الجاهلية وأول من حكم بقطعه في الجاهلية الوليد ابن المغيرة ، وأمر الله بقطعه في الإسلام ، فكان أول سارق قطعه رسول الله في الإسلام من الرجال الخيار بن عدى بن نوفل بن عبد مناف ، ومن النساء مرة بنت سفيان بن عبد الأسد من بني مخزوم . وقطع أبو بكر اليد اليسرى للذى سرق العقد ، وقطع عمر يد ابن سمرة أخى عبد الرحمن بن سمرة ولا خلاف في ذلك .

وقد ورد النص في القرآن عاماً لم يقيد بقيد . وقد تولى رسول الله صلى الله عليه وسلم بأحاديثه المختلفة تفصيل الموضوع وتكلم في الأمور الآتية :

١ - نصاب السرقة .

٢ - التضييق في الجرمية .

٣ - تأجيل تنفيذ العقوبة والإعفاء عنها .

أولاً : نصاب السرقة :

روى عن البخارى ومسلم والترمذى وأبى داود والنسائى وفي الموطأ عن عائشة قالت : « لم تقطع يد سارق على عهد النبي صلى الله عليه وسلم في أدنى من ثمن المهن ترس أو حجة وكان كل واحد منهما ذا ثمن » .

وفي رواية أخرى لا تقطع يد السارق إلا في ربيع دينار فصاعداً وعن أبى داود والنسائى عن عبدالله بن عباس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أول من قطع في مجن قيمته دينار أو عشرة دراهم .

وفي الموطأ عن عمرو بنت عبد الرحمن قالت : إن سارقاً سرق في زمن عثمان بن عفان أترجة فأمر بها عثمان أن تقوم فقومت بثلاثة دراهم من صرف اثني عشر درهماً بدینار . فقطع عثمان يده وعن عبدالله بن مسعود رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في قيمة خمسة دراهم .

وقد نتج عن اختلاف الرواية في الحديث في هذا الخصوص قولان :

القول الأول :

تبناه الخوارج وطائفة من المتكلمين وروى عن الحسن البصري قال :  
« القطع في قليل المسروق وكثيره » لعموم قوله تعالى والسارق والسارقة وقول  
الرسول عليه الصلاة والسلام . « لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده  
ويسرق الحبل فتقطع يده » .

والمقصود بيض الحديد والحبل النفيس . قال الأعشى راوى هذا الحديث :  
كانوا يرون أنه بيض الحديد ، وإن من الحبال ما يساوى عشرة دراهم<sup>(١)</sup> .  
ولا خلاف بين الفقهاء أن سارق يبيض النجاس لا قطع عليه .

القول الثاني :

وهو قول الجمهور وهو وجوب النصاب للقطع إلا أن أصحاب هذا  
الرأى اختلفوا في قدر النصاب إلى فرقتين .

الفرقة الأولى : فرقة أهل الحجاز ومنهم مالك والشافعي وهو أن القطع  
في ثلاثة دراهم من الفضة وبيع دينار من الذهب على تفصيل في ذلك .  
الفرقة الثانية : فرقة أهل العراق فعندهم النصاب الذي يوجب القطع هو  
عشرة دراهم .

وحجة أهل الحجاز ما رواه مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى  
الله عليه وسلم قطع في مجن قيمته ثلاثة دراهم .

وحجة أهل العراق حديث ابن عمر في قيمة المجن المذكور . قالوا :  
ولكن قيمة المجن هو عشرة دراهم وروى ذلك في أحاديث ، قالوا وقد  
خالف ابن عمر في قيمة المجن من الصحابة كثير ممن رأى القطع في المجن  
كابن عباس وغيره وقد روى محمد بن اسحق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن

---

(١) انظر ص ٢١٣ جزء ٣ التلخيص .

جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقطع يد السارق فيما دون ثمن المحن قال وكان ثمن المحن على عهد النبي صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم فإذا وجد الخلاف في ثمن المحن وجب أن لا تقطع اليد إلا بيقين .

وورد في المبسوط : ثم اختلفوا في مقدار النصاب فقال علوانا رحمهم الله تعالى عشرة دراهم أو دينار ، وقال الشافعي ربع دينار وقال مالك ثلاثة دراهم وقال ابن أبي ليلى خمسة دراهم وقال عكرمة أربعة دراهم وعن أبي هريرة وأبي سعيد الخدري أربعون درهماً<sup>(١)</sup>.

كما نجد خلافاً واسعاً في الفقه الإسلامي في هذا الخصوص نستخلص منه الآتي :

- ١- لم يتفق الفقهاء على رأي بخصوص الحد الأدنى الذي يقطع فيه .
- ٢- إن المشرع الوضعي الحالي لو حدد نصاً أدنى للقطع بالنسبة لجريمة السرقة بحسب ظروف البيئة وقيمة العملة بالنسبة للعهد الحاضر فإن هذا التحديد شرعي .

#### ثانياً : التضييق في الجريمة :

- ١- من ناحية طبيعة الجريمة .
- ٢- من ناحية طبيعة الشيء المسروق .

#### ١- من ناحية طبيعة الجريمة :

عرفوا السرقة بأنها أخذ مال الغير مستتراً من غير أن يؤتمن عليه<sup>(٢)</sup> أو هي

(١) أنظر ص ٣٧٤ ، ص ٣٧٥ بداية المجهّد جزء ٢ لابن رشد . وص ١٢٧ جزء ٩ المبسوط ، وأنظر ص ٥٠٤ جزء ٢ الجصاص في تقويم المحن : روى عن عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وأمين الحيشي وأبي جعفر وطاه وأبراهيم أن قيمته كانت عشرة دراهم . وقال ابن عمر : قيمته ثلاثة دراهم وقال أنس وعروة والزهرى وسليمان بن يسار قيمته خمسة دراهم وقالت عائشة : قيمة المحن ربع دينار ومعلوم أنه لم يكن ذلك تقويماً منهم لسائر المحن لأنها تختلف كاختلاف الثياب وسائر المروض .

(٢) بداية المجهّد ص ٣٧٢ جزء ٢ .

أخذ مكلف خفية قدر عشر دراهم مضروبة محرزة بمكان أو حافظ<sup>(١)</sup> أو هي  
أخذ البالغ العاقل نصاب القطع خفية بما لا يتسارع إليه القصاد من المال.  
المتداول للغير من حرز بلا شبهة<sup>(٢)</sup>

وكل تلك التعريفات تدور حول أن السرقة في الإسلام لها أركان أساسية هي:

(أ) أخذ المال على وجه الاستخفاء .

(ب) لم يكن قد أوثمن عليه .

(أ) أخذ المال على وجه استخفاء :

ركن السرقة الأساسي هو الأخذ على وجه الاستخفاء ويكون ذلك بأحد  
طريقتين مباشرة وتسبب .

أما المباشرة فهو أن يتولى السارق أخذ المتاع وإخراجه من الحرز بنفسه  
حتى لو دخل الحرز وأخذ متاعاً فحمله أو لم يحمله حتى ظهر عليه وهو في  
الحرز قبل أن يخرج فلا قطع عليه وإن رى الشيء خارج الحرز وهو لا يزال  
بداخل الحرز وضبط على هذه الحالة فلا قطع عليه وإن رى الشيء خارج  
الحرز وخرج وأخذ هذا الشيء فيقول البعض أنه يقطع ويقول آخرون لا  
يقطع دون الأخذ من الحرز فلا يتم إلا بالإخراج منه والرى ليس بإخراج  
والأخذ من الخارج ليس أخذاً من الحرز فلا يكون سرقة أما إذا نصب السارق  
منزلاً وأدخل يده وأخرج المتاع ولم يدخل فيه فهناك قولان قول لا يقطع  
وقول أبي يوسف أنه يقطع<sup>(٣)</sup>.

(١) الزيلعي جزء ٣ ص ٢١١ .

(٢) فتح القدير جزء ٥ ص ١٢٠ .

(٣) انظر ص ٦٦ بدائع الصنائع جزء ٧ . روى عن علي رضي الله عنه أنه قال إذا كان  
الخص غريباً لم يقطع قيل : وكيف يكون غريباً؟ قال يدخل يده إلى الدار ويمكنه دخولها ولم ينقل  
أنه أنكر عليه منكر فيكون إيجاباً .

ولو أخرج السارق المتاع من بعض بيوت الدار إلى الساحة لا يقطع ما لم يخرج من الدار  
لأن الدار مع اختلاف بيوتها حرز واحد .



أما التسبب فهو أن يدخل جماعة من اللصوص منزل رجل يأخذوا متاعاً ويحملوه على ظهر واحد ويخرجوه من المنزل فالقياس أن لا يقطع إلا الحامل خاصة وهو قول زفر وفي الاستحسان يقطعون جميعاً .  
(ب) لم يكن قد أوتى عليه :

لا يقطع السارق إلا إذا سرق خفية ولم يكن الشيء في أمانته، عن الترمذي وأبي داود والنسائي عن جابر بن عبد الله أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ليس على خائف قطع ومع ذلك لم تسلم هذه النتيجة دائماً فقد قال أحمد وإسحاق بأن جاحد العارية يقطع واستدلوا بحديث مشهور روته عائشة قالت : « كانت امرأة غزومية تستعير المتاع وتجمده فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها فأتى أسامة أهلها فكلموه فكلّم أسامة النبي صلى الله عليه وسلم فقال النبي عليه السلام : يا أسامة لا أراك تتكلم في حد من حدود الله ثم قام النبي صلى الله عليه وسلم خطيباً فقال إنما أهلك من كان قبلكم أنه إذا سرق فيهم الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف قطعوه والذي نفسي بيده لو كانت فاطمة بنت محمد لقطعنها . ورد الجمهور هذا الحديث لأنه مخالف للأصول وذلك أن المعار مأمون وأنه لم يؤخذ بغير إذن فضلاً على أنه لم يؤخذ من حرز » (١) .

## ٢ - التضييق في الجريمة من ناحية الشيء المسروق :

روى الترمذي عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الثمر المعلق فقال من أصاب بفيه من ذى حاجة غير متخذ خبئة فلا شيء عليه . وزاد أبو داود والنسائي : ومن خرج منه بشيء فعليه غرامة مثله والعقوبة . ومن سرق منه شيئاً بعد أن يؤويه الجرين فبلغ ثمن الحنن فعليه القطع ومن سرق دون ذلك فعليه غرامة مثله والعقوبة .

(١) انظر ص ٣٧٢ - ٣٧٣ بداية المجتهد لابن رشد .

وانظر ص ١١٥ للمسئولية الجنائية المؤلف

وفي الموطأ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :  
« لا قطع في ثمر معلق ولا في حريسة الجبل »<sup>(١)</sup>.

وروى في الموطأ وعن الترمذى وأبو داود والنسائي عن محمد بن يحيى ابن حبان أن عبداً سرق ودياً من حائط رجل ففرسه في حائط سيده فخرج صاحب الودي يلتبس وديه فوجده فاستعلى على العبد مروان بن الحكم فسخن مروان العبد ، وأراد قطع يده . فانطلق سيد العبد إلى رافع بن خديج فسأله عن ذلك فأخبره أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا قطع في ثمر ولا كثر »<sup>(٢)</sup> فقال الرجل : فان مروان ابن الحكم أخذ غلاماً لي وهو يريد قطعه وأنا أحب أن تمشي معي إليه فتخبره بالذي سمعت من رسول الله . فمشى معه رافع إلى مروان بن الحكم فقال أخذت غلاماً لهذا ؟ قال : نعم . قال : فما أنت صانع به ؟ قال : أردت قطع يده فقال له رافع : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا قطع في ثمر ولا كثر » فأمر مروان بالعبد فأرسل . وفي رواية أخرى لأبي داود قال : ( فجلبه مروان جلدات وغل سيله )<sup>(٣)</sup> .

ثالثاً : تأجيل تنفيذ العقوبة والإعفاء منها :

١ - تأجيل تنفيذ العقوبة :

روى الترمذى وأبو داود والنسائي عن جنادة بن أمية قال :  
كنا مع بسر بن أرطاة في البحر فأتى بسارق يقال له مبصر قد سرق بخنية . فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا تقطع الأيدي في السفر » ولولا ذلك لقطعته .  
وفي رواية للترمذى مختصراً قال : سمعت النبي صلى الله عليه وسلم

---

( ١ ) هي الشاة التي يدرکہا البيل قبل أن تصل إلى مراحمها .

( ٢ ) الكثر - الجبار .

( ٣ ) انظر ص ٣٢٠ ج ٤ من جامع الأصول .

يقول : « لا تقطع الأيدي في الغزو » وأخرج النسائي منها إلا أنه قال « في السفر » ولم يذكر الغزو<sup>(١)</sup>.  
والحكمة من ذلك هي أن لا تلحق الحمية المخلود فينضم للعفو .

## ٢ - الإعفاء من العقوبة :

روى الإمام مالك في الموطأ : « أن رقيقاً لحاضب سرقوا ناقة أرجل من مزينة فانتحروها فرفع ذلك إلى عمر بن الخطاب فأمر عمر كثير بن الصلت بقطع أيديهم ثم قال عمر أراك تجيعهم ! ثم قال والله لأغرمك غراماً يشق عليك ! ثم قال للمزني : كم ثمن ناقتك فقال المزني قد كنت والله أمنعها من أربعائة درهم . فقال عمر أعطه ( الأمر لحاطب ) ثمانمائة درهم » .

ويروى ابن وهب أن عمر بن الخطاب بعد أن أمر كثير بن الصلت بقطع أيدي الذين سرقوا : أرسل وراءه من يأتيهم بهم فجاء بهم فقال لعبد الرحمن ابن حاطب : « أما أولاً أتني أظنكم تستعملونهم وتجيعونهم حتى لو وجبوا ما حرم الله لأكلوه اتطعمتهم ولكن والله إذ تركتهم لأغرمك غرامة توجعك »<sup>(٢)</sup> وما فعله عمر هنا يشبه ما صنعه في عام الحجاعة حين نهى عن القطع مما يؤكد لنا أن الأحكام الشرعية شرعت لعل تقتضيها ومقاصد تؤدي إليها . وأنها تلور مع عللها وجوداً وعلماً وإن أدى ذلك إلى تخصيص النص أو ترك ظاهره أحياناً .

## رابعاً : حد الشرب وحر السكر :

حد الشرب : حد الشرب سبب وجوبه الشرب وهو شرب الخمر خاصة قليلاً وكثيراً سكر شاربها أم لم يسكر .  
حد السكر : حد السكر سبب وجوبه السكر الحاصل بشرب ما سوى الخمر من الأشربة المسكرة .

(١) ص ٢٢٨ ج ٤ الجامع لابن الأثير .

(٢) المتفق شرح الموطأ للباي ج ٦ ص ٩٥ .

وقد وقف المشرع الإسلامى موقفاً حازماً من شرب الخمر ولكنه تدرج فى التشريع لهذا الأمر إذ كان العرب قبل الإسلام يكثر من شربها ويتفننون بها فى أشعارهم ويتفننون فى صنعها وكانت عادة متأصلة لديهم ولم يكن من السهل تخريمها عليهم دفعة واحدة ، ولذلك سلك الشارع الإسلامى مسلك التدرج فى التشريع حتى لا يشق على الناس الأمر ، فان الله تعالى لم يشرع التحريم كلية ابتداء بل كان ذلك على مراحل مختلفة .

### المرحلة الأولى

التفريق بين الرزق الحسن وغير الحسن . قال الله تعالى فى سورة النحل :  
« ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخذون منه سكرأ ورزقأ حسناً ، إن فى ذلك لآية لقوم يعقلون » .

### المرحلة الثانية

: ذكر الله تعالى مضار الخمر صراحة إذ قال :  
« يسألونك عن الخمر والميسر قل فيها إثم كبير ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما » .  
وحق هذا الوقت لم تكن الخمر قد حُرمت فكانوا يشربونها بعد نزول هذه الآية وقالوا : نشربها للمنفعة لا للإثم .  
روى أبو داود عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال :  
اللهم بين لنا فى الخمر بياناً شافياً ، فنزلت الآية التى فى البقرة :  
« يسألونك عن الخمر والميسر » قال : فدعى عمر فقرئت عليه . فقال :  
اللهم بين لنا فى الخمر بياناً شافياً . فنزلت الآية التى فى النساء التى سنوردها.  
فبما بعد .

### المرحلة الثالثة

النهي عن شرب الخمر قبل الصلاة قال تعالى :

« يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ »

روى الترمذى عن على بن أبى طالب قال : صنع لنا عبد الرحمن بن عوف طعاماً فدعانا وسقانا من الخمر ، فأخذت الخمر منا ، وحضرت الصلاة فقدمونى فقرأت : قل يا أيها الكافرون لا أعبد ما تعبدون ، ونحن نعبد ما تعبدون . قال : فأنزل الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى حَتَّى تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ » .

### المرحلة الرابعة

وبعد نزول الآية السابقة قال عمر : اللهم أنزل علينا بياناً شافياً فنزلت آيات النهى المطلق عن شرب الخمر إذ قال تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تَفْلَحُونَ » ، إنما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء فى الخمر والميسر ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون » .

فقال عمر بعد ذلك : انتهينا انتهينا . ثم طاف منادى رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ألا إن الخمر قد حُرمت .

كل هذه نصوص تدل على أن شرب الخمر كان مباحاً . وأن السكر كان هو المحرم على الناس ثم حرم الشرب نفسه بعد ذلك .

وقد اتفق الفقهاء على أن شرب الخمر دون إكراه محرم قليلها أو كثيرها واختلفوا فى المسكرات من غير الخمر .

فقال البعض ( فقهاء الحجاز ) حكمها حكم الخمر فى التحريم . القليل والكثير سواء أسكر أم لم يسكر وقال أهل العراق المحرم منها هو السكر .

وتفصيل ذلك :

أولاً : يرى أهل الحجاز أن قليل الأنبذة وكثيرها المسكرة حرام ولهم

في ذلك حجتان :

الحجة الأولى : يستدلون على ما ورد من آثار عن الرسول عليه السلام .

الحجة الثانية : تسمية الأنبذة بأجمعها خراً .

الحجة الأولى :

روى مالك عن ابن شهاب عن ابن سلمة بن عبد الرحمن عن عائشة أنها قالت : مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن البتع وعن نبيذ العسل فقال كل شراب أسكر فهو حرام أخرجه البخاري . وقال يحيى بن معين هذا أصح حديث . روى عن الرسول في تحريم المسكر .

وأخرج مسلم عن ابن عمر أن النبي قال : كل مسكر خمر وكل خمر حرام . وقد اتفق الجميع على الحديث الأول وأما الثاني فاتفرد بتصحيحه مسلم<sup>(١)</sup> وأخرج الترمذي وأبو داود عن جابر والنسائي عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ما أسكر كثيره فقليله حرام وهو نص في موضع الخلاف .

الحجة الثانية :

ولم فيها دليلاً :

١ - قالوا إنه معلوم في اللغة أن الخمر إنما سميت خمرًا لخامرتها العقل فوجب لذلك أن ينطلق اسم الخمر لغة على كل ما خامر العقل .

٢ - قالوا إن لم يسلم النظر السابق فإن الأنبذة تسمى خمرًا شرعاً واحتجوا في ذلك بحديث ابن عمر المتقدم وبما روى عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الخمر من هاتين الشجرتين النخلة والعنب .

وما روى أيضاً عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن

---

(١) ورواه أيضاً الإمام أحمد ، وأبو داود ، والنسائي ، والترمذي ، وابن ماجه .

من العنب خمرًا وإن من العسل خمرًا ومن الزبيب خمرًا ومن الخنطة خمرًا وأن  
أنهاكم عن كل مسكر .

ثانيًا : يرى أهل الكوفة ومنهم إبراهيم النخعي وسفيان الثوري وابن  
أبي ليلى وأبو حنيفة وسائر فقهاء الكوفة أن اغرم من غير الخمر هو السكر  
فقط وعملتهم في ذلك الأدلة الآتية :

١ - يردون على حجة أهل الحجاز الأولى ويقولون إن الخمر اسم للنبي  
من ماء العنب المسكر باتفاق أهل اللغة وتسمية غيرها خمرًا مجاز وعليه يحمل  
الحديث كل مسكر خمر وكل مسكر حرام . وأنها سميت خمرًا لا لخمرتها  
العقل بل لتخمرها ولأن سلم بأنها سميت خمرًا لخمرتها العقل لا يلزم فيه أن  
يسمى غيرها بالخمر قياساً عليها لأن القياس لإثبات الأسماء اللغوية باطل .

ورد في أحكام القرآن للجصاص : « والدليل على أن اسم الخمر مخصص  
بالنبي المشتد من ماء العنب دون غيره وأن غيره إن سمي بهذا الاسم فإما هو  
محمول عليه ومشبّه به على وجه المجاز ، حديث أبي سعيد الخدري قال : أتى  
النبي صلى الله عليه وسلم بنشوان فقال له أشربت خمرًا ؟ قال ما شربتها منذ حرمها  
الله ورسوله : قال فإذا شربت ؟ قال : الخليلين . قال : فحرم رسول الله صلى الله  
عليه وسلم الخليلين فنفي الشارب اسم الخمر عن الخليلين بحضرة النبي صلى  
الله عليه وسلم فلم ينكره عليه ولو كان ذلك يسمى خمرًا من جهة لغة أو شرع  
لما أقره عليه إذ كان في نفي التسمية التي علق بها حكم نفي الحكم  
ومعلوم أن النبي صلى الله عليه وسلم لا يقر أحدًا على حظر مباح ولا على  
استباحة محظور وفي ذلك دليل على أن اسم الخمر منتف عن سائر الأشربة  
إلا من التي المشتد من ماء العنب لأنه إذا كان الخليلان لا يسميان خمرًا مع  
وجود قوة الاسكار منها علمنا أن الاسم مقصور على ما وصفنا ويدل عليه  
ما حدثنا عبد الباقي بن قانع قال : حدثنا محمد بن زكريا قال : حدثنا  
العباس بن بكار قال : حدثنا عبد الرحمن بن بشير الغطفاني عن أبي اسحق عن

الحارث عن علي رضي الله عنه قال : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الأشرطة عام حجة الوداع فقال : حرام الخمر بعينها والسكر من كل شراب<sup>(١)</sup>

٢ - يستدلون على مذهبهم بظاهر قوله تعالى ومن ثمرات النخيل والأعناب تتخلون منه سكراً ورزقاً حسناً . قالوا : « السكر هو المسكر ولو كان محرماً لعين لما سماه الله رزقاً حسناً »<sup>(٢)</sup>.

٣ - يستدلون أيضاً بحديث ابن عوف الثقفي عن عبد الله بن شداد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال :

« حرمت الخمر لعينها والسكر من غيرها » ، قالوا وهذا نص لا يحتمل التأويل<sup>(٣)</sup>.

وحديث شريك عن سمالك بن حرب باسناده عن أبي بردة بن دينار قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أتى كنت نهيتكم عن الشراب في الأوعية فاشربوها فيا بدا لكم ولا تسكروا » . خرجها الطحاوي .

وروي عن ابن مسعود أنه قال : شهدت تحريم النبي كما شهدت ثم شهدت تحليله فحفظت ونسيت ورووا عن أبي موسى قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا ومعاذاً إلى اليمن فقلت يا رسول الله أن بها شرابين

---

(١) أنظر ص ٤٤ ج ٦ الزيلعي ألا ترى أن البرج يسمى برجاً لتبرجه وهو الظهور وكذا النجم سمي نجماً لظهوره ثم لا يسمى كل ظاهر برجاً ولا نجماً وكذا يقال للفرس أبلق لأجل لون مخصوص ثم لا يسمى الثوب به وإن كان فيه ذلك اللون ، وأنظر ص ٣٢٤ جزء أول الجصاص : « ويقل كل مسكر خمر لأنها إنما سميت خمرًا لخمرتها المنقل وسائر المسكرات كذلك قلنا لا نسلم ذلك إنما سميت به لاختيارها . قال ابن الأعرابي سميت الخمر خمرًا لأنها تركت فأضرت واختارها تغير ريحها كلها في المساج ولو سلم فلا نسلم أن رعاية المنى بسبب الإطلاق بل بسبب الوضع وترجيح الاسم على الغير فإن القارورة سميت بها لقرار الماء فيها ولا تطلق على الدن والكنوز وقد تقرر في موضعه أن التباس لا يجري في اللغة » .

(٢) قيل الآية مقصود بها التوبيخ وممنها تتخلون منه سكراً وتدعونه رزقاً حسناً « أنظر الزيلعي جزء ٦ ص ٤٥ » .

(٣) وضعفه أهل الحجاز لأن بعض روايته روى والمسكر من غيرها (أنظر ص ٣٨٤ بداية المجتهد جزء ١ ، وأنظر مختلف روايات هذا الحديث في الجصاص ص ٣٢٤ جزء أول ،



بصنمان من البر والشعير ، احدهما يقال له المزر ، والآخر يقال له البع فا نشرب ؟ فقال عليه الصلاة والسلام : اشربا ولا تسكرا . خرجه الطحاوى<sup>(١)</sup>.

٤ - قالوا نص القرآن ان علة التحريم في الخمر إنما هي الصد عن ذكر الله ووقوع العداوة والبغضاء وهذه العلة توجد في القدر المسكر لا فيما دون ذلك فوجب ان يكون ذلك القدر هو الحرام إلا ما انعقد عليه الإجماع في تحريم قليل الخمر وكثيرها<sup>(٢)</sup>.

### كلمة قيمة للمصنف في حنفية :

خلاف جوهرى في موضوع حيوى للمسلمين ، كل طائفة تحاول ان تصوغ النصوص وفق رأيها ومع ذلك فقد قال ابو حنيفة كلمة قاطعة تدل على ورع وتقوى ولكنها كلمة لا تزال توجد ثغرة كبيرة تحتاج لبحث عميق : ولو اعطيت الدنيا بخذافيرها لا افنى بجرمته لأن فيه تفسيق بعض الصحابة ولو اعطيت الدنيا بخذافيرها ما شربته لأنه لا ضرورة فيه<sup>(٣)</sup>.

---

(١) ومع ذلك نجد هذه الصورة من الحديث : يا رسول الله افتنا في شرابين كنا نصنعها باليمن و البع و هو من العسل ينبه حتى يشهد والمزور وهو من اللذة والشعير حتى يشهد . قال : وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اطلق جوامع الكلم بخواتمه فقال : كل مسكر حرام (انظر ص ١١٧ السلسلة الشرعية) وانظر ص ٦٤ جزء ٢ الجصاص .

(٢) انظر ص ٤٥ التزيلى جزء ٦ : « الحلال من الأفرية أربعة نبذة انور والزبيب إن طبخ أدنى طبخة وإن اشهد ، إذا شرب ما لا يسكره بلا ملح ولا طرب والمخلطان ونبذة العسل ولتين ولبر والشعير واللذة طبخ أولا .

(٣) انظر ص ٤٦ جزء ٦ حاشية الشلبى على شرح الزيلعى . وانظر ص ٣٢٧ جزء أول الجصاص ، ٦٤ جزء ٢ الجصاص : « ثبت بما ذكرنا من الأغيار من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة وأهل اللغة أن اسم الخمر مخصوص بما وصفنا ومقصود عليه دون غيره . ويدل على ذلك أنا وجدنا يلى أهل المدينة يشرب الأشرية المتخذة من التمر والبسر كانت أم منها بالخمر وإنما كانت يلوام بالخمر خاصة قليلة لقلتها عنهم فلما عرف الكل من الصحابة تحريم الخمر المشد واختلفوا فيها سواها وروى عن عطاء للصحابة مثل عمر وعبد الله وأبي ذر وغيرهم شرب النبي الشديد وكذلك سائر التابعين ومن بعدهم من أئمتهم من الفقهاء من أهل المراق لا يعرفون تحريم هذه الأشرية ولا يسوئونها باسم الخمر بل ينفون عنها دل ذلك على معنيين : -

### عقوبة شارب الخمر :

ثبت تحريم الخمر بنص القرآن ولكن لم يرد في ذلك النص عقوبة لمخالفته فترك ذلك باباً واسعاً للاجتهاد وإن كان في ذلك تخفيف على الناس .

روى البخاري ومسلم والترمذي وأبو داود عن أنس بن مالك رضي الله عنه : « أن النبي صلى الله عليه وسلم ضرب في الخمر بالجريد والتعال وجلد أبو بكر أربعين » .

وروى البخاري عن أنس بن مالك قال : كنا نوثق بالشارب على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وإمرة أبي بكر وصدر من خلافة عمر فتقوم إليه بأيدينا ونعالنا وأرديتنا . حتى كان آخر إمرة عمر فجلد أربعين . حتى إذا عتوا أو فسقوا جلد ثمانين .

وعن أبي داود عن قبيص بن ذؤيب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من شرب الخمر فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه فإن عاد فاجلدوه . في الثالثة أو الرابعة . فأقْبِرْ رجل قد شرب فجلده ثم أتى به فجلده . ثم أتى به فجلده ، ورفع القتل وكانت رخصته .

وعن أبي داود عن عبد الله بن عباس قال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمت في الخمر حداً وقال ابن عباس شرب رجل فسكّر فلقى يميل في القع فأنطاق به إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلما حاذى بدار العباس

---

= الأول : أن اسم الخمر لا يقع عليها ولا يتناولها لأن الجميع متفقون على ذم شارب الخمر وأن جميعها محرم محظور .

والثاني : أن النية غير محرم لأنه لو كان محرماً لعرفوا تحريمه كفرتهم بتحريم الخمر إذ كانت الحاجة إلى معرفة تحريمها أس منها إلى معرفة تحريم الخمر لمعوم بلوأم بها دونها وما عت بالولى من الأحكام فسبيل ورودها نقل التواتر الموجب العلم والعمل وفي ذلك دليل على أن تحريم الخمر لم يفتل بمد تحريم هذه الأشربة . ولا عقل الخمر أسهلها .

وحدثنا عبد الباقي ابن قانع قال : حدثنا قطن قال : حدثنا أحمد بن يونس قال : حدثنا أبو بكر بن عياش عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : كل مسكر حرام فقلنا يا بن عباس : إن هذا النبي الذي نشرب يسكرنا قال : ليس هكذا إن شرب أحدكم تسعة أقداح لم يسكر فهو حلال فإن شرب الماشر فأسكره فهو حرام .

انفلت : فدخل على العباس فالتزمه . فذكروا ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم  
فضحك وقال : أفعلها ؟ ولم يأمر فيه بشيء .

وروى عن عمر بن سعيد النخعي قال سمعت على بن أبي طالب يقول :  
ما كنت لأقيم على أحد حداً فيموت فأجد في نفسي منه شيئاً إلا صاحب  
الخمر فانه لو مات ودينه وذلك أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسه .  
ونخرج من كل ما قدمناه بالنتائج الآتية :

الأولى : أن شرب الخمر وهي ما نتجت من عصير العنب محرم كثيره  
وقليله باتفاق جميع الفقهاء وأن السكر من باقى الأشرطة محرم بالاتفاق كذلك  
وإن الخلاف بين الفقهاء بالنسبة إلى الأشرطة التى قليلها لا يسكر وتستخرج  
من غير العنب .

الثانية : عقوبة شرب الخمر لم يرد بها نص فى القرآن ولم تكن مقدرة أيام  
رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا الخلفاء من بعده بمقدار معين لا من ناحية  
الكم ولا من ناحية الكيف (١).

الثالثة : ولذلك فإن أى عقوبة يفرضها ولى الأمر على شارب الخمر  
ويرى أنها بحسب مقتضيات ظروف البيئة الاجتماعية تؤدى إلى زجر الجاني  
فهى عقوبة شرعية .

**خاصة : حر قطع الطريق أو الحرابة :**

الأصل فى هذا الحد هو قوله تعالى :

« إنما جزاء الذين يجربون الله ورسوله ويسعون فى الأرض فساداً أن

---

(١) روى الإمام مالك فى الموطأ « أن عمر بن الخطاب استشار فى الخمر يشرها الرجل  
فقال له هل بن أى طالب ترى أن يجلده ثمانين جلدة ، فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هلوى وإذا  
هلوى افترى ، أو كما قال : فيجلد عمر فى الخمر ثمانين ( يريد بالمفترى القاذف ) وحده القذف  
ثمانين جلدة بنص القرآن » وحل بن أبى طالب نفسه هو الذى قال إن شارب الخمر إذا مات وهو  
يحمده وداه لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يسه .

يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض ذلك لم يخزى في الدنيا ولم في الآخرة عذاب عظيم إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم .

والجمهور على أن الآية في المحاربين . وقالت طائفة أنها نزلت في الذين ارتدوا زمان النبي صلى الله عليه وسلم واستاقوا الإبل فأمر بهم الرسول فقطعت أيديهم وأرجلهم وسملت أعينهم والصحيح أنها في المحاربين لقوله تعالى إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم (١).

والخرابة هي إظهار السلاح في الطريق على الناس وقطع السبيل عليهم لأخذ مالهم .

والحارب قد يكون مسلماً أو ذمياً وتلحقه العقوبة التي وردت بالنص إن هو أتى الفعل على التخصيل الآتي :

جاء في بداية المجتهد لابن رشد أنه يجب على المحارب القتل والصلب وقطع الأيدي وقطع الأرجل من خلاف والنفي على ما نص الله تعالى في آية الخرابة . واختلفوا في هذه العقوبات هل هي على التخيير أو مرتبة على قدر جناية المحارب فقال مالك : إن قتل فلا بد من قتله وليس للإمام تخيير في قطعه ولا في نفيه وإنما التخيير في قتله أو صلبه وأما إن أخذ المال ولم يقتل فلا تخيير في نفيه وإنما التخيير في قتله أو صلبه أو قطعه من خلاف ، وأما إذا أخاف السبيل فقط فالإمام مخير في قتله أو صلبه أو قطعه أو نفيه .

وقال الشافعي وأبو حنيفة وجماعة من العلماء أن هذه العقوبة هي مرتبة على الجنائيات المعلوم من الشرع ترتبها عليه فلا يقتل من المحاربين إلا من قتل ولا يقطع إلا من أخذ المال ولا ينفي إلا من لم يأخذ المال ولا قتل . وقال آخرون الإمام مخير فيهم على الإطلاق سواء قتل أو لم يقتل أخذ المال أو لم يأخذه .

أما النفي ففيه خلاف فصلناه في باب النفي كمقوبة تكيلية .

## الباب الثاني

أنواع العقوبات



## الفصل الأول

### التقسيم الذاتي للعقوبة

نستطيع في الفقه الإسلامي أن نقسم العقوبة التي توقع على المجرم إلى أصلية أو تبعية أو تكميلية .

فالعقوبة الأصلية هي العقوبة التي نص الشارع عليها بصفة أصلية جزاء للجريمة وهي كالحد والتعزير والقصاص والدية والكفارة .

والعقوبة التبعية وهي العقوبة التي تلحق المحكوم عليه حتماً وبحكم الشرع كنتيجة لازمة لارتكابه الجرم وهي تابعة للعقوبة الأصلية ولا يلزم الحكم بها . ومثلها حرمان القاتل من الميراث أو الوصية وعدم أهلية القاذف للشهادة أبداً .

والعقوبة التكميلية هي العقوبة التي تلحق المحكوم عليه بشرط أن يأمر بها القاضي كالتغريب والنفي وتعليق يد السارق في عنقه . ونفرد لكل مبحثاً خاصاً .

## المبحث الأول

### العقوبة الأصلية

أولاً : الحد

الحد في اللغة عبارة عن المنع ومنه يسمى البواب حداً لمنعه الناس عن الدخول ويقال حده عن كذا منعه منه ويسمى السجن حداً لأنه يمنع من في السجن عن الخروج وهو في الشرع عبارة عن عقوبة مقدرة واجبة حقاً لله تعالى عز شأنه بخلاف التعزير بالاتفاق فإنه ليس بمقرر .

وقد اختلف في القصاص فقال البعض إنه وإن كان عقوبة مقدرة لكنه يجب حقاً للعبد فيجوز فيه العفو والصلح<sup>(١)</sup>.

وقال البعض الآخر إن القصاص يسمى حداً<sup>(٢)</sup>.

وقد قال الكاساني : وسمى هذا النوع من العقوبة حداً لأنه يمنع صاحبه إذا لم يكن متلفاً ، ويمنع من يشاهد ذلك ويعاينه لأنه يتصور حلول تلك العقوبة بنفسه أو بأمر تلك الجناية فيمنعه ذلك من المباشرة .

والحدود خمسة<sup>(٣)</sup> قطع اليد في السرقة والرجم أو الجلد مائة في الزنا والجلد ثمانين في الشرب من شراب معين ولو لم يسكر والجلد ثمانين في السكر من أى شراب بشرط أن يسكر والجلد ثمانين في القذف يضاف إلى هذه الحدود حد قاطع الطريق ، وهو قطع يده ورجله من خلاف إن أخذ المال ولم يقتل ، والقتل إن قتل ولم يأخذ المال ، والقتل أو الصلب بعد قطع اليد والرجل أو دون قطع إن أخذ المال وقتل ، والنفي إن أخاف دون أن يأخذ مالا أو يقتل نفساً .

والحدود عقوبات ذات حد واحد لا تقبل النزول عنه فلا يجوز أن يجلد الزاني أقل من مائة جلدة والقاذف أقل من الثمانين إذا توافرت الشروط المطلوبة .

ونظراً لأن الحدود عقوبات شديدة فقد احتاط الشارع لإثباتها على

---

(١) بنائع الصنائع جزء ٧ ص ٣٣ .

يقول في الحداد وهو يقودني إلى السجن : لا تجزع لما بك من بأس .

(٢) للجزيري - رسالة في الحدود والتنازير مخطوطة - بدار الكتب

وسمى الحدود حديثاً لئلا يسهل وصوله إلى لابس وحد الشيء يمنع أن يدخل فيه ما ليس منه وأن يخرج منه ما هو فيه والحد في الشرع يمنع الحدود من المود إلى ما كان ارتكبه وكذا السجن سمي حداً . لهذا قال الشاعر :

لقد ألف الحساد بين عصاة      تسائل في الأقياد ماذا ذنوبها

انظر ص ٢٢٦ المذهب جزء ٢ .

(٣) ص ٢٤٩ من جامع الأصول لابن الأثير الجزري جزء ٤ .



اتهم وخرج بذلك على قواعده العامة في الإثبات ووضع قاعدة رئيسة هامة هي درء الحدود بالشبهات .

روى الترمذى عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ادرءوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فإن كان له مخرج فخلوا سبيله فإن الإمام أن يخطيء في العفو خير من أن يخطيء في العقوبة » . قال : وقد روى عن غير واحد من الصحابة أنهم قالوا مثل ذلك . بل إن الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام كان يكره من المسلم أن يأتي فيعرف على أخيه المسلم بدون مناسبة بما يوجب عليه الحد ، فقد ورد في الموطأ وعن أبي داود عن سعيد بن المسيب رحمه الله قال : بلغني أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من أسلم يقال له هزال وقد جاء يشكو رجلاً بالزنى . وذلك قبل أن ينزل قوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ( الآية ) يا هزال لو سترته برذائل كان خيراً لك . قال يحيى بن سعيد : فحدثت بهذا الحديث في مجلس فيه يزيد بن نعيم بن هزال الأسلمي ، فقال يزيد : هزال جدى وهذا الحديث حق<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

ومن ناحية أخرى فإن استتباب الأمر في الدولة واجب ومعاينة المجرم واجبة حتى ينصلح حال الأمة ويطمئن رعاياها ولذلك فقد ورد عن الترمذى عن عائشة : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أقبِلوا ذوى الهيثبات عثراتهم إلا الحدود »<sup>(٢)</sup> .

وعن التستائى عن أبي هريرة رضى الله عنه أن الرسول قال : « حد يقام في الأرض خير لأهلها من مطر أربعين ليلة »<sup>(٣)</sup> .  
وعن البخارى والترمذى عن الثعلبان بن بشير رضى الله عنه أن النبي ..

(١) انظر ص ٣٤٤ ، ٣٤٥ من جامع الأصول جزء ٤ .

(٢) انظر ص ٣٤٤ من جامع الأصول جزء ٤ .

(٣) انظر ص ٣٤٠ من جامع الأصول جزء ٤ .

صلى الله عليه وسلم قال : مثل القائم في حدود الله والواقع فيها كمثل قوم استهموا<sup>(١)</sup> على سفينة فأصاب بعضهم أعلاها وبعضهم أسفلها فكان الذين في أسفلها إذا استقوا من الماء مروا على من فوقهم فقالوا لو أنا خرقنا في نصيبنا خرقاً ولم نؤذ من فوقنا ، فإن تركوهم وما أرادوا هلكوا جميعاً . وإن أخذوا على أيديهم نجوا ونجوا جميعاً .

وقد قال أبو يوسف في كتاب الخراج :

ولا يحل للإمام أن يعابي في الحد أحداً ولا تريله عنه شفاعته ، ولا ينبغي له أن يخاف في ذلك لومة لائم إلا أن يكون حد فيه شبهة ، فإذا كان في الحد شبهة درأه لما جاء من الآثار عن ذلك ولا يحل إقامة حد على من لم يستوجبه . كما لا يحل إبطاله عن استوجبه بغير شبهة فيه . ولا يحل لمسلم أن يشفع إلى إمام في حد قد وجب وتبين فأما قبل أن يرفع ذلك إلى الإمام فقد رخص فيه أكثر الفقهاء ولم يختلفوا في التوق للشفاعة فيه بعد رفعه للإمام فيما علمنا والله أعلم . قال أبو يوسف : حدثنا هشام بن عروة عن القرافصة الحنفى قال : مروا على الزبير بسارق فشفع فيه فقالوا له أئشفع في حد ! قال نعم ، ما لم يوث به الإمام فإن أتى به الإمام فلا عفا الله عنه إن عفا عنه<sup>(٢)</sup>.

وروى أبو داود عن يحيى بن راشد قال جلسنا يوماً لابن عمر فخرج إلينا فسمعته يقول : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من حالت شفاعته دون حد من حدود الله تعالى فقد ضاد الله عز وجل ومن خاصم في باطل وهو يعلم لم يزل في سخط الله حتى ينزع ومن قال في مؤمن ما ليس فيه أسكنه الله ردة الخبال حتى يخرج مما قال<sup>(٣)</sup>.

وروى في الموطأ عن صفوان بن أمية رضى الله عنه : قيل له « إن من لم يهاجر هلك . فقدم صفوان المدينة فنام في المسجد وتوسد رداءه فجاءه

(١) استهموا . اتهموا .

(٢) الخراج ص ١٥٢ .

(٣) ص ٣٤١ جامع الأصول .

سارق فأخذ رداءه فأخذ صفوان السارق فجاء به إلى رسول الله فأمر به الرسول أن تقطع يده فقال صفوان إلى لم أرد هذا يا رسول الله هو عليه صدقة . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : فهلا قبل أن تأتي بي به<sup>(١)</sup> .  
والأصل أن المقر يؤخذ باقراره إلا في الحدود ففيها تفصيل :

قال أبو يوسف : ومن أتى عند الإمام فأقر عنده بالزنا فلا ينفى له أن يقبل منه قوله حتى يرده فإذا أتاها فأقر عنده أربع مرات كل مرة يرده فيها ولا يقبل منه سأل عنه . هل به لم ؟ هل به جنون ؟ هل في عقله شيء ينكر ؟ فإذا لم يكن به شيء من ذلك فقد وجب عليه الحد . وقد حدثنا محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : جاء ماعز بن مالك إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إني زنيت فأعرض عنه حتى أتاها أربع مرات فأمر به فرجم ، فلما أصابته الحجارة أدبر يشتد : فلقبه رجل بيده لحي جمل فضر به به فصرعه فذكر للنبي قراره حين مسته الحجارة فقال : هلا تركتموه؟<sup>(٢)</sup> وإذا رأى الإمام أو حاكمه رجلاً قد سرق أو شرب خمرأ أو زنى فلا ينفى أن يقيم عليه الحد بروايته لذلك حتى تقوم به عنده بيعة . فأما إذا سمعه يقر بحق من حقوق الناس فإنه يلزمه ذلك من غير أن يشهد به عليه<sup>(٣)</sup> .  
ولا ينفى أن تقام الحدود في المساجد ولا في أرض العدو .

قال عليه الصلاة والسلام : « جنبوا صبيانكم مساجدكم ومجانينكم وسل سيفوكم وإقامة حدودكم » .

أما عدم إقامتها في المسجد فلأنه لا يؤمن أن يشق الجلد بالضرب فيسيل منه الدم أو يحدث من شدة الضرب فينجس المسجد . فإن أقيم الحد في المسجد سقط القرض لأن النهي لمعنى يرجع إلى المسجد لا إلى الحد فلم يمنع صحته كالصلاة في الأرض المغصوبة<sup>(٤)</sup> .

(١) من ٣٤٢ جامع الأصول .

(٢) الخراج ص ١٦٣ .

(٣) من ١٧٨ الخراج .

(٤) انظر ص ٢٨٧ المذهب جزء ٢ ، وانظر من ٢٠٧ جزء ٣ التزيلي .

وحدث الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال : غزونا أرض الروم ومعنا حذيفة وعلينا رجل من قریش فشرب الخمر فأردنا أن نعهده فقال حذيفة تجلدون أميركم وقد دنوتم من عدوكم فيطمعون فيكم ؟ وبلغنا أيضاً أن عمر رضي الله عنه أمر أمراء الجيوش والسرايا أن لا يجلدوا أحداً حتى يطلعوا من الدرب قافلين ، وكره أن تحمل المجلود حمية الشيطان على اللحوق بالكفار<sup>(١)</sup>.

ومن صفات الحد أنه يتداخل عند التنفيذ فمن قلف مراراً أو زنى مراراً أو شرب مراراً فحد فهو لكاهل لأن المقصود من إقامة الحد حقاً لله تعالى إخلاء العالم من الفساد والازجاء عن مباشرة سيئه في المستقبل وهو يحدث بمحد واحد أو يحتمل حدوثه به فخلأ الثاني عن المقصود أو يحتمله فتتمكن فيه شبهة فوات المقصود فلا يشرع إذ الحدود تدرأ بالشبهات بخلاف ما إذا زنى وقذف وشرب فيحد لكل واحد منها حده لعدم حصول المقصود بالنقض إذ الأغراض مختلفة : فان المقصود من حد الزنا صيانة الأنساب ومن حد القذف صيانة الأعراض ومن حد الشرب صيانة العقول فلا يحصل بكل جنس إلا ما قصد بشرعه وعلى هذا لو جلد للقذف إلا سوطاً ثم قذف آخر في المجلس فانه يتم الأول ولا شيء عليه للثاني للتداخل ولو ضرب للزنا أو للشرب بعض الحد فهرب ثم زنى أو شرب ثانياً حد حده مستأنفاً .

### ثانياً : التعزير

أصله من العزr بمعنى الرد والردع وهو تأديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود ويختلف حكمه باختلاف أحوال فاعله .

والتعزير منه ما يكون بالتوبيخ أو الزجر أو الكلام أو عرك الأذن ومنه ما يكون بالنفي<sup>(٢)</sup> عن الوطن ومنه ما يكون بالضرب أو باتلاف المال<sup>(٣)</sup>.

-----

(١) انظر ص ١٧٨ الخراج .

(٢) أتى النبي صل الله عليه وسلم بمخض قد غضب يديه ورجليه بالحناة فقال النبي صل الله عليه وسلم ما بال هذا فقالوا يا رسول الله يقتشه بالنساء فأمر به فنفي إلى البقيع . قالوا يا رسول الله نقتله ؟ قال : إني نهيت عن قتل المسلمين . رواه أبو داود .

(٣) إتلاف المال على وجه التعزير ليس بمشروع فالمشكرات من الأعيان والصور يجوز -

وقد قال البعض إنه لا يباح التعزير بالصفع « الضرب على القفا » لأنه من الاستخفاف الذي يعبان عنه الناس<sup>(١)</sup>.

فاذا كان ترك واجب كأداء الديون والأمانات والزكاة والصلاة فإنه يضرب مرة بعد مرة ويفرق الضرب عليه يوماً بعد يوم حتى يؤدي الواجب . وإن كان ذلك على جرم ماض فعل منه مقدار الحاجة وليس لأقله حد .

والتعزير يوافق الحدود من وجه وبخالفها من أوجه ثلاثة :  
يوافقها في أنه تأديب استصلاح وزجر يختلف بحسب اختلاف حال المذنب في نفسه وبخالفها في :

١ - إن التعزير مجموعة عقوبات يلاحظ القاضي عند توقيعهما على المجرمين أن يتخير ما يناسب كل فرد بحسب ما إذا كان من أهل الجريمة أو كان ليس من أهلها ويتدرج في العقوبات فيبدأ بالأخف فالأشد فن المجرمين من ينصلح حاله بمجرد الزجر وقارص القول ومنهم من لا ينزجر إلا بحبسه أو ضربه .

٢ - لولى الأمر أن يقبل الشفاعة في التعازير كما له أن يعفو عن مرتكب الجريمة التي يعزر من أجلها المتهم بينما في الحدود لا يقبل عفو ولا شفاعة<sup>(٢)</sup>.

---

« إتلاف محلها تباً لما مثل الأصناف المعبودة من دين الله لما كانت صورها منكورة جاز إتلاف مادتها فإذا كانت حجيراً وغشياً ونحو ذلك جاز تكسيرها وتحريقها وكذلك آلات اللهو كالطبول يجوز إتلافها عند أكثر الفقهاء وهو ملحق ملك وأظهر الروايتين عند أحمد (أنظر ص ٢٥٠ الطرق الحكيمة) .

أما أخذ المال كنزح من التعزير ، وصفت أنه يحبس عن صاحبه مدة لينزجر ثم يبيده إليه كما في البسر عن البرازية - ولا يبقى هذا لما فيه من تسليط الظلمة على أخذ مال الناس فيما كلونه (أنظر ص ٧٥ مثلا خسرو جزء ٤) .

ومن أبي يوسف أن التعزير بأخذ الأموال جائز للإمام وعند أبي حنيفة ومحمد والشافعي ومالك وأحمد لا يجوز بأخذ المال . ربا في الخلاصة : سمعت من ثقة أن التعزير بأخذ المال إن رأى القاضي ذلك أو الوالي جاز . (أنظر ص ٢٠٨ جزء ٢ الثرثالية على مثلا خسرو) .

(١) أنظر ص ٧٥ مثلا خسرو جزء ٢ .

(٢) أنظر أبو يعلى ص ٢٦٤ .

٣ - ما يحدث من التلف في الحد هدر لا ضمان على منفذه<sup>(١)</sup> بخلاف التعزير فإن التلف فيه يوجب الضمان فقد أوجب عمر بن الخطاب امرأة فأخصت بطنها فألقت جنيناً ميتاً فساور عليها عليه السلام وحمل دية جنينها واختلف في محل دية التعزير قليل تكون على عاقلة ولى الأمر وقبل تكون في بيت مال المسلمين<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup>.

وقد قال بعض الفقهاء إن التعزير ثلاثة أقسام<sup>(٤)</sup>:

١ - تعزير على المعاصي .

٢ - تعزير للمصلحة العامة في غير معصية .

٣ - تعزير للمخالفات .

ولكننا نرى أنه ليس هناك تعزير إلا على المعاصي فقط وقد استدلوا على وجود التعزير للمصلحة العامة في غير معصية بالأدلة الآتية :

١ - حبس رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلاً آثم بسرقة بغير ولما ظهر فيما بعد أنه لم يسرقه أخلى عنه ، ووجه الاستدلال أن الحبس عقوبة تعزيرية والعقوبة لا تكون إلا عن جريمة وبعد ثبوتها ، فإذا كان الرسول قد حبس الرجل لمجرد الاتهام فعنى ذلك أنه عاقبه على التهمة وأساس العقاب هنا هو المصلحة العامة .

وردنا على ذلك أن في الشريعة الإسلامية ما في القانون الوضعي الآن من نظام الحبس الاحتياطي فالمدعى احتياطياً في أثناء التحقيق هو شخص لم تثبت إدانته ويحتمل أن تظهر براءته والحبس بالنسبة له ليس عقوبة وإنما هو مجرد وسيلة احتياطية في أثناء التحقيق لمنعه من الهروب ، أو من التأثير على مجرى

---

(١) إلا في شارب النحر .

(٢) أنظر المأوردى ص ٢٣٠ .

(٣) وهكذا العلم إذا ضرب صبياً أدباً مهورداً في العرف . فأنفى إلى قتله ضمن دية نفسها ماله . ويجوز لزوجه ضرب زوجته إذا فشت عنه ، فإن تلفت من ضربه ضمن دية ماله إلا أن يتصد قتلها فيقتاد بها .

(٤) عبد القادر عوده في التشريع الجنائي الإسلامي ص ١٢٨ .

التحقيق ولذلك فإن المحبوس احتياطياً يعامل في السجن معاملة تختلف عن معاملة المحكوم عليهم<sup>(١)</sup> فالرسول عليه الصلاة والسلام إذا كان حبس رجلاً تجرد الاتهام فليس معنى ذلك أنه عاقبه وإنما تحفظ عليه حتى تظهر الحقيقة ، وهناك آثار أخرى واضحة يفهم منها ذلك .

هـ للأمر تعجيل حبس المتهم للكشف والاستبراء ، واختلف في مدة حبسه . فقيل حبسه للاستبراء والكشف مقدر بشهر واحد لا يتجاوز هـ . وقيل بل ليس بمقدر وهو موقوف على رأى الإمام واجتهاده ، وظاهر كلام أحمد أن للقضاة الحبس في التهمة لا للإبراء فقط . وقيل إن النبي صلى الله عليه وسلم حبس في تهمة يوماً وليلة استظهاراً واحتياطاً : رواه الحاكم في المستدرک عن عراك بن مالك عن أبيه عن جده عن أبي هريرة<sup>(٢)</sup> .

٢- يستدلون كذلك بما فعل عمر بن الخطاب بنصر بن حجاج فقد كان يصس في المدينة فسمع امرأة تقول :

هل من سبيل إلى خمر فأشربها أم من سبيل إلى نصر بن حجاج

فلما أصبح أتى بنصر فاذا أحسن الناس وجهاً وأحسنهم شعراً فخلق شعره فازداد جمالاً فنفاه إلى البصرة خشية أن يفتن النساء بجماله مع أنه لم ينسب إليه أنه ارتكب محرماً ، ووجه الاستدلال أن النفي عقوبة تعزيرية وقعها عمر على نصر بن حجاج لأنه رأى أن وجوده في المدينة ضار بصالح الجماعة مع أن جماله هو الذى أوجده في هذه الحالة .

وردنا على ذلك أن هذه القصة تناقلها الكتب على روايات مختلفة مضطربة . فهناك رواية فيها أنه لما أصبح الصبح أتى بنصر فاذا أحسن الناس وجهاً وأحسنهم شعراً . فقال له عزمة من أمير المؤمنين لتأخذن من شعرك فأخذن من شعره .

فلو كانت رواية نصر بن حجاج حقيقية وأن عمر نفاه إلى البصرة يجب

---

(١) أنظر ص ٣٢٠ نبذة ٦٣٤ على زكى العرابي جزء أول في الإجراءات الجنائية .

(٢) ابن أبي يعلى ص ٢٤٢ .

أن يؤخذ ذلك لا على أنه تشريع يعمل به ولكن يؤخذ ذلك على أنه غير من عمر ، فإن نصر بن حجاج خلقه الله جميل الصورة فما ذنبه في ذلك علاوة على أن نفيه من بلد إلى بلد لا يحقق أى مصلحة عامة فالبلد الذاهب إليها بلد من بلاد المسلمين أيضاً .

وقد وردت بعد ذلك روايات تقول أن نصر بن حجاج لمسا توجه إلى البصرة منفيًا عشقته امرأة الرجل الذى نزل عنده وكشف أمره . ( ولهذا نشك فيها ) .

٣- ويقولون إن من أمثلة التعزير للمصلحة العامة تأديب الصبيان على ترك الصلاة والطهارة وتأديبهم على ما يأتون من أفعال تعتبرها الشريعة جرائم مع أن هذه الأفعال لا تعتبر جرائم في حق الصبيان غير المميزين لأنهم ليسوا من أهل التكليف ولكنهم يقررون ذلك للمصلحة العامة .

ولنا أن تأديب الصبيان على ترك الصلاة والطهارة مفروض بالشرع . قال صلى الله عليه وسلم : « مروا صبيانكم بالصلاة إذا بلغوا سبعا واضربوهم عليها إذا بلغوا عشرة » . فالفعل معصية في ذاته (١) .

أما الأفعال التي تعتبرها الشريعة جرائم ويرتكبها غير المميز فلا يعاقب أصلا عليها لا بتعزير ولا بغيره .

٤- ومن أمثلة التعزير للمصلحة العامة عندهم منع المحبون من الاتصال بالناس إذا كان في اتصاله بهم ضرر عليهم .

ونستطيع أن نقول : ما يفعل بالمحبون في مثل هذه الأحوال ليس تعزيراً إطلاقاً وإنما هو إجراء من إجراءات الوقاية وليس عقوبة .

وإننا إن أجزنا للقاضي أن يعزر للمصلحة العامة لفسد الأمر واختلط إذ أن المصلحة العامة للمسلمين مثلاً منصوب على الكتاب أو السنة ، أو جرى بها إجماع ، أو مبنية على قياس ثابت - فالمرشح هو الذى يحدد



المصالح لا تفاضى . وإلا أوجدنا مجالاً واسماً تنتقض به شرعية الجريمة والعقوبة .

### التعزير في المخالفات

يقول بعض الشراح<sup>(١)</sup> : إن التعزير قد يكون على المخالفات ويفسرون ذلك نقلاً عن بعض الآراء الفقهية في أن الجاني يعاقب لا باعتباره عاصياً ولكن باعتباره مخالفاً أى تاركاً للمندوب ، أو فاعلاً لمكروه ، ويحتجون لتأييد ذلك بفعل عمر رضى الله عنه حيث مر على شخص أضجع شاةً يئبجها ، وجعل يحد الشفرة ، فعلاه بالدرة وقال له : هلا حددتها أولاً ويقولون إنه يلزم أن يتكرر إتيان المكروه وترك المندوب مرتين على الأقل حتى يمكن العقاب . ونرى أن لا تعزير في المخالفات كما لا تعزير للمصلحة العامة وأن التعزير فقط هو لارتكاب المعاصي وهى إتيان المحرم أو ترك الواجب .

أما المندوب فيعرفه بعض الفقهاء بأنه ما لا يستحق تاركة العقوبة وقد يستحق العتاب في الآخرة وأقسامه ثلاثة :

- ١ - مندوب مطلوب فعله على وجه التأكيد وهو لا يستحق تاركة العقاب ولكنه يستحق اللوم والعتاب .
- ٢ - مندوب مشروع فعله وفاعله يثاب وتاركة لا يستحق عتاباً ولا لوماً .

٣ - مندوب زائد أى يعد من الكليات .  
وأما المكروه فيعرفه بعض الفقهاء بأنه ما لا يستحق فاعله العقوبة . وقد يستحق اللوم وهو قسمان :

- ١ - ما هو قريب من المحرم ويُسْتَحَقُّ عليه اللوم والعتاب .
- ٢ - ما هو بعيد عن المحرم ولا يُسْتَحَقُّ عليه لا لوم ولا عتاب<sup>(٢)</sup> .

(١) عبد القادر حودة في التشريع الجنائي الإسلامي جزء ١ ص ١٥٥ .

(٢) أصول الفقه للأستاذ الشيخ عبد الوهاب خلاف ص ٨٥ و ٨٦ و ٨٨ و ٨٩ .

من كل ما تقدم جميعه ترى أن التعزير قسم واحد فقط وهو تعزير على المعاصي .

### التعزير على المعاصي

يكون التعزير في المعاصي التي ليس لها حد مقرر في الشرع .

أولها حد ولكنه لم يجب لفقد شرط وليس فيها كفارة .

والمعصية هي ترك الواجب وإتيان المحرم .

ويقسمون المعاصي ثلاثة أقسام :

الأول : نوع فيه حد ولا كفارة فيه كالزنا والسرقة والشرب والقذف

وهذا يكفي فيه الحد عن الحبس والتعزير .

الثاني : نوع فيه كفارة ولا حد فيه كالجلباع في الإحرام ونهار رمضان

فهذا يكفي فيه الكفارة عن الحد وهل تكفي عن التعزير فيه ؟ قولان للفقهاء

وهما لأصحاب أحمد وغيرهم .

الثالث : لا كفارة فيه ولا حد كسرقة ما لا قطع فيه ، وتقبيل المرأة

الأجنبية والخلوة بها ، وهذا يسوغ فيه التعزير وجوباً عند الأكثرية وجوازاً

عند الشافعي<sup>(١)</sup> وهذا القسم الثالث تندرج تحته أغلب المعاصي إذ هو يشمل

جميع الجرائم التي لم يجب فيها الحد لفقد ركن من أركانه .

### جميع المعاصي

لا يوجد ما يمنع شرعاً ولا عملاً من أن تقوم أي حكومة ، أو يقوم أي

مشروع وضعي بتحديد المعاصي التي توجب التعزير تحديداً كاملاً شاملاً

ويضعه تحت يد القضاة . فالمعاصي على ما ذكرنا أنواعها واضحة جلية .

والتصوص الشرعية واضحة كذلك إما بأصلها وإما بشرح الفقهاء لها .

(١) الطرق الحكيمة لابن القيم ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

ولذلك فمن الممكن تجميعها على نسق قانون للعقوبات يسهل للناس الإلمام به  
وييسر للقضاة الحكم على من يخالفه .

### مقدار التعزير

اختلف الفقهاء في مقدار التعزير على أقوال مختلفة :

الأول : أنه بحسب المصلحة وعلى قدر الجرمية فيجهد فيه ولي الأمر .  
وقال مالك لا حد لأكثره فيجوز للإمام أن يزيد في التعزير على الحد إذا  
رأى المصلحة في ذلك مجانباً لموى النفس لما روى أن معن بن زائدة عمل خاتماً  
على نقش خاتم بيت المال ثم جاء به لصاحب بيت المال فأخذ منه مالا فبلغ  
عمر ذلك فضربه مائة وحبسه فكلم فيه فضربه مائة أخرى فكلم فيه فضربه مائة  
ونفاه .

وروى الإمام أحمد بإسناده أن علياً أتى بالنجاحشي الشاعر قد شرب  
خمرأ في رمضان فضربه ثمانين للشرب وعشرين سوطاً لفطره في رمضان<sup>(١)</sup>.

الثاني : وهو أحسنها أنه لا يبلغ بالتعزير في المعصية قدر الحد فيها فلا  
يلغ بالتعزير على النظر والمباشرة حد الزنا ولا على السرقة من غير حرز حد  
القطع : ولا على الشتم بدون القذف حد القذف<sup>(٢)</sup>.

الثالث : أنه لا يبلغ بالتعزير أدنى الحدود إما أربعين وإما ثمانين<sup>(٣)</sup>.

الرابع : أنه لا يزيد في التعزير على عشرة أسواط<sup>(٤)</sup>. وهو رأى أحمد.  
ورواية عن الشافعي .

---

(١) انظر ص ١٠٦ الطرق الحكيمة لابن القيم . وأنظر ص ٢١٥ جزء ٤ فتح القدير .

(٢) قول طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد .

(٣) قول كثير من الشافعية والحنابلة وأبو حنيفة .

(٤) انظر ص ١٠٦ الطرق الحكيمة لابن القيم . وقال صاحب الكنز والقنوري أن أقل  
التعزير ثلاثة جلدات لأن دون ذلك لا يقع به الزجر وليس الأمر كذلك بل يختلف ذلك باختلاف  
الأشخاص ويكون الأمر مفوضاً إلى القاضي . أنظر ص ٢١٠ الزيلعي جزء ٣ .

### التعزير بالقتل

هل يجوز أن يصل التعزير إلى القتل : هناك رأيان :  
الأول : يجوز قتل الجاسوس المسلم إذا اقتضت المصلحة قتله وهذا قول مالك وبعض أصحاب أحمد ، وقد ذكر بعض أصحاب الشافعي وأحمد نحو ذلك في قتل الداعية إلى البدعة كالتجهم والرفض وإنكار القدر . وكذلك يجوز قتل من لا يزول فسادة إلا بالقتل كالسكران .  
الثاني : رأى لأبي حنيفة وهو لا يرى أن يصل التعزير للقتل<sup>(١)</sup>.

### صفة الضرب في التعزير

يجوز أن يكون بالعصا وبالسوط الذي كسرت ثمرته كالخد ولا يجوز بسوط لم تكسر ثمرته ، ويعطى كل عضو حقه ، ولا يجوز أن يبلغ بتعزيره انهيار دمه وضرب الخد يجب أن يفرق في البدن كله إلا المقاتل . ولا يجوز أن يجمع على موضع واحد من الجسد والتعزير في ذلك كالخد .  
وقيل في التعزير : لا يفرق الضرب على الأعضاء وأن الضرب فيه أشد من ضرب الخد لأن التخفيف جرى فيه من حيث العدد فلا يخفف من حيث الوصف كيلا يؤدي إلى فوت المقصود ولذا لم يخفف من حيث التفريق على الأعضاء<sup>(٢)</sup>.

### أنواع التعازير

قد يعزر بالحبس ، وقد يعزر بالضرب ، وقد يعزر بتسويد الوجه ، وإركابه دابة مقلوباً ، كما روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أمر بذلك في شاهد الزور فإن الكاذب سود الوجه فسود وجهه وقلب الحديث فقلب ركوبه . وأما أعلاه فقد قيل « لا يزداد على عشرة أسواط » .

(١) انظر ص ١٠٦ الطرق الحكيمة . وانظر في الموضوع نفسه « القتل » في هذا الكتاب .

(٢) انظر ص ٧٥ جزء ٢ مثلا خسرو .

وليس لأقل التعزير حد ، بل هو بكل ما فيه لإيلاء الإنسان في قول وفعل فقد يعزر الرجل بوعظه وتوبيخه والإغلاظ له ، وقد يعزر الرجل بهجره وترك السلام عليه حتى يتوب إذا كان ذلك هو المصلحة ، كما هجر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه الثلاثة الذين خلفوا وهم كعب بن مالك ومرارة بن الربيع وهلال بن أمية تخلفوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك فأمر باعتزالهم ثم صفح عنهم بعد نزول القرآن في قبول توبتهم . وقد يعزر يعزله عن ولايته كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يعزرون بذلك ، وقد يعزر بترك استخدامه في جند المسلمين ، كالجنيد المقاتل إذا فر عن الزحف فإن القرار من الزحف من الكبائر وقطع خبزه نوع تعزير له ، وكذلك الأمير إذا فعل ما يستعظم فعزله من الإمارة تعزير له<sup>(١)</sup>.

#### العفو في جرائم التعازير

كتاعدة عامة إن لم يجز العفو في الحدود إلا أن التعزير يجوز بالعفو وتسوخ الشفاعة فيه .

قال الماوردي : « فإن انفرد التعزير بحق السلطة وحكم التقويم ولم يتعلق به حق لأدى جاز لولى الأمر أن يراعى الأصلح في العفو أو التعزير ، وجاز أن يشفع فيه من سأل العفو عن المذنب ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : اشفعوا ويقضى الله على لسان نبيه ما يشاء ، ولو تعلق بالتعزير حق لأدى كالتعزير بالشتم والموانبة ففيه حق للمشتوم والمضروب وحق السلطة للتقويم والتهذيب كما يجوز لولى الأمر أن يسقط بعفو حق المشتوم والمضروب وعليه أن يستوفي حقه من تعزير الشاتم والضارب فإن عفا المشتوم والمضروب ، كان ولى الأمر بعد عفوهما على خياره في فعل الأصلح من التعزير تقويماً والصفح عنه عفواً فإن تعافوا عن الشتم والضرب قبل الترافع إليه سقط التعزير .

---

(١) انظر ص ١٢١ ابن تيمية في السياسة الشرعية .

واختلف في سقوط حق السلطة عنه والتقويم على وجهين :

أحدهما : وهو قول أبي عبد الله الزبيرى أنه يسقط وليس لولى الأمر أن يعزر فيه لأن حق القذف أغلظ ويسقط حكمه بالعفو فكان حكم التعزير بالسلطة أسقط .

والوجه الثانى : وهو الأظهر أن لولى الأمر أن يعزر فيه مع العفو قبل الترافع إليه كما يجوز أن يعزر فيه مع العفو بعد الترافع إليه مخالفة للعفو عن حد القذف فى الموضوعين لأن التقويم من حقوق المصلحة العامة - ولو تشاتم وتوائب والد مع ولده سقط تعزير الوالد فى حق الولد ولم يسقط تعزير الولد فى حق الوالد كما لا يقتل الوالد بولده ويقتل الولد بوالده وكان تعزير الأب مختصاً بحق السلطة والتقويم لا حق فيه للولد ويجوز لولى الأمر أن ينفرد بالعفو عنه . وكان تعزير الولد مشتركاً بين حق الوالد وحقوق السلطة فلا يجوز لولى الأمر أن ينفرد بالعفو عنه مع مطالبة الوالد به حتى يستوفيه له<sup>(١)</sup> .

### التعزير مع القصاص والعريه

جاء فى تبصرة الحكام أن الجارح عمداً يقتص منه ويؤدب ، ويعللون ذلك بأن القصاص يقابل الجريمة ، هو حق للمجنى عليه .

ولكن التعزير للتأديب والتهذيب وهو من حق الجماعة .

والعفو من المجنى عليه أو وليه يترتب عليه سقوط القصاص ذلك بالنسبة لحق الفرد . أما المجتمع الذى يمثله ولى الأمر يبقى له حق تعزير الجانى وعلى القاتل عمداً البالغ إذا لم يقتل لعفو جلد مائة وحبس سنة ، واختلف فى المقدم منها فقتل الجلد ، وقيل الحبس ولم يشطروها بالرق لأنها عقوبة والرق والحر فيها سواء .

---

(١) انظر ص ٢٣٠ - الماورى .

### التعزير مع الحدود

١ - يجوز تعزير شارب الخمر بالقول بعد إقامة حد الشرب عليه لما ورد عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم أمر الصحابة بتبكيك شارب الخمر بعد الضرب ، فأقبلوا عليه يقولون ما اتقيت الله . ما خشيت الله . ما استحييت من رسول الله .

وهذا التبكيك ليس إلا تعزيراً بالقول . فدل على جواز اجتماع الحد مع التعزير<sup>(١)</sup>.

٢ - قال أبو يوسف : حدثنا الأعمش عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه . قال : كنت قاعداً عند غلى رضى الله عنه فجاء رجل فقال يا أمير المؤمنين إني قد سرت ، فأنهره ثم عاد الثانية ، فقال : إني قد سرت ، فقال على رضى الله عنه : قد شهدت على نفسك شهادة تامة . قال : فأمر به فقطعت يده . قال : وأنا رأيته معلقة في عنقه .

٣ - إذا رأى الإمام تغريب الزاني مصلحة فعل ذلك على قدر ما يراه ويكون ذلك منه تعزيراً لأن الله عز وجل أمر بمجلد الزانية والزاني ولم يذكر التغريب ، فمن أوجبه في كل حالة فقد زاد على النص القرآني .

### حروثة نظرية التعزير

لحظنا عند دراستنا للنصوص التي وردت في كتب الفقه للتعزير :

١ - أنه أنواع : فنه ما يكون بالتوبيخ وبالزجر بالكلام ، ومنه ما يكون بالحبس ، ومنه ما يكون بالضرب ، ومنه ما يكون بالنفي عن الوطن ، ومنه ما يكون بالقتل ، ومنه ما يكون باتلاف المال .

(١) ومن دفع وقد شرب خمرآ في رمضان أو شرب شراباً غير الخمر فسكرته وذلك في رمضان فإنه يضرب الحد ويعزى بعد الحد أسوأطاً . بلغنا ذلك أو نحو منه عن علي رضى الله عنه حدثنا الحجاج عن أبي سفيان قال : أتى عمر رضى الله عنه رجل قد شرب خمرآ في رمضان فضربه ثمانين وعزوه عشرين (أنظر ١٦٥ الخراج) .

٢- وأنه يناسب كل طائفة ، فتأديب ذوى الهيبة من أهل الصيانة  
أخف من تأديب أهل البذاء والسفاهة لقول النبي صلى الله عليه وسلم أقبلوا  
ذوى الهيئات عثراتهم ، ويكون تعزير من جل قدره بالإعراض عنه ،  
وتعزير من دونه بزاجر الكلام : وغاية الاستخفاف الذى لا قذف فيه ولا  
سب . ثم يعدل عن دون ذلك إلى الحبس الذى ينزلون فيه على حسب رتبهم .  
وبحسب هفواتهم ، فمنهم من يحبس يوماً ، ومنهم من يحبس أكثر منه إلى غير  
غاية مقدرة ، ثم يعدل عن دون ذلك إلى النفي والإبعاد إذا تعدت ذنوبه إلى  
اجتلاب غيره إليها واستفراجه (١).

٣- وأنه يردع الجانى دون أن يهلكه غالباً وفيه عظة للغير وبذلك يكون  
فيه مقومات العقوبة الحديثة فهو يترك للقاضى مجالاً واسعاً فى تقدير العقوبة  
ونوعها دون أن يهمل شخص الجانى وهل هو من نوع المحرم بالمصادقة أم  
العريق فى الإجرام .

٤- يجوز للقاضى أن يضم الحبس إلى التعزير بالضرب إذا رأى فيه  
مصلحة وهذا لأنه يصلح تعزيراً ابتداءً حتى جاز الاكتفاء به .

### نتيجة :

بعد دراستنا للحدود تبين لنا أن أى مشرع يريد أن يحافظ على كيان  
الدولة لا بد أن يحصى أموال الناس وأعراضهم وقد فعل المشرع الإسلامى  
ذلك .

فقد غرض الشارع الإسلامى عقوبة قطع اليد للسارق بشروط معينة فإذا  
تخلف شرط من هذه الشروط يجازى السارق بجزاء غير القطع وهو التعزير  
على ما يراه الإمام .

كما فرض عقوبة شديدة على المحارب الذى يبعث فى الأرض فساداً  
ويقطع الطريق .

---

(١) انظر أبا يعلى ص ٢٦٤ .



وفرض الجلد على الزاني وفرض لذلك أصولاً يصعب إثباتها متراً للعباد ووصل بنا الأمر إلى البحث في عقوبة الرجم دون أن نستطيع أن نقطع في سبب نسخ آيته برأى معين . وفي كل هذه الأصول التي يتخفف فيها ركن من أركان الحد يجازى مرتكبه بالتعزير .

أما القذف فورد في مبدأ الأمر لحادث خاص واستمرت العقوبة إذا كان القذف كذباً وافتراء ومخالفة للواقع فإذا لم تتوافر أركان الجريمة يعزر مرتكبها . أما شرب الخمر ففيه كلام كثير ولم يجد له حد ثابت لا يزيد ولا ينقص ، فهو أشبه بالتعزير على ما يراه القاضى .

من كل ما قدمناه يظهر أن دائرة الحدود دائرة ضيقة جداً من نواحي مختلفة .

١ - قلة الجرائم التي يعاقب عليها بالحد .

٢ - دقة إثبات أركان الجريمة وضرورة توافر هذه الأركان .

٣ - حتى بعد ثبوت الجريمة قد لا توقع العقوبة إذا عدل الجاني عن إقراره أو اعترافه .

كل ذلك يضيّق من دائرة الحدود ويوسع من دائرة التعزير التي هي المنفذ الطبيعي لجميع العقوبات عن جميع الجرائم .  
وهي التي تتناسب مع النظريات الحديثة التي تفرض عقوبات غير مقبلة .  
وتترك للقاضى تحديد كفا وكيفية .

### ثانياً : القصص

المعنى الأصلي لكلمة القصص هو المساواة والتعادل ، وسعى القصص مقصداً لتعادل جانبيه ، ويقول القرطبي في كتابه الجامع لأحكام القرآن والقصص مأخوذ من قص الأثر وهو اتباعه ، ومنه القاص ، لأنه يتبع الآثار والأخبار ، وقص الشعر اتباع أثره ، فكان القاتل سلك طريقاً من القتل ؛ قص أثره ومشى على سبيله في ذلك ، ومنه « فارتد على آثارهما قصصاً » . « وقالت لأخته قصية » أي ابتغى أثره .

والكلام في موضوع القصاص يستغرق مجلداً بأكمله فهو موضوع واسع  
مشعب قتل بحثاً وتمحيصاً ، ولذلك سنقتصر مع بحثه باختصار على الفقرات  
الآتية :

أولاً : الحكمة من تشريعه .

ثانياً : حالات وجوبه .

ثالثاً : شرائط وجوبه .

رابعاً : سقوطه .

أولاً : الحكمة من تشريعه :

قال الله تعالى : « ولكم في القصاص حياة يا أولى الألباب لعلكم تتقون »  
وقال تعالى : « وكتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس والعين بالعين والأنف  
بالأنف والأذن بالأذن والسن بالسن والجروح قصاص » .

وقال تعالى : « كتب عليكم القصاص في القتل » .

فإن المحرم إذا عرف أنه سيؤخذ بجرمه ويفعل فيه ما فعل بغيره قد يبعده  
ذلك من ارتكاب الجريمة . فمن قصد قتل إنسان رده عن ذلك علمه بأنه  
يقتل به .

وإن القوانين المدنية الغربية تجدد في التنفيذ العيني عند تخلف المدين عن  
تنفيذ التزامه تقييداً أصلياً للالتزام . فما بالناس نستهكر على المحرم وهو المدين  
في المسؤولية - أن يفرض عليه ما تفعله على غيره ؟ ولو أن المجرمين في هذا  
الزمان عرفوا أنه سيطبق عليهم من العقاب ما أحدثوه في الهنأ عليهم لعدل  
كثير منهم عما سيقدم عليه .

ثانياً : حالات وجوبه :

يجب القصاص فيما تمكن فيه المائلة بين المحلين في المنافع والفعلين ويكون  
ذلك في حالتين :

١ - في الجناية عمداً على النفس ، أى في القتل العمد<sup>(١)</sup>.

وقد اختلف الفقهاء في موجب القتل العمد :

- ١ - فقال أبو حنيفة وأصحابه ومالك بن أنس والثوري وابن شبرمه والحسن بن صالح : ليس للولى إلا القصاص ولا يأخذ الدية إلا برضى القاتل .
- ٢ - وقال الأوزاعي والليث والشافعى : الولى بالخيار بين أخذ القصاص والدية وإن لم يرض القاتل<sup>(٢)</sup>. وقال الشافعى فان عفا المفلس عن القصاص جاز ولم يكن لأهل الوصايا والدين منعه لأن المال لا يملك بالعمد إلا بمشيئة المجنى عليه إذا كان حياً أو بمشيئة الورثة إذا كان ميتاً<sup>(٣)</sup>.

٢ - الجناية عمداً على ما دون النفس . فن قلع عيناً لشخص قلعت عينه بنفس الطريقة . ومن قطع أذنًا لشخص قطعت أذنه بنفس الطريقة طالما يمكن المائلة بين الفعلين .

ثالثاً : شرائط وجوبه :

١ - ما يرجع إلى القاتل :

- (أ) أن يكون عاقلاً بالغاً فان كان مجنوناً أو صبيّاً لا يجب القصاص لأنه عقوبة وهما ليسا من أهل العقوبة . وأما ذكورة القاتل وحرية وإسلامه فليس من شرائط الوجوب . ويقتل الصحيح

---

(١) انظر هامش ص ٤٨ ، ص ٤٩ من كتاب مصادر الحق في الفقه الإسلامى للدكتور عبد الرزاق السنهورى .

(٢) واحتجوا بحديث يحيى بن كثير عن أبي سلمة : عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فتح مكة : من قتل له قتيل فهو بخير النظرين إما أن يقتل وإما أن يؤدى وحديث يحيى بن سعيد عن أبي ذؤيب قال : حدثني سعيد المقبرى قال : سمعت أبا شريح الكعبي يقول قال النبى صلى الله عليه وسلم في غلبته يوم فتح مكة « ألا إنكم مشر خزاهم قتلتم هذا القاتل من هليل وإني عاتله فن قتل له . بعد مقاتلي هذه قتيل فأعله بين غيرتين بين أن يأخذوا القتل وبين أن يقتلوا » .

(٣) انظر ص ١٥٠ جزء أول من أحكام القرآن للجصاص - وانظر ص ٦٠ المبسوط جز ٩٠ .

بالسقيم الأجلهم الأبرص المقطوع اليدين<sup>(١)</sup>.

(ب) أن يكون قاصداً القتل ، فإن كان غلطاً فلا قصاص عليه ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم « العمد قودٌ » . أى القتل العمد يوجب القود<sup>(٢)</sup> ويخرج بذلك الضرب المتفصى للموت لأن الضرب مما لا يقصد به القتل عادة بل التأديب أو التهذيب .

أما الشافعى فيرى أن الموالاة فى الضرب دليل قصد القتل لأنها لا يقصد بها التأديب عادة وأصل القصد موجود فيتمحض القتل عمداً فيجب القصاص .

(ج) أن يكون القاتل مختاراً غير مكره وذلك عند أبى حنيفة ومحمد وأبى يوسف وعند زفر والشافعى ليس بشرط للوجوب .

٢- ما يرجع إلى المقتول :

(أ) أن لا يكون جزء القاتل فلو قتل الأب ولده فلا قصاص عليه ، وكذلك أب الأب أو أب الأم وإن علوا وكذلك إذا قتل الرجل ولد ولده وإن سفلوا ، وكذا الأم إن قتلت ولدها ، أو أم الأب ، أو أم الأم إذا قتلت ولد ولدها ، والأصل فيه ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من مختلف أحاديث وردت عن الترملى والنسائى وأبو داود<sup>(٣)</sup> عن عبد الله بن عباس وعمر وأبو رمثة رضى الله عنهم .

وهذه المسألة يقف عندها المفكر طويلاً ويخرج فى النهاية

بالنتيجة الآتية :

المفروض حب الأصل لفرعه وأن له حق تأديبه ويندر أن يقصد الأصل قتل فرعه بل يقصد تأديبه ولذلك لا يقتصر منه إن

(١) انظر الذخيرة لقرافى جزء ٨ ص ٤٣٥ .

(٢) انظر ص ٦ الجزء ١١ ابن الأثير الجزرى .

(٣) انظر ص ٨ الجزء ١١ ابن الأثير الجزرى .

قتله ، إنما إن قصد قتله فلا جدال أن يقتصر منه . وهذا نادر .  
ويحمل الحديث على هذا المعنى الذى ذكرناه وهو ما يقول  
به الإمام مالك رضى الله عنه .

(ب) أن لا يكون ملك القاتل ولا له فيه شبهة الملك فلا يقتل المولى بعبد  
لقوله صلى الله عليه وسلم لا يقاد الوالد بولده ولا السيد بعبد  
ولأنه لو وجب القصاص لوجب له والقصاص الواحد كيف  
يجب له وعليه ذلك عند بعض أصحاب أبي حنيفة<sup>(١)</sup>.

ومع ذلك فقد روى أبو داود والترمذى والنسائى عن سمرة بن جندب  
رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من قتل عبده قتلناه  
ومن جدد عبده جددناه » . وفى ذلك رواية أخرى : « ومن خصى عبده  
خصيناه » وفى رواية لأبي داود ، ثم إن الحسن نسي هذا الحديث فكان  
يقول : « لا يقتل حر بعبد » . وقد جاء فى ابن عابدين لو ذل قوله تعالى  
« الحر بالحر والعبد بالعبد » على أن الحر لا يقتل بالعبد للخصيص بالذكر  
لوجب أن لا يقتل العبد بالحر . فاذا قتل الحر بالحر بعبارة النص يقتل العبد به  
بدلالة الأولى لأنه دونه كما دلت حرمة التأنيب على حرمة الضرب .

وأصل الإيراد لصدر الشريعة ، والراد عليه متلاخسرو أو ابن الكمال .  
كما قال ابن عابدين :

دعوا من برمح القتل قد مهمجى وصارم لحظ سلسه لى عن عمد  
فلا قسود فى قتل مولى بعبد وإن كان شرعاً يقتل الحر بالعبد<sup>(٢)</sup>

(١) انظر كتاب الزيرى شرح الجامع الصغير لجلال الدين السيوطى فى حديث « لا يقتل  
حر بعبد » رواه البيهقى عن ابن عباس قال الملقص : يجانبه علامة الحسن .  
وانظر النخبة جزء ٨ ص ٤٣٦ « وإن قتل مسلم كافراً عمداً ضرب مائة وحبس عاماً أو  
خطأ فديته حل حاقته أو جهاة فالدية حل حاقته » .

(٢) قال الماوردى : وقال أبو حنيفة لا اعتبار بهذا التكافؤ فيقتل الحر بالعبد والمسلم  
بالكافر كما يقتل العبد بالحر والكافر بالمسلم . وما تتحماه النفوس من هذا وتأباه قد منع القائلين  
به من العمل عليه . أما الثانى فنهى أن لا يقاد السيد بالعبد .

(ج) أن لا يكون معصوم الذم مطلقاً فلا يقتل مسلم ولا ذمى بالكافر الحربى ولا بالمرتد لعدم العصمة أصلاً ولا بالحربى المستأمن فى ظاهر الرواية . وروى عن أبى يوسف أنه يقتل به قصاصاً لقيام العصمة وقت القتل<sup>(١)</sup> . ويرى صاحب البدائع ويرى رأيه كثيرون قتل المسلم بالذى لعموم القصاص فى قوله تعالى :

« كتب عليكم القصاص فى القتل » وقوله : « وكتبنا عليهم فيها<sup>(٢)</sup> أن النفس بالنفس » وقوله جلّت عظمته : « ومن قتل مظلوماً فقد جعلنا لوليه سلطاناً » من غير فصل بين قتل وقتل ونفس ونفس ومظلوم ومظلوم ، فمن ادعى التخصيص والتقييد فعليه الدليل . وقوله : « ولكم فى القصاص حياة » وتحقيق معنى الحياة فى قتل المسلم بالذى أبلغ منه فى قتل المسلم بالمسلم لأن العداوة الدينية تحمله على القتل خصوصاً عند الغضب . وروى محمد بن الحسن بإسناده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أقاد مؤمناً بكافر ، وقال عليه الصلاة والسلام : « أنا أحق من وفى ذمته » . والحديث يراد منه الكافر المستأمن .

وقد جاء فى ابن عابدين أن حديث ابن السمان ومحمد بن المنكدر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى برجل من المسلمين قد قتل معاهداً من أهل النعمة فأمر به فضرب عنقه وقال : أنا أولى من وفى بذمته . وقال على رضى الله عنه : إنما بذلوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا وأموالهم كأموالنا . ولهذا يقطع المسلم بسرقة مال الذمى مع أن أمر المال أهون من النفس .

٣- الذى يرجع إلى نفس القتل :

فيلزم أن يكون القتل مباشرة لا تسبياً ، وعلى هذا يخرج من حضر بترأ على قارعة الطريق فوقع فيها إنسان ومات أنه لا قصاص على الحافر لأن الحفر قتل سبياً لا مباشرة .

(١) يرى الشافعى أن لا يقتل مسلم بذى .

(٢) فى التوراة .

## ما يستوفى به القصاص وكيفية استيفائه

القصاص لا يستوفى إلا بالسيف عند الحنفية<sup>(١)</sup>.

وقال الشافعي رحمه الله : يفعل به مثل ما فعل وألا تحز رقبة حتى لو قطع يد رجل عمداً فمات من ذلك فإن الولي يقتله وليس له أن يقطع يده عند الحنفية وعند الشافعي. تقطع يده فإن مات في المدة التي مات الأول فيها وإلا تحز رقبة . ويستدل الحنفية على رأيهم بقوله صلى الله عليه وسلم : « لا قود إلا بالسيف » ويقولون : إن أراد الولي أن يقتل بغير السيف لا يمكن ولو فعل يعزر ولكن لا ضمان عليه ويصير مستوفياً بأي طريق قتله سواء قتله بانصبا أو بالحجر أو ألقاه من السطح أو ألقاه في البئر أو ساق عليه دابة حتى مات ونحو ذلك لأن القتل حقه فإذا قتله فقد استوفى حقه بأي طريق كان إلا أنه يأثم بالاستيفاء بطريق غير مشروع لمجاوزته حد الشرع وله أن يقتل بنفسه أو بنائيه إلا أنه لا بد من حضوره عند الاستيفاء .

وقال ابن القاسم عن مالك : إن قتله بعضاً أو بحجر أو بالنار أو بالتفريق قتله بمثله فإن لم يمت بمثله فلا يزال يكرر عليه من جنس ما قتله به حتى يموت وإن زاد على فعل القاتل الأول .

ويستدل أصحاب هذا الرأي بحديث ممام عن قتاده عن أنس أن يهودياً رضخ رأس صبي بين حجرين فأمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يرضخ رأسه بين حجرين .

ورأى الحنفية هو الرأي الذي يتمشى مع روح التشريع الإسلامي لأن الله تعالى قال : كتب عليكم القصاص في القتلى والجروح قصاص : فإذا استوفى القصاص بطريقة أخرى غير القتل بالسيف أدى ذلك إلى أن يفعل به

---

(١) ورد مثلاً بحسرو ص ٩٥ جزء ٢ : أن المراد بالسيف السلاح هكذا فهمت الصياغة وقال ابن مسعود رضي الله عنه لا قود إلا بالسلاح وإنما كنى بالسيف عن السلاح كذا في الكافي .

أكثر مما فعل لأنه إذا لم يمت بمثل ذلك الفعل قتله بالسيف فيكون زاد عن المطلوب واستوفى أكثر من حقه ويدل على ذلك ما روى خالد الحذاء عن أبي قلابه عن أبي الأشعث عن شداد بن أوس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة . فأوجب عموم لفظه أن من له قتل غيره أن يقتله بأحسن وجهه القتل وأيسرها وذلك ينفي تعذيبه والمثلة به .  
ويدل عليه ما روى عمران بن حصين وغيره أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المثلة<sup>(١)</sup>.

ويلي القصاص من يرث ولو كان زوجاً أو زوجة . كذا الدية . وليس لبعض الورثة استيفاءه إذا كانوا كباراً حتى يجتمعوا لاحتمال عفو الغائب أو صلحه ويستوفى قبل كبر الصغير لأنه حق لا يتجزأ لثبوته بسبب لا يتجزأ وهو القرابة واحتمال العفو أو الصلح من الصغير متقطع فيثبت لكل واحد ولا يجوز التوكيل باستيفائه بغية الموكل عن المجلس لأنها تندرى بالشبهات وشبهة العفو ثابتة حال غيبته وفي اشتراط حضرة الموكل وجاء العفو منه عند معانة حلول العقوبة بالقاتل : قال الله تعالى : وأن تعفوا أقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم<sup>(٢)</sup> .

### ما سقط به القصاص بعد وجوبه

- ١- فوات محل القصاص بأن مات من عليه القصاص . فإذا سقط القصاص بالموت لا تجب الدية عند الحنفية لأن القصاص هو الواجب عيناً وهو أحد القولين عند الشافعي وعلى القول الآخر تجب الدية .
- ٢- في القصاص الواجب فيما دون النفس إذا فات ذلك العضو بأي طريقة على التفصيل السابق .

(١) انظر الجصاص جزء ١ ص ١٦٢ .

(٢) انظر مثلاً بحرو جزء ٢ ص ٩٤ .



٣- العفو :

ويكون ذلك ممن يملكه بالغا عاقلا لأنه من التصرفات المحضة فلا يملكه الصبي ولا المجنون .

٤- الصلح :

ولو كان مكان العفو صلح بأن صالح من القطع أو الجراحة على مال فهو صحيح . وإن قتل رجل عمدا رجلا لا ولى له للإمام قتله والصلح لأن السلطان ولى من لا ولى له وليس له العفو لأن فيه ضرر العامة<sup>(١)</sup> .

رابعاً : الدية

نعرضنا في كلامنا عن شخصية العقوبة على الكلام في الدية ورأينا خلافاً واسعاً حول طبيعتها وانتهينا إلى أن الدية في واقع الأمر تعويض وعقوبة معاً فهي من ناحية تعويض للمجنى عليه أو ورثته فهي مال خالص لها لا يجوز الحكم بها إذا تنازل المجنى عليه عنها : وهي عقوبة لأنها مقررة جزاء جرائم معينة<sup>(٢)</sup> .

والدية في الواقع جزاء يلزم بين العقوبة والضمان فهي كالغرامة في الفقه الغربي إذا قضى بها على المتهم وأصبح الحكم حائزاً لقوة الشيء المحكوم به جاز تحصيلها من تركته فيتأثر بها الورثة<sup>(٣)</sup> .

كما أنه إذا كان الجاني فقيراً ولا عاقلة له أصلاً أو كانت عاقلته فقيرة لا تستطيع تحمل الدية فإن الرأي أن بيت المال يتحملها . وقد أنشئت في بعض البلاد الأوروبية كألمانيا وإيطاليا ويوغسلافيا خزنة خاصة تسمى خزنة

(١) انظر المبسوط جزء ٢٦ ص ٦٠ .

(٢) انظر على بدوى بك ص ١٩٢ .

(٣) انظر مختلف الآراء في هذا الموضوع في الموسوعة الجنائية لجنس بك عبد الملك

ص ١١١ جزء ٥ .

الغرامات Caisse des amendes معدة لتعويض المجنى عليه في حالة ما إذا كانت أموال الجاني لا تكفى لدفع التعويضات المدنية<sup>(١)</sup>.

والدية في الشرع اسم للإال الذي هو بدل النفس والأرش اسم للواجب فيما دون النفس<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup>.

فالجناية على النفس أو على ما دونها في عضو تمكن فيه المائلة إذا كان عمداً تستوجب القصاص وإذا كانت غير عمد تستوجب الدية .

فاذا تعدد العضو الذي تمكن فيه المائلة وأصيب بعض منه فالدية تجب بنسبة ما أصيب وتسمى أرشاً .

فاذا كانت الجناية على عضو لا تمكن فيه المائلة عمداً كان ذلك أو غير عمد وجبت حكومة العدل ويكون ذلك في أكثر الجراح والشجاج ومختلف أنواع الأذى .

وستتكمّل في الدية في أحوال وجوبها وشروط وجوبها .

### أحوال وجوب الدية

أولاً : إذا سقط القصاص فوجبت الدية ويكون ذلك في جملة أحوال .

(أ) في جناية الصبي أو المجنون .

(ب) في جناية الأصول على فروعهم إذا سقط القود .

(ج) إذا عفا ولى الدم « فن عفى له من أخيه شيء فاتباع بالمعروف

وأداء إليه بإحسان ذلك تخفيف من ريبكم ورحمة » .

وفي جميع أحوال قتل العمد التي تجب فيها الدية دون القصاص تكون

تلك الدية مغلظة .

---

(١) الموسوعة جزء ٥ ص ١٢٤ .

(٢) ابن عابدين جزء ٥ (ص ٤٠٠) الزيلعي جزء ٦ ص ١٢٦ .

(٣) عرف الدكتور جل صادق أبو هيف الدية بأنها هي المال الذي يؤديه الجراح أو القاتل

إلى الجريح أو ورثة القاتل كموض عن الدم الملهور من رسالته ص ٢٦ .

ثانياً : إذا كان القتل شبه عمد فهو لا يوجب انقصاص بل فيه دية مغلظة وذلك لأنه لا يكون الغالب فيه الهلاك أى أن الجاني لا يتوفر له انقصاص الجنائي للقتل : عن داود عن مجاهد قال : قضى عمر رضى الله عنه في شبه العمد بثلاثين حقه . وثلاثين جلدعة : وأربعين خفافه . ما بين ثنيه إلى باذل عامها .

وعن أبي داود عن أبي عياض عمرو بن الأسود أن عثمان بن عفان رضى الله عنه وزيد بن ثابت كانا يجعلان المغلظة أربعين جلدعة خلفه . وثلاثين حقه . وثلاثين بنت لبون : وعشرين بنت لبون ذكر وعشرين بنت مخاض وعن أبان مولى عثمان قال :

كان عثمان بن عفان وزيد بن ثابت رضى الله عنهما يجعلان التغليظ بزيادة العدد ، يوصلانها مائة وأربعين كلها خلفات<sup>(١)</sup>.

والتغليظ لا يكون إلا في الإبل لأن الشرع ورد به وعليه الاجماع والمقدرات لا تعرف إلا سباعاً إذ لا مدخل للرأى فيها فلم تغلظ بغيره حتى لو قضى به القاضي لا ينفذ قصاؤه لعدم التوقيف في التقدير بغير الإبل<sup>(٢)(٣)(٤)</sup>.

ثالثاً : إذا كان القتل خطأ :

عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن من قتل خطأ ، فديته من الإبل مائة : ثلاثون بنت مخاض

---

(١) جامع الأصول لابن الأثير ص ١٥٨ جزء ٥ .

(٢) انظر ص ١٢٦ التزيلى . والدية تجب في شبه العمد وفي الخطأ وفي العمد أيضاً هند تماكن الشبهة ( انظر الدية في الشريعة الإسلامية ص ٢٤ ) .

(٣) الثاني من الإبل ما استكمل السنة الخامسة ودخل في السادسة واليازل من الإبل ما دخر في السنة التاسعة والذكر والأنثى فيه سواء والخلافة الحامل من النوق ( انظر ص ١٢٦ ) حاشية الشلبى حل التزيلى جزء ٥ .

(٤) الحلقة ، ما دخل في السنة الرابعة والخلافة الحامل من الإبل والحفظة ما دخل في السنة الخامسة وابن البون وبنته ولد الثالثة يدخل في السنة الثالثة وابن المخاض وبنته ما دخل في السنة الثانية .

وثلاثون بنت لبون ، وثلاثون حقه . وعشرة ابن لبون ذكر ، أخرجه أبو داود والنسائي<sup>(١)</sup>.

ويلحق الفقهاء بالجناية الخطأ الجناية التي جرت مجرى الخطأ كالنائم الذي ينقلب في نومه على آخر فيقتله أو من يسقط على آخر في الطريق فيقتله . كما يلحقون الجناية بتسبيب وهي التي لا يرتكبها الجاني مباشرة بل تسبباً كن حفر حفرة فيتردى فيها شخص فيموت .

هل لولى الدم جبر الجاني على الدية ؟

ذهب ابن القاسم إلى أنه ليس له أن يجبر الجاني على دفع الدية إذا امتنع وسلم نفسه ومذهب أشهب أن له جبره على دفعها<sup>(٢)</sup>.

### شروط وجوب الدية

ما يرجع إلى فعل الجاني .

لا يشترط في الجاني العقل ولا البلوغ وكل ما يجب هو أن يكون الفعل غير مشروع أما إذا كان الفعل مشروعاً كمن يقتل شخصاً دفاعاً عن نفسه أو عن نفس غيره أو عن ماله أو مال غيره لا يسأل عن ذلك<sup>(٣)</sup> وإذا عض الرجل يد الرجل فانتزع العضوض يده فقلع سنّاً من أسنان العاض فإن أبا حنيفة رحمه الله تعالى كان يقول لا ضمان عليه في السن لأنه قد كان له أن ينزع يده من فيه وقد بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن رجلاً عض

(١) انظر جامع الأصول لابن الأثير ص ١٥٧ جزء ٥ .

(٢) انظر المسوق على الشرح الكبير ص ٢١٣ جزء ٤ .

(٣) انظر ص ١١٠ الزيلعي جزء ٣ ومن شهر على المسلمين شيئاً فوجب قتله ولا شيء بقتله لقوله عليه الصلاة والسلام من شهر على المسلمين شيئاً فقه أبطل دمه ولأن دفع الضرر واجب فوجب عليهم قتله إذا لم يمكن دفعه إلا به ولا يجب على القاتل شيء لأنه صار باغياً بذلك وكذا إذا شهر على رجل سلاحاً فقتله أو قتله غيره دفعاً عنه فلا يجب بقتله شيء لما بينا ولا يختلف بين أن يكون بالليل أو بالنهار . في المصر أو خارج المصر لأن السلاح لا يلبث « من البث : الإبطاء والتأخر » وإن شهر عليه عصاً فقتلك إن كان ليلاً أو نهاراً خارج المصر لأنه لا يلحقه الغوث بالليل ولا في خارج المصر فكان له دفعه بالقتل بخلاف ما إذا كان في المصر نهاراً كما في السيف .

يد رجل فانزعه يده من فيه فنزع ثنيته فأبطلها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال أبعض أحدكم أخاه عض التحل . وكان ابن أبي ليلى يقول هو ضامن للدية السن وهما يتفقان فيما سوى ذلك مما يجئ في الجسد سواء في الضمان . قال الشافعي رحمه الله : وإذا عض الرجل يد الرجل أو رجله أو بعض جسده فانزعه العضوض ما عض منه من فم العاض فمقط بعض ثغره أو كله فلا شيء عليه لأنه كان للمعضوض أن ينزع يده من فم العاض ولم يكن متعدداً بالإنزاع فيضمن وقد قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في مثل هذا<sup>(١)</sup>.

كذلك من نظر في بيت إنسان من ثقب أو شق باب أو نحوه فقطعنه صاحب الدار بخشبة أو رماه بخصاة فقلع عينه يضمنها (عند الحنفية) . وعن الشافعي وأحمد لا يضمنها لما روى أبو هريرة رضى الله عنه عليه الصلاة والسلام قال لو أن رجلاً اطلع عليك بغير إذن فحلفته بخصاة فقات عينه لم يكن عليك جناح . ويحتج الحنفية على رأيهم بقوله عليه الصلاة والسلام في العين نصف الدية وهو عام ولأن مجرد النظر لا يبيع الجنابة عليه كما لو نظر من الباب المفتوح وكما لو دخل في بيته ونظر فيه ونال من امرأته ما دون الفرج لم يجز قلع عينه<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup>.

ولكن ما الحكم إذا تجاوز المدافع حق الدفاع .

الظاهر في الشريعة أن المدافع يكون مسئولاً عن فعله . جاء في تبين

الحقائق للزيلعي .

«إذا شهر رجل على رجل سلاحاً فضربه الشاهر وانصرف ثم أن المضروب وهو المشهور عليه ضرب الضارب وهو الشاهر فقتله فعليه

---

(١) انظر ص ١٣٨ الأم للشافعي .

(٢) انظر ص ١١٠ حاشية الثعلبي جزء ٥ .

(٣) انظر ص ٥٠ ، ٥١ من الطرق الحكيمة « في الصحيح من حديث أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم من اطلع في بيت قوم بغير إذنتهم ففقدوا عينه فلا دية له ولا قصاص » .

القصاص لأن الشاهر لما انصرف بعد الضرب عاد معصوماً كما كان وحل دمه كان باعتبار شهره فلا حاجة إلى قتله لاندفاع شره بدونه فعادت عصمته فاذا قتله بعد ذلك فقد قتل شخصاً معصوماً ظلماً فيجب القصاص . ومن دخل عليه غيره ليلاً فأخرج السرقة فاتبعه فقتله فلا شيء عليه لقوله صلى الله عليه وسلم قاتل دون مالك أى لأجل مالك . ولأن له أن يمنعه بالقتل ابتداء فكذا له أن يسترده به انتهاء إذا لم يقدر على أخذه منه إلا به ولو علم أنه أو صاحبه عليه يطرح ماله فقتله مع ذلك يجب القصاص عليه لأنه قتله بغير حق وهو بمنزلة المغضوب منه إذا قتل الغاصب حيث يجب عليه القصاص لأنه يقدر على دفعه بالاستمئانة بالمسلمين والقاضى فلا تسقط عصمته بخلاف السارق والذي لا يتدفع بالصياح<sup>(١)</sup>.

وقد تعرض الفقهاء للكلام في موت من يمزره الإمام واختلفوا في هل يضمن أو لا يضمن .

أرهب عمر بن الخطاب امرأة فأخصمت بطنها فألقت جنيناً ميتاً فشاور فيه علياً . وحمل دية جنينها ، واختلف في محل دية التعزير . فقيل تكون على عاقلة وعلى الأمر ، وقيل تكون في بيت المال . فأما الكفارة ففي ماله إن قيل إن الدية على عاقلة ، وإن قيل إن الدية في بيت المال ففي محل الكفارة وجهان أحدهما في ماله والثاني في بيت المال .

وهكذا المعلم إذا ضرب صبيّاً أدباً معهوداً في العرف فأفصى إلى قتله ضمن دية على عاقلة والكفارة في ماله . ويجوز للزوج ضرب زوجته إذا نشزت عنه فإن تلفت من ضربه ضمن ديتها على عاقلة إلا أن يتعمد قتلها فيقادحها<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر ص ١١١ الزيلعي جزء ٥ .

(٢) انظر الملوذي ص ٢٢٩ ، وانظر أبو يعل ص ٢٦٦ « والتعزير لا يوجب ضمان ما حدث عنه من التلف » . وكذلك المعلم إذا ضرب صبيّاً أدباً معهوداً في العرف فأفصى إلى تلمه ، وكذلك الزوج إذا ضرب زوجته عند النشوز وتلفت فلا ضمان عليه . وقد نص على ذلك في رواية حل أبي طالب وقد سئل : هل بين المرأة وزوجها قصاص ؟ فقال : إذا كان في أدبـ

ما يرجع إلى المجنى عليه :

أولاً : العصمة والتقوم :

١ - العصمة : وهو أن يكون المقتول معصوماً فلا دية في قتل الحربى والباغى لفقد العصمة فأما الإسلام فليس من شرائط وجوب الدية لا من جانب القاتل ولا من جانب المقتول فتجب الدية سواء كان القاتل أو المقتول مسلماً أو ذمياً أو حربياً مستأثماً وكذلك العقل والبلوغ فتجب الدية في مال الصبي والمجنون والأصل فيه قوله سبحانه : « ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا » ولا خلاف في أنه إذا قتل ذمياً أو حربياً مستأثماً تجب الدية لقوله تبارك وتعالى : « فان كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله » .

٢ - التقوم : أن يكون المقتول متقوماً وعلى هذا يبنى أن الحربى إذا أسلم في دار الحرب فلم يهاجر إلينا فقتله مسلم أو ذى خطأ أنه لا تجب الدية عند الحنفية خلافاً للشافعى ومبنى الخلاف أن التقوم بدار الإسلام أو بالإسلام .

ثانياً : أن تترك الجناية أثراً في المجنى عليه :

اختلف الفقهاء في ذلك روى عن أبي حنيفة أنه إن شج رجلاً فالتحم ولم يبق أثر ضرب فجرح فبرأ وذهب أثره فلا أرش وقال أبو يوسف عليه أرش الأثم وهو حكومة عدل . وقال محمد عليه أجر الطبيب لأن ذلك لزمه بفعله فكانه أخذ ذلك من ماله وأعطاه للطبيب وفي شرح الطحاوى فسر قول

« يضربها فلا » وكذلك نقل بكر بن محمد في الرجل يضرب امرأته فيكسر يدعا أو رجلها ، أو يعقروا على وجه الأدب فلا قصاص عليه . وذكر أبو بكر الخازن في كتاب الأدب فقال : « إذا ضرب المعلم الصبيان ضرباً غير مبرح وكان ذلك ثلاثاً فليس بضامن » على قياس هذا الأب إذا أدب ابنه . ( ١ ) انظر في القدر الواجب دفعه للمستأنن والذي في هذه الأحوال ( مدونة الإمام مالك ص ٢٧٩ ) الأم للشافعى ص ٢٩١ جزء ٧ للزيلعى جزء ٥ ص ١٢٨ .

أبى يوسف أرش الأكم بأجرة الطيب والمداواة فعلى هذا لا خلاف بين أبى  
أبى يوسف وعمر بن الخطاب رحمهما الله . وحجة أبو حنيفة أن مجرد الأكم لا يوجب  
شيئاً لأنه لا قيمة لمجرد الأكم . ألا ترى أن من ضرب إنساناً ضرباً من غير  
جرح لا يجب عليه شيء من الأكر وكذا لو شتمه شيئاً يؤلم قلبه لا يضمن  
شيئاً<sup>(١)</sup> . وليس معنى هذا أن الجاني هنا يفلت من العقاب بل يجب في حقه  
التعزير .

### ما تؤخذ منه الدية :

اختلف الفقهاء فقالوا يجب الدية في :

(أولاً) ثلاثة أجناس : هى الإبل والذهب والفضة . وهو قول أبى حنيفة  
وهى مائة من الإبل أو ألف دينار ذهب أو عشرة آلاف درهم من الفضة .

(ثانياً) ستة أجناس : الإبل والذهب والفضة والبقر والغنم والحمل فقد  
ثبت أنه ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قضى بأن من قتل خطأ  
فديته مائة من الإبل ثلاثون بنت مخاض وثلاثون بنت لبون وثلاثون حقة  
وعشرة بنى لبون ذكر .

وقد روى عمر بن الخطاب عن أبيه عن جده قال : « كانت قيمة الدية  
على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانمائة دينار أو ثمانية آلاف درهم  
ودية أهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلمين . قال فكان ذلك كذلك  
حتى استخلف عمر رحمه الله فقام خطيباً فقال : ألا إن الإبل قد غلت ،  
قال فقرضها عمر على أهل الذهب ألف دينار وعلى أهل الورق اثني عشر  
ألف وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاة ألفي شاة وعلى أهل الحمل

---

(١) انظر التزيلي جزء ٥ ص ١٣٨ ، وبدائع الصنائع جزء ٢ ص ٣١٦ وانظر ص ١٠٦  
جزء ٢ متلاحره فيقوم مبعداً لهذا الأثر ثم منه فقدور التفاضل بين القيمتين هو حكومة العدل »



ماتى حاة . قال وترك دية أهل الذمة لم يرفعها فيما رفع من الدية (١) ، (٢) .

### مقدار الواجب في كل جنس :

يختلف مقدار الواجب في كل جنس باختلاف ذكورة المقتول أو أنوثته فان كان ذكراً فلا خلاف في أن الواجب بقتله من الإبل مائة لقوله عليه الصلاة والسلام في النفس المؤمنة مائة من الإبل ولا خلاف أيضاً في أن الواجب من الذهب ألف دينار .

أما إن كان المقتول أنثى فدية المرأة على النصف من دية الرجل لإجماع الصحابة رضى الله عنهم فانه روى عن سيدنا عمر وسيدنا علي وابن مسعود وزيد بن ثابت أنهم قالوا في دية المرأة أنها على النصف من دية الرجل ولم يقل أنه أنكر عليهم أحد فيكون إجماعاً ولأن المرأة في ميراثها وشهادتها على النصف من الرجل (٣) .

وعن الشافعى : قال أهل المدينة عقل المرأة كعقل الرجل إلى ثلث الدية فأصبغها كأصبغها وسنّها كسنّها وموضعتها كموضعتها ومثقلتها كمثقلتها فإذا كان الثلث أو أكثر من الثلث كان على النصف . قال محمد بن الحسن : وقد روى الذى قاله أهل المدينة عن زيد بن ثابت قال يستوى الرجل والمرأة في العقل إلى الثلث ثم النصف فيما بقى وأخبرنا أبو حنيفة رحمه الله عن حماد عن إبراهيم عن زيد بن ثابت أنه قال يستوى الرجل والمرأة في العقل إلى الثلث

---

(١) انظر في الموضوع تاريخ الفقه الإسلامى للدكتور يوسف موسى جزء ١ ، وانظر في تفصيل ذلك ص ٢٨٨ جزء ٢ الجصاص .

(٢) راجع ابن الأثير جزء ٥ ص ١٦٧ روى أبو داود والبيهقى عن عمرو بن شعيب رحمه الله عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوم دية الخطأ على أهل القرى أربعين ديناراً أو عشرين من الورق ، ويقومها على أئمان الأبل إذا غلت ، رفع في تيسبها ، وإذا حاجت رخصت . وبلغت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين أربعين ديناراً إلى ثمانمائة دينار وعشرين من الورق ثمانية آلاف درهم . قال وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على أهل البقر بمائتي بقرة ومن كان دية عقله في الشاة فأثنا شاة . . . إلخ .

(٣) انظر البنايع جزء ٧ ص ٢٥٥ .

ثم النصف فيما بقي وأخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم أنه قال قول علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه في هذا أحب إلى من قول زيد وأخبرنا محمد بن أبان عن حماد عن إبراهيم عن عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنهما أنهما قالَا عقل المرأة على النصف من دية الرجل في النفس وفيما دونها فقد اجتمع عمر وعلي على هذا فليس ينبغي أن يؤخذ بغيره ، وما يستدل به على صواب قول عمر وعلي أن المرأة إذا قطعت أصبعها خطأ وجب على قاطعها في قول أهل المدينة عشر دية الرجل فإن قطع أصبعين وجب عليه عشرة الدية ، فإن قطع ثلاثة أصابع وجب عليه ثلاثة أعشار الدية ، فإن قطع أربع أصابع وجب عليه عشرة الدية ، فإذا عطلت الجراحة قل العقل<sup>(١)</sup>.

روى الإمام مالك في الموطأ أن ربيعة بن أبي عبد الرحمن (ربيعه الرأي) قال : سألت سعيد بن المسيب : كم في أصبع المرأة ؟ فقال عشر من الإبل . فقلت : كم في أصبعين ؟ قال عشرون من الإبل ، فقلت كم في ثلاث ؟ فقال ثلاثون من الإبل فقلت : كم في أربع ؟ قال عشرون من الإبل ؟ فقلت : حين عظم جرحها واشتدت مصيبتها نقص عقلها : فقال سعيد : أعراق أنت ؟ فقلت : بل عالم متثبت أو جاهل متعلم ، فقال سعيد : هي السنة يابن أخى .

وقال الشافعي السنة إذا أطلقت يراد بها سنة النبي صلى الله عليه وسلم . وروى أن كبار الصحابة رضي الله عنهم أفتوا بخلافه ولو كان سنة النبي صلى الله عليه وسلم ما خالفوه وقوله سنة محمول على أنه سنة زيد لأنه لم يرو إلا عنه موقوفاً ولا هذا يؤدي إلى المحال وهو ما إذا كان ألمها أشد ومصائبها

---

(١) انظر من ٢٨٢ الأم الجزء السابع ويفهم منه أن الشافعي قال بالرأين « وقد كنا نقول به على هذا المعنى ثم زفقت عنه وأسأل الله تعالى الخيرة من قبل أنا قد نجد منهم من يقول السنة ثم لا نجد لقوله السنة نفاذاً بأنهم عن النبي صلى الله عليه وسلم فالقياس أولى فيها : على النصف من عقل الرجل ولا يثبت عن زيد كتيوته عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

أكثر أن يقل أرشها . وحكمة الشارع تنشأ من ذلك فلا يجوز نسبه إليه لأن من المحال أن تكون الجناية لا توجب شيئاً شرعاً وأقبح منه أن تسقط ما وجب بغيرها .

### الجناية على النفس وما رويها عن غير محمد :

إذا وجبت الدية بنفس القتل الخطأ أو شبه العمد تتحملها العاقلة وعاقلة الشخص قبيلته التي هو منها . وإذا وجبت بغير ذلك وجبت في مال القاتل فلا تعقل العاقلة الصلح ولا الإقرار ولا العمد .

فإذا تعدد العضو الذي تمكن فيه المائلة وأصيب بعض منه فالدية تجب بنسبة ما أصيب وتسمى في هذه الحالة أرشاً ومن ثم يجب نصف الدية في اليد الواحدة ، وربها في أحد أشعار العين الأربعة والعشر في الأصبع ونصف العشر في السن<sup>(١)</sup>.

(١) في النفس والمارن والسان والذكر والحشفة والعقل والسبع والبصر والشم والقوق والحية إن لم تنبت وشعر الرأس واليدين والشفتين والحاجبين والرجلين والأذنين والأظفار ويدي المرأة الدية ، والأصل فيه ما روى عن سعيد بن المسيب أنه عليه الصلاة والسلام قال في النفس الدية وفي السان الدية وفي المارن الدية ومثله ذكر عليه الصلاة والسلام في الكتاب الذي كتبه لعمرو ابن حزم فالنفس الوارد في البعض يكون وارداً في الباقي دلالة لأنه في معناه والأصل في الأعضاء أنه إذا قوت جنس منفعة على الكال أو أزال جبالاً مقصوداً في الأدنى على الكال يجب كل الدية لأن فيه إتلاف للنفس من وجه ملحق بالاتلاف من كل وجه في الأدنى . دليله ما رويته من الحديث . والأعضاء إن خسة أنواع : فمنها ما هو أفراد ومنها ما هو مزدوج ومنها ما هو أرباع ومنها ما هو أثمان ومنها ما يزيد على ذلك ففي كل واحد من الأفراد تجب الدية وفي كل نوع من المزدوج والأرباع والأثمان كذلك فإذا ثبت هذا فنقول في الأنف الدية لأنه أزال الجبال على الكال وهو مقصود وكذلك إذا قطع المارن وهو ما دون قبة الأنف وهو ما لأن منه أو قطع الأربعة وهو طرف الأنف أو قطع المارن مع القبة ولا يزيد على دية واحدة لأن الكال عضو واحد ولأن فيه تقوية لمنفعة على الكال فإن منفعة الأنف أن تجتمع الروائح في قبة الأنف لتصل إلى الدماغ وذلك يقوت بقطع المارن وكذا إذا قطع السان لفوات منفعة مقصودة وهو التلطف فإن الأدنى يمتاز به عن سائر الحيوان به من الله تعالى علينا بقوله : « خلق الإنسان عليه البيان » وهذا لأنه لا يقدر على إقامة مصالحه إلا بإتيانهم غيره أغراضه وذلك يفوت بقطعه ، وكذا تجب الدية بقطع بعضه إذا امتنع عن الكلام لأن الدية تجب لتفويت المنفعة لا لتفويت صورة الآلة وقد حصل بالاتمتاع من

## الجنابة على ما لا تمكن فيه الممانعة عمداً أو غير عمد :

وتجب هنا حكومة العدل فالجزاء متروك تقديره للقاضي . ويخلص من ذلك أن حكومة العدل في المسئولية التصديرية تعدل التعزير في المسئولية الجنائية سواء كان التعزير في حقوق الله أو في حقوق العبد وذلك من حيث السلطة التقديرية الموكولة للقاضي . ويخلص من ذلك أيضاً أن حكومة العدل

= للكلام ولو قدر على التكلم ببعض الحروف دون البعض تقسم الدية على عدد الحروف ، وقيل على عدد الحروف التي تتعلق باللسان وهي التاء والتاء والجيم والدال والذال والراء والزاي والسين والشين والصاد والفساد والقواء والفاء واللام والنون والياء فإصاب الفالث يلزمه ولا مدخل للحروف الحلقية ، وهي الهززة والمهاء والمين والنين والماء والهاء ولا الشفوية وهي الهاء والميم والواو . وقيل إن قدر على أكثرها تجب حكومة عدل لحصول الإفهام مع الاختلاف وإن عجز عن أداء الأكثر تجب كل الدية لأن الظاهر أنه لا يحصل منه الإفهام والأصل فيه ما روى عن علي رضي الله عنه أنه قسم الدية على الحروف فأقدر عليه من الحروف أسقط بحسابه من الدية وما لم يقدر عليه أئزمه بحسابه منها . وكذا الذكر لأن فيه منفعة جنة من الوطء والإيلاج واستمسك البول . . إلخ . وكذا في العقل الدية إذا ذهب بالضرب لفوات منفعة الإدراك لأن الإنسان به يمتاز عن غيره من الحيوان وبه ينتفع بنفسه في معاشه ومعاده وفي كل واحد من السمع والبصر والوقوع والشم كالدية لأن لكل واحد منها منفعة مقصودة وقد روى أن عمر بن الخطاب قضى لرجل على رجل بأربع ديات بفسرية واحدة وقمت على رأسه ذهب بها عقله وسمعه وبصره وكلامه وقيل ذهب البصر يعرفه الأصابع فيكون قول رجلين منهم عدلين حجة فيه وقيل يستقبل به الشمس مفتاح البينين فإن دمت عينه علم أنها باقية وإلا فلا ، وقيل يلقي بين يديه حية فإن حرب منها علم أنها لم تذهب وإن لم يهرب فهي ذاهبة ، وطريق معرفة ذهاب السمع أن ينفلق ثم ينطى فإذا أصاب علم أنه لم يذهب وإلا فهو ذاهب وروى عن اسماعيل بن حماد أن امرأة ادعت أنها لا تسمع وتظارعت في مجلس حكمه فاشتغل بالنقضاء عن النظر إليها ثم قال لها فبأية غطى عورتك فاضطربت وتصارعت إلى جميع ثيابها فظهر كذبها - وكذا في البصية وشعر الرأس الدية إذا حلق ولم ينبت لأنه أزال جبالاً على الكلال . وقال مالك والشافعي لا تجب فيه الدية وتجب حكومة العدل لأن ذلك زيادة في الآدميين ولهذا ينمو بعد كمال الخلقة . انظر ص ١٢٩ ، ١٣٠ للزيلي جزء ٥ كذلك انظر جزء ١٠ ص ٣٧٧ المحل لابن حزم .

جاء رجل من مراد إلى شريح القاضي فقال : يا أبا أمية ما تقول في دية الأصابع ؟ قال : سواء في كل أصبع مما هناك عشر من الإبل فجميع الراوى بين إلهاميه وخصميه وقال : يا سبحان الله : سواء ماتان فقال شريح : تتبع ولا تبتدع ، فإنك إن فضل ما أخذت بالأثر . يدك وأذنك في اليد النصف وفي الأذن النصف والأذن يواربها الشعر والفقنوسة والمهامة .

وهي أكثر مرونة من التقصاص والدية والأرض تكاد تنفع مبدئاً عاماً في  
الفقه الإسلامي يقضى بأن العمل غير المشروع الذي يصيب الجسم فيها لا يمكن  
فيه المائلة - ويلتخل في هذا أكثر الجراح والشجاج وأكثر ضروب الأذى  
عمداً كان أو غير عمد ، يوجب التعويض بمقدار متروك تقديره للقاضي<sup>(١)</sup> .  
وحكومة العدل لا تتحملها العاقلة مطلقاً على الصحيح<sup>(٢)</sup> .

### الغناية على الأنثى :

ورد في الشرح الكبير للرددير : « ودية أنثى كل أى أنثى الذى والكتانى  
والمعاهد والحر المسلم كنصفه فدية الحرة المسلمة نصف الحر المسلم وهكذا<sup>(٣)</sup> »

### الغناية على الجنين :

روى أن عمر بن الخطاب استشار أصحاب رسول الله صلى الله عليه  
وسلم عما إذا كان فيهم من يعلم شيئاً في إملاص<sup>(٤)</sup> المرأة فقام المغيرة بن شعبة  
وقال قضى رسول الله فيه بالفرقة عبد أو أمة . فقال له عمر من يشهد معك .  
وفي رواية أنه قال له لا تبرح حتى تجيء بالخروج ( فخرجت فوجدت محمد  
ابن مسلمة فشهد معي بذلك ) .

قال أبو حنيفة رضى الله عنه في الرجل يضرب بطن الأمة فتلقى جنيناً  
ميتاً : إن كان غلاماً ففيه نصف عشر قيمته لو كان حياً وإن كان جارية ففيها  
عشر قيمتها لو كانت حية وقال أهل المدينة فيه عشر قيمة أمه . وقال محمد  
ابن الحسن : كيف فرض أهل المدينة في جنين الأمة الذكر والأنثى شيئاً  
واحداً وإنما فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنين الحرة غرة عبداً

(١) انظر ص ٥٠ من مصادر الحق في الفقه الإسلامي للدكتور عبد الرزاق السنهوري .

(٢) انظر المحسنى على ابن عابدين ص ٤١٠ جزء ٥ .

(٣) انظر حاشية السنوق على الشرح الكبير ص ٢٣٨ جزء ٤ .

(٤) إجماعها .

أو أمة فقدر ذلك بخمسين ديناراً والخمسون من دية الرجل نصف عشر دية  
ومن دية المرأة عشر ديتها<sup>(١)</sup>.

وروى أبو هريرة رضى الله عنه (عن أبي داود والترمذى والنسائى  
والبخارى ومسلم) : اقتتل امرأتان من هذيل ، فرمت إحداهما الأخرى  
بحجر ، فقتلتها وما فى بطنها ، فاختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقضى رسول الله أن دية جنيها غرة عبد أو وليدة ، وقضى بدية المرأة على  
عاقبتها . زاد فى رواية - وورثها ولدها ومن معهم : فقال حمل بن النابغة  
الملقى يا رسول الله كيف أغرم من لا أكل ولا شرب ولا أسهل ؟ فقل ذلك  
يُطْلَقُ<sup>(٢)</sup> . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إنما هذا من إخوان الكهان :  
من أجل سَجَمِهِ الذى سَجِعَ .

### الحجاية على الكتابى

قال الحنفية : لا تختلف دية الذى والحربى والمستأمن فهى كدية المسلم  
وهو قول ابراهيم النخعى والشعبى والزهري . وعلى من قتله من المسلمين  
القتل<sup>(٣)</sup>.

واحتج الحنفية بقوله تعالى : « ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة  
ودية مسلمة إلى أهله إلا أن يصدقوا » إلى قوله : « وإن كان من قوم بينكم  
وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله » .

وروى محمد بن اسحق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس  
قال : لما نزلت « فإن جاءوك فاحكم بينهم » قال كان إذا قتل بنو النضير من  
بنى قريظة قتيلاً أدوا نصف الدية وإذا قتل بنو قريظة من بنى النضير أدوا  
الدية إليهم قال : سوى رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم فى الدية .

---

(١) انظر ص ١٧٠ جامع الأصول لابن الأثير جزء ٥ وانظر الام للإمام الشافعى

جزء ٧ ص ٢٨٢ .

(٢) انظر ص ٢٩٠ جزء ٧ الام للشافعى .

وقال الشافعي : دية اليهودى والنصرانى أربعة آلاف ودية المحموسى ثمانمائة واحتج بحديث رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه جعل دية هؤلاء على هذه المراتب . ولأن الأنوثة لما أثرت في نقصان البدل فهذا أولى<sup>(١)</sup> .  
وقال مالك بن أنس : دية أهل الكتاب على النصف من دية المسلم ودية المحموسى ثمانمائة درهم وديات نسائهم على النصف من ذلك .  
أخرج النسائى أن عمرو بن شعيب رحمه الله روى عن أبيه عن جده أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : عقل أهل الذمة نصف عقل المسلمين وهم اليهود والنصارى<sup>(٢)</sup> .  
وقد جعل معاوية دية الكتابى نصف دية المسلم .

### من تجب عليه الدية

انتهينا عند الكلام في شخصية العقوبة أن تحميل الدية على العاقلة ليس استثناء من شخصية العقوبة لطبيعة الدية نفسها باعتبارها تعويض وعقوبة معاً . فالجاني يتحمل في الشريعة الإسلامية الدية في جنايته العمدية إذا سقط القصاص لأى سبب . فتجب الدية - وهنا في هذه الحالة لا يشاركه أحد في هذا الأداء .  
أما إذا وجبت الدية في غير العمد فإن الجاني لا يتحمل وحده عبء الدية وإنما تشارك معه العاقلة وقد جاء في تبين الحقائق لتزيلي :

(١) بدائع الصنائع جزء ٧ ص ٢٥٠ وانظر ص ٢٩١ جزء ٢ الجصاص .

(٢) انظر جامع الأصول من أحاديث الرسول جزء ٥ ص ١٦٢ لابن الأثير .

وورد في ابن عابدين : والذي والمستأن والمسلم في الدية سواء خلافاً للشافعي وصحح في الجوهرة أنه لا دية في المستأن وأقره في الشرنبلالية لكن بالتسوية جزم في الاختيار وصححه التزيلي جزء ٥ ص ٤٠١ .

وانظر ص ٨٥ المبسوط جزء ٢٦ : وعن أبي بكر وعمر رضى الله عنهما أنهما قالوا دية الذمى مثل دية الحر المسلم وقال عل رضى الله عنه : إنما أعطيناكم الدية وبلغوا الجزية لتكون دماؤهم كدمائنا وأموالهم كأموالنا . وروى عن معمر أنه قال : سألت الزهري عن دية الذمى فقال : مثل دية المسلم .

« والعاقلة من العقل لأنها تعقل الدماء من أن تسفك أى تمسكه . يقال عقل البعير عقلا شده بالعقل . ومنه انعقل لأنه يمنعه عن القباح . والعاقلة الجماعة الذين يعقلون العقل وهو الدية يقال عقلت القتيل : أى أعطيت ديته وعقلت عن القتال أى أدبت عنه ما لزمه من الدية ووجوب الدية على العاقلة الأصل فيه ما صحح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قضى بدية المرأة المقتولة ودية جنيها على عصابة القاتلة . فقال أبو القاتلة المتقاضى عليه : يا رسول الله كيف أغرم من لا صاح ولا استهل ولا شرب ولا أكل فقتل ذلك يطل . فقال صلى الله عليه وسلم : هذا من الكهان . ولأن النفس محترمة فلا وجه إلى إهدارها ولا إيجاب العقوبة على المخطئ لأنه معلوم ومرفوع عنه الخطأ ، وفي إيجاب الكل عليه عقوبة لا فيه بمن إجحافه واستتصاليه فيضم إليه العاقلة تحقيقاً للتخفيف وإنما كانوا أنخص بالضم إليه لأنه إنما يقصر في الاحتراز لقوة فيه لأن الغالب أن الإنسان إنما لا يحترز في أفعاله إذا كان قوياً فكانه لا يبالي بأحد وتلك القوة تحصل بأنصاره غالباً وهم أخطئوا بنصرتهم له لأنها سبب للإقدام على التعدى فقصرُوا بها من حفظه فكانوا أولى بالضم إليه — وقوله كل دية وجبت بنفس القتل يحترز به عما ينقلب مالا بالصلح أو بالشبهة لأن الفعل العمد يوجب العقوبة فلا يستحق التخفيف فلا تتحمل عنه العاقلة — قال رحمه الله (صاحب الكنز) وهى أهل الديوان إن كان القاتل منهم تؤخذ من عطاياهم في ثلاث سنين ، وأهل الديوان أهل الرايات ، وهم الجيش الذين كتبت أسامهم في الديوان وهذا عندنا وقال الشافعى : على أهل العشرة لما رويانا وكان كذلك إلى أيام عمر رضى الله عنه<sup>(١)</sup>.

(١) انظر ص ١٧٧ تبين الحقائق للزليلى جزء ٥ ، وانظر ص ٢٥٥ بدائع الصنائع جزء ٧ الدية الواجبة على القاتل نوعان : نوع يجب عليه في ماله ونوع يجب عليه كله وتتحمل عنه العاقلة بعضه بطريق التماون إذا كان له عاقلة وكل دية وجبت بنفس القتل الخطأ أو بشبه العمد تتضمن العاقلة ولا تغفل الصلح لأن بدل الصلح ما وجب بالقتل بل بعقد الصلح ولا الإقرار لأنها وجبت بالإقرار بالقتل لا بالقتل وإقراره حجة في حقه لا في حق غيره فلا يصدق في حق العاقلة . والعمد والمخطئ إذا قتلا قبل المامد نصف الدية في ماله والمخطئ على عاقلته وهو قول الحنفية —



وإذا كان الواجب ثلث الدية ، أو أقل يجب في سنة وإذا كان أكثر منه يجب في سنتين إلى تمام الثلاثين ثم إذا كان أكثر منه إلى تمام الدية يجب في ثلاث سنين لأن جميع الدية في ثلاث سنين فيكون كل ثلث في سنة ضرورة والواجب على القاتل كالواجب على العاقلة حتى يجب في ثلاث سنين . وقال الشافعي ما وجب على القاتل في ماله يكون حالاً لأن التأجيل للتخفيف لتحمل العاقلة فلا يلتحق به العمد المحض .

فان لم تنسح القبيلة لذلك ضم إليهم أقرب القبائل نسباً على ترتيب العصابات والقاتل كأحدهم لأنه هو القاتل فلا معنى لإخراجه وقد أخذت بغيره به وقال الشافعي رحمه الله : لا يجب على القاتل شيء من الدية لأنه معلور ، ولهذا فلا يجب عليه الكل فكنا البعض .

وكل دية وجبت من غير صلح فهي في ثلاث سنين وروى أشعث عن الشعبي والحكم عن إبراهيم قالاً : أول من فرض العطاء عمر بن الخطاب وفرض فيه الدية كاملة في ثلاث سنين وثلثي الدية في سنتين والنصف في سنتين وما دون ذلك في عامه<sup>(١)</sup> .

### الكفارة

يجب الدية في القتل الخطأ كما يجب فيه الكفارة علماً بأنها لا تجب على الكافر والمجنون والصبي لأن الكفار غير مخاطبين بشرائع هي عبادات والكفارة عبادة والصبي والمجنون لا مخاطب بالشرائع أصلاً .

---

= وعنه النبي والفقهاء والشافعي .

وقال ابن القاسم عن مالك هي حل العاقلة وهو آخر قول مالك قال ابن القاسم ولو قطع بين رجل ولا يمين له كانت دية اليد في ماله ولا تحملها العاقلة وقال الأوزاعي هو في مال الجاني فان لم يبلغ ذلك ماله حل حل عاقلة وكذلك إذا قتلت المرأة زوجها متصلة ولها منه أولاد فديته في ماله خاصة فان لم يبلغ ذلك ماله حل حل عاقلة .

(١) انظر ص ١٧٨ تبين الحقائق لزيلي جزء ٥ وانظر ص ٢٧٤ جزء ٢ الجصاص .

وانظر ص ٢٥٦ من بدائع الصنائع جزء ٧ .

قال الله تعالى : « ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة » إلى قوله تعالى « فإن كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة » .  
وستنكلم فيما بعد عن الكفارة باعتبارها عقوبة خاصة :

### القصاص

تكلمنا في القصاص والدية عن الحكم في قتل النفس الذى علم قاتلها فأما النفس التى لم يعلم قاتلها فقد وضعت لها الشريعة حكماً مانعاً للجريمة ومرشداً عن الفاعل وهو وجوب القصاص والدية عند أغلب الفقهاء وعند مالك القسامة والقصاص . والقسامة فى اللغة تستعمل بمعنى الحسن والجمال وفى عرف الشرع تستعمل فى اليمين بالله تعالى بسبب مخصوص وعذر مخصوص وعلى شخص مخصوص وهو المدعى عليه على وجه مخصوص وهو أن يقول خمسون من أهل المحلة إذا وجد قتيل فيها ، بالله ما قتلناه ولا علمنا له قاتلاً فإذا حلفوا يغرمون الدية وهذا عند الحنفية وعند مالك إن كان هناك لوث يستحلف الأولياء خمسين يميناً ، فإذا حلفوا يقتص من المدعى عليه ، وتفسير اللوث عنده أن يكون هناك علامة القتل من واحد بعينه ، أو يكون هناك عداوة ظاهرة . .  
وقال الشافعى إن كان هناك لوث<sup>(١)</sup> أى عداوة ظاهرة وكان بين دخوله المحلة وبين وجده قتيلاً مدة يسيرة يقال للولى عين القاتل فإن عين القاتل يقال للولى احلف خمسين يميناً فإن حلف فله قولان : فى قول يقتل القاتل الذى عينه كما قال مالك رحمه الله وفى قول يغرمه الدية فإن عدم أحد هذين الشرطين اللذين ذكرناهما يحلف أهل المحلة فإذا حلفوا لا شيء عليهم كما فى سائر الدعاوى .

روى عن زياد بن أبى مرجم أنه قال : جاء رجل إلى النبى صلى الله عليه

---

(١) اللوث البينة الضعيفة غير الكاملة . وروى من أحسن أن اللوث هو العداوة الظاهرة بين القاتل والمدعى عليه وأنظر ص ٤٠ جزء ١٠ المضى ، وأنظر ص ٢٩٩ جزء ٢ الجصاص .

وسلم فقال : يا رسول الله إني وجدت أخى قتيلا في بئر فلان فقال عليه الصلاة والسلام : اجمع منهم خمسين فيحلفون بالله ما قتلوه ولا علموا له قاتلا . فقال : يا رسول الله ليس لي من أخى إلا هذا ؟ فقال بل لك مائة من الإبل ، فدل الحديث على وجوب القسامة على المدعى عليهم وهم أهل المحلة لا على المدعى . وعلى وجوب الدية عليهم مع القسامة<sup>(١)</sup>.

### فخاصا : الكفارة

على كل قاتل نفس ضمن ديتها سواء كان عامداً أو خاطئاً الكفارة ، والكفارة هي عتق رقبة مؤمنة . سليمة من العيوب المضرة بالعمل فإن أعسر بها صام شهرين متتابعين . فإن عجز عنها فهل يقتل إلى الإطعام ؟ على وجهين أحدهما يطعم ستين مسكيناً . والثاني لا شيء عليه<sup>(٢)</sup>.

وقد تكون الكفارة عند الخنث في اليمين وفي إفساد الاحرام والصيام والوطء في الظهار .

### الكفارة في عامة القتل :

ويشترط في هذه الحالة شروط :

١ - بعضها يرجع إلى القاتل .

٢ - بعضها يرجع إلى المقتول .

١ - أما الذي يرجع إلى القاتل فالإسلام والعقل والبلوغ فلا تجب الكفارة على الكافر والمجنون والصبي لأن الكفار غير مخاطبين بشرائع هي عبادات والكفارة عبادة والصبي والمجنون لا مخاطبان بالشرائع أصلا .

(١) انظر ص ٢٨٦ جزء ٧ بدائع الصنائع .

(٢) انظر ص ٢٦٢ التفاضي أبو يمل - وعند أبي حنيفة لا كفارة في قتل العمد ، ويرى مالك أنها تجب على الصبي والمجنون .

٢- وأما الذى يرجع إلى المتقول فهو أن يكون معصوماً فلا تجب بقتل الحربي والباغى لعدم العصمة . وأما كونه مسلماً فليس بشرط فتجب سواء كان مسلماً أو ذمياً أو مستأثماً وسواء كان مسلماً أسلم في دار الإسلام أو في دار الحرب ولم يهاجر إلينا لقوله تعالى : « ومن قتل مؤمناً خطأ فتحرير رقبة مؤمنة » إلى قوله تعالى « فان كان من قوم عدو لكم وهو مؤمن فتحرير رقبة مؤمنة وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله وتحرير رقبة مؤمنة . فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين توبة من الله »<sup>(١)</sup> . والمشهور عند الحنابلة أنه لا كفارة في قتل العمد وبذلك قال الثوري ومالك وأصحاب الرأي .

وعن أحمد رواية أخرى أنه تجب فيه الكفارة وحكى ذلك عن الزهري وهو قول الشافعي لما روى والله بن الأسقع قال : « أتينا النبي صلى الله عليه وسلم بصاحب لنا قد أوجب بالقتل فقال اعتقوا عنه رقبة يعق الله تعالى بكل عضو منها عضواً منه من النار » ولأنها إذا وجبت في قتل الخطأ ففي العمد أولى لأنه أعظم إثماً وأكبر جرمًا وحاجته إلى تكفير ذنبه أعظم<sup>(٢)</sup> .

ويجب أن نعلم أن الكفارة الواجبة في كل نوع من أنواع الجزاء التي توجب الكفارة ليست واحدة وهي تختلف في النوع والمقدار وطريقة الأداء باختلاف الجريمة .

### الكفارة في إفساد الأعيان

اتفق على أن المفسد للحج إما من الأفعال المأمور بها فترك الأركان التي هي شرط في صحته على اختلافهم فيما هو ركن إما ليس بركن من التروك المنهي عنها كالجماع . وإن كان اختلفوا في الوقت الذي إذا وقع فيه الجماع كان مفسداً للحج ، فأما إجماعهم على إفساد الجماع للحج فلقوله سبحانه :

(١) سورة النساء (٩٢) .

(٢) أنظر ص ٤٠ جزء ١٠ المنى .

« فن فرض فيهن الحج فلا رث ولا فسوق ولا جلدال في الحج »  
واتفقوا على أن من وطئ قبل الوقوف بعرفه فقد أفسد حججه وكذلك من  
وطئ من المعتمرين قبل أن يطوف ويسعى . واختلفوا في فساد الحج بالوطء  
بعد الوقوف بعرفة وقبل رمي جمرة العقبة وبعد رمي الجمرة وقبل طواف  
الافاضة الذي هو الواجب .

وقد قال الله تعالى في كفارة المتمتع « فن تمتع بالعمرة إلى الحج فما  
استيسر من الهدى . . . إلخ » فلا خلاف في وجوب هذه الكفارة وإنما  
الخلافاً في المتمتع من هو ، وعلى من يجب وما الواجب فيها ، ومتى يجب ،  
ولن يجب . وفي أي مكان يجب . وهي يجب على المتمتع بالعمرة أما الواجب  
فإن الجمهور من العلماء على أن من استيسر من الهدى هو شاة وهو رأى مالك  
وذهب ابن عمر إلى أن اسم الهدى لا ينطلق إلا على الإبل والبقر . وأجمعوا  
أن هذه الكفارة على الترتيب وأن من لم يجد الهدى فعليه الصيام<sup>(١)</sup>.

### الكفارة في افساد الصيام

من يفطر حامداً في رمضان عليه أن يعتق رقبة فإن لم يجد فصيام شهرين  
متتابعين فإن لم يجد فإطعام ستين مسكيناً .

أما من يفطر بجراح متعمداً في رمضان فإن الجمهور على أن الواجب عليه  
القضاء والكفارة لما ثبت من حديث أبي هريرة أنه قال : « جاء رجل إلى  
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هلكت يا رسول الله ، فقال : وما  
أهلكك ؟ قال وقعت على امرأتي في رمضان . قال هل تجد ما تطعم به ستين  
مسكيناً ، قال لا . ثم جلس فأبى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق تمر فقال  
تصدق بهذا ، فقال أعلى أقرر مني فأبى لايتها أهل بيت أحوج إليه منا .  
قال فضحك رسول الله حتى بدت أنياباه ثم قال اذهب فاطعمه أهلك » وقد  
اختلفوا في بعض المواضع : منها هل الإفطار متعمداً بالأكل والشرب حكمه

(١) انظر بداية المجتهد ص ٢٩٧ ، ص ٢٩٨ جزء ٢ .

حكم الإنطار بالجماع في القضاء والكفارة أم لا . ومنها إذا جامع ناسياً ماذا عليه ، ومنها ماذا على المرأة إذا لم تكن مكرهة . ومنها هل الكفارة الواجبة فيه مرتبة أو على التأخير ، ومنها كم المقدار الذي يجب أن يعطى كل مسكين إذا كفر بالإطعام : ومنها هل الكفارة متكررة بتكرار الجماع أم لا . ومنها إذا لزمه الإطعام وكان ممسراً هل يلزمه الإطعام إذا أثرى أم لا<sup>(١)</sup>.

### الكفارة في الحنت في البعير

اتفقوا على أن الكفارة في الإيمان هي الأربعة الأنواع التي ذكر الله في كتابه في قوله تعالى (فكفارته) الآية ، وجمهورهم على أن الخالف إذا حنت بخير بين الثلاثة منها أخصى الإطعام أو الكسوة أو العتق وأنه لا يجوز له الصيام إلا إذا عجز عن هذه الثلاثة لقوله تعالى (فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام) ، إلا ما روى عن ابن عمر أنه كان إذا غلظ البعير أعتق أو كسا وإذا لم يغلظها أطعم ، واختلفوا في سبب مسائل . في مقدار الإطعام لكل واحد من العشرة مساكين وفي جنس الكسوة وعددها وفي اشتراط التتابع في صيام الثلاثة أيام أو عدم اشتراطه : وفي اشتراط العدد في المساكين وفي اشتراط الإسلام والحرية فيهم وفي اشتراط السلامة في الرقبة المعتقة من العيوب وفي اشتراط الإيمان فيها<sup>(٢)</sup>.

### الكفارة في الظهار

الأصل في الظهار الكتاب والسنة ، فالكتاب قوله تعالى ، والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة «الآيات» وأما السنة فحديث خولة بنت مالك بن ثعلبة «قالت ظاهر مني زوجي أوس بن الصامت فبجئت رسول الله صلى الله عليه وسلم أشكوه إليه ورسول الله يجادلني فيه ويقول اتق الله فإنه ابن عمك فما خرجت حتى أنزل الله (قد سمع الله قول

(١) انظر للموضوع ص ٣١١ في بداية المجتهد جزء ١ .

(٢) انظر ص ٣٣٨ في بداية المجتهد جزء ١ .

التي تجادل في زوجها وتشكي إلى الله والله يسمع تحاوركما فقال : ليعتق رقية ، قالت لا يجد . قال : فيصوم شهرين متتابعين . قالت : يا رسول الله إنه شيع كبير ما به من صيام . قال فليطعم ستين مسكيناً ، قالت : ما عنده شيء يتصدق به . قال : فاني سأعينه بعرق من تمر . قالت وأنا أعينه بعرق آخر . قال لقد أحسنت اذهبي فاطمعي عنه ستين مسكيناً » أخرجه أبو داود<sup>(١)</sup> .

والظهار أن يقول الرجل لزوجته أنت على كظهر أمي . واختلفوا إذا ذكر عضواً غير الظهر ، أو ذكر ظهر من تحرم عليه من المحرمات على التأييد غير الأم فقال مالك هو ظاهر . وقال أبو حنيفة يكون بكل عضو يحرم النظر إليه ، وقال آخرون لا يكون ظهاراً إلا بلفظ الظهر .

فاذا قال الرجل ذلك فقد اتفقوا على أن المظاهر يحرم عليه الوطء . واختلفوا فيما دونه من الملامسة فذهب مالك إلى أنه يحرم عليه الجماع وجميع أنواع الاستمتاع مما دونه وقال الشافعي إنما يحرم الظهار الوطء في الفرج فقط وبهذا قال الثوري وأحمد .

وقد اتفقوا على أن كفارة الظهار ثلاثة أنواع إعتاق رقية : أو صيام شهرين ، أو إطعام ستين مسكيناً ، وإنها على الترتيب فالاعتاق أولاً ، فإن لم يمكن فالصيام ، فإن لم يمكن فالإطعام هنا في الحر . واختلفوا في العبد هل يكفر بالعتق أو الإطعام بعد اتفاقهم أن الذي يبدأ به الصيام فإذا عجز عن الصيام جاز له العتق إن أذن له سيده عند (أبو ثور وداود) وأبى ذلك سائر العلماء ، وأما الإطعام فأجازه له مالك إن أطعم بأذن سيده ولم يجز ذلك أبو حنيفة والشافعي ، ومبنى الخلاف في هذه المسألة هل يملك العبد أو لا يملك .

(١) انظر ص ٨٦ جزء ٢ بداية المجتهد . وانظر ص ٥١٤ جزء ٣ أحكام القرآن للجصاص « روى سفیان عن خالد عن أبي قتادة قال كان طلاقهم في الجاهلية الإيلاء والظهار فلما جاء الإسلام جعل الله في الظهار ما جعل فيه ويجعل في الإيلاء ما جعل فيه ، وقال عكرمة : كانت النساء تحرم بالظهار حتى أنزل الله » قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها » .  
« وورث عائشة وأبو العالية أن آية الظهار نزلت في شأن غولة حين طاهر منها زوجها أوس بن الصامت وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بمقت رقية فقال لا أجد فقال الرسول سم شهرين متتابعين قال لو لم أكل في اليوم ثلاث مرات كاد أن يقتل على بصري فأمره بالإطعام . وهذا يدل على بطلان قول من اعتبر العزم على اسكانها ووطئها لأنه لم يسأل عن ذلك » .

## المبحث الثاني العقوبة التبعية

العقوبة التبعية هي التي تلحق المحكوم عليه حتماً في بعض الجرائم ولو لم ينص عليها القاضي في حكمه ، وهي :

١ - عدم الأهلية للشهادة بصفة مطلقة :

قال الله تعالى :

« والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا من بعد ذلك وأصلحوا فإن الله غفور رحيم » .

وعلى هذا يفسق القاذف ولا تقبل شهادته ، فإن تاب زال فسقه وقبلت شهادته قبل الحد وبعبءه<sup>(١)</sup> وقال الماوردي : قال أبو حنيفة تقبل شهادته إن تاب قبل الحد ولا تقبل إن تاب بعبءه . وقال أبو يوسف : وأجمع أصحابنا أن لا يقبل للقاذف شهادة أبداً فإن تاب فتوبته فيما بينه وبين الله تعالى<sup>(٢)</sup> .

وقد ورد في كتاب بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد أن الفقهاء اختلفوا إذا تاب . فقال مالك : تجوز شهادته وبه قال الشافعي وقال أبو حنيفة : لا تجوز شهادته أبداً .

والسبب في اختلافهم : هل الاستثناء يعود إلى الجملة المتقدمة ، أو يعود إلى أقرب مذكور ، وذلك في قوله تعالى « ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم الفاسقون إلا الذين تابوا » فن قال يعود إلى أقرب مذكور قال التوبة ترفع الفسق ولا تقبل شهادته ومن رأى أن الاستثناء يتناول الأمرين جميعاً قال التوبة ترفع الفسق ورد الشهادة وارتضاع الفسق مع رد الشهادة أمر غير مناسب

(١) أنظر أبا يعلى ص ٢٥٤ .

(٢) أنظر ص ١٦٦ الخراج .



في الشرع أى خارج عن الأصول لأن التقسقى متى ارتفع قبلت الشهادة .  
واتفقوا على أن التوبة لا ترفع الحد<sup>(١)</sup>.

٢- الحرمان من الميراث ومن الوصية :

(أ) الحرمان من الميراث :

روى عن سيدنا عمر وسيدنا على رضى الله عنهما أنهما لم يجعلا للقاتل ميراثاً وعن عبيدة السلماني أنه قال لا يرث قاتل بعد صاحب البقرة .  
والأصل في ذلك قوله عليه الصلاة والسلام « ليس للقاتل شيء من الميراث » وقوله : ليس للقاتل ميراث بعد صاحب البقرة .  
وقد اختلفت المذاهب المختلفة في تفاصيل الحرمان وهل القتل المانع من الميراث هو القتل العمد العدوان سواء كان مباشرة أم بالتسبب أم خطأ . ولا نرى داعياً للإفاضة في ذلك .

(ب) الحرمان من الوصية :

والأصل في ذلك قول الرسول « لا وصية لقاتل » وقوله « ليس للقاتل شيء » وقد أفاض الفقهاء كذلك في الخلاف السابق في الميراث حول طبيعة القتل المانع .

جاء في بدائع الصنائع :

« القتل بغير حق جناية عظيمة تستدعي الزجر بأبلغ الوجوه وحرمان الوصية يصلح زاجراً كحرمان الميراث فيثبت ، وسواء كان القتل عمداً أو خطأ لأن القتل الخطأ قتل ، وأنه جاز المؤاخلة عليه عقلاً ، وسواء أوصى له بعد الجناية أو قبلها لأن الوصية إنما تقع تمليكاً بعد الموت فتقع وصية للقاتل تقدمت الجناية أو تأخرت ولا تجوز الوصية لعبد القاتل<sup>(٢)</sup> » .

---

(١) انظر ص ٣٧٠ جزء ٢ بداية المجتهد ونهاية المقتصد لابن رشد ، وأنظر في تفصيل

ذلك ص ٣٣٤ جزء ٣ المجموع .

(٢) انظر جزء ٧ ص ٢٣٩ .

## المبحث الثالث العقوبة التكميلية

العقوبة التكميلية هي عقوبة تترتب على حكم بعقوبة أصلية ولا تلحق المحكوم عليه إلا إذا نص عليها القاضي في حكمه وهي : التغريب وتعليق يد السارق في عنقه بعد القطع .

### ( ١ ) التغريب والنفى

سنتكلم في التغريب عن أمرين :

- ١ - طبيعة التغريب .
- ٢ - الجرائم المعاقب فيها بالتغريب .
  - ( أ ) تغريب الزاني .
  - ( ب ) تغريب قاطع الطريق .
  - ( ج ) تغريب الخنث .
  - ( د ) التغريب للمصلحة العامة .

أولاً : طبيعة التغريب :

التغريب هو النفي والإبعاد ونرى أنه عقوبة تكميلية وإن لم يكن هناك ما يمنع من أن يكون عقوبة أصلية .

والتغريب نفى إلى مسافة تقصر فيها الصلاة لأن ما دون ذلك في حكم الموضع الذي نفى منه فإن انقضت المدة فهو بالخيار بين الإقامة وبين العود إلى موضعه ، وإن رأى الإمام أن ينفيه إلى أبعد من المسافة التي يقصر فيها الصلاة كان له ذلك لأن عمر رضى الله عنه غرب إلى الشام ، وغرب عثمان إلى مصر ، ومدة التغريب سنة ، فإن رأى أن يزيد على سنة لم يجز لأن مدة السنة منصوب عليها والمسافة مجتهد فيها .

وخكى عن أبي هريرة عن علي بن أبي طالب أنه قال : يغرب إلى حيث ينطلق عليه اسم الغربة . وإن كان دون ما تقصر إليه الصلاة لأن القصد تقويمه بالغربة ، وذلك يحصل بدون ما تقصر إليه الصلاة<sup>(١)</sup>.  
واختلف في تغريب المرأة ، ففي مذهب الشافعي أنه لا تغرب المرأة إلا في صحبة مأمونة مع ذى عزم أو امرأة ثقة وإن لم نجد ذا رحم محرم ولا امرأة ثقة تتطوع بالخروج معها استوجر من يخرج معها : ومن أين يستأجر فيه قولان : من الشافعية من قال يستأجر من مالها لأنه حق عليها فكانت مئونة عليها وإن لم يكن لها مال استوجر من بيت المال . ومنهم من قال يستأجر من بيت المال لأنه حق الله عز وجل فكانت من بيت المال . فان لم يكن في بيت المال ما يستأجر به استوجر من مالها<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup>.

### ثانياً : الجرائم المعاقب فيها بالتغريب :

#### ١ - تغريب الزاني :

قال الرسول عليه الصلاة والسلام « خلوا عنى ، خلوا عنى ، قد جعل الله لمن سيلا . البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام والثيب بالثيب جلد مائة والرجم » والحديث رواه مسلم وأصحاب السنن عن عباد بن الصامت ، وقال الرملى حسن صحيح .

واختلف في النفي فقال الحنفية هو حبسه حيث يرى الإمام وروى مثله عن ابراهيم وروى عن ابراهيم رواية أخرى وهو أن نفيه طلبه . وقال مالك ينفى إلى بلد آخر غير البلد الذى يستحق فيه العقوبة فيحبس هناك . وقال مجاهد وغيره هو أن يطلب الإمام الحد عليه حتى يخرج عن دار الإسلام<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر ص ٢٧١ المذهب جزء ٢ .

(٢) انظر ص ٥٠٠ جزء ٢ الجصاص .

(٣) انظر ص ٢٧١ جزء ٢ المذهب .

(٤) وفي المتن جزء ١٦ ص ٣٧ : قلت أرايت إذا زنيا حل ينفيان جميعاً ؛ الجارية

والنفي في قول مالك أم لا نفي حل للنساء في قول مالك وهل يفرق بينهما في النفي بنفى هذا إلى -

أما العبد فقال الماوردي : واختلف في تغريب من زنى منهم ، فقليل لا يغرب لما فيه من إضرار بسيده وهو قوله مالك . وقيل يغرب عاماً كاملاً كالحر وظاهر مذهب الشافعي أنه يغرب لقوله عز وجل « فاعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب » ولأنه حق يتبعض فوجب على العبد كالجملد ، فإذا قلنا أنه يغرب ففي قدره قولان أحدهما أنه يغرب سنة لأنها مدة مقدرة بالشرع فاستوى فيها الحر والعبد .

والثالث أنه يغرب نصف سنة للآية ولأنه حد يتبعض فكان العبد فيه على النصف من الحر كالجملد<sup>(١)</sup>.

موضع هذا إل موضع آخر يدل يسجنان في الموضع الذي ينبغي أن إليه في قول مالك أم لا . قال : قال مالك لا نفى على النساء ولا على العبد ولا تغريب . قلنا فهل يسجن النفي في الموضع الذي ينفي إليه في قول مالك . قال نعم يسجن ولو لا أنه يسجن للنسب في البلاد . قال : وقال مالك لا ينفي إلا زان أو محارب ويسجنان جميعاً في الموضع الذي ينبغي أن إليه ، يحبس الزاني سنة والمحارب حتى تعرف له توبة .

(١) انظر ص ٣٩ جزء ٧ بدائع الصنائع ، وانظر المصنف ص ١٧٤ جزء .  
« رأى ابن قدامة أن التغريب واجب بالنسبة للمرأة وقول مالك يخالف عموم الخبر والقياس لأن ما كان حداً في الرجل يكون حداً في المرأة كسائر الحدود . وقول مالك فيها يقع في أصح الأقوال وأعدلها وعموم الخبر مخصوص بخبر النهي عن سفر المرأة بنهر محرم ، والقياس على سائر الحدود لا يصح لأنه يستوي فيه الرجل والمرأة في الضرر الحاصل بها بخلاف هذا الحد ويمكن قلب هذا القياس بأنه حد فلا تزداد فيه المرأة على ما على الرجل كسائر الحدود » .

و ص ١٣٥ ، ١٣٦ المصنف : « ويغرب البكر الزاني حولا كاملاً فإن عاد قبل مضى الحول أعيد تغريبه حتى يكمل الحول مسافراً ، ويغرب الرجل إلى مسافة القصر لأن ما دونها في حكم الحضر بدليل أنه لا يثبت في حقه أحكام المسافرين ولا يستيج شيئاً من رخصهم . فإما المرأة فإن يخرج معها محرماً نفيت إلى مسافة القصر وإن لم يخرج معها محرماً فقد نقل عن أحمد أنها تقرب إلى دون مسافة القصر لتقرب من أهلها فيحفظوها ويحتمل كلام أحمد أن لا يشترط في التغريب مسافة القصر فإنه قال في رواية الأثرم : ينفي من عمله إلى محل غيره . وقال أبو ثور وابن المنذر لو نفى إلى قرية أخرى بينهما ميل أو أقل جاز ، وقال إسحق : يجوز أن ينفي من مصر إلى مصر ونحوه . قال ابن أبي ليلى لأن النفي ورد مطلقاً غير مقيد فيتناول أقل ما يقع عليه الاسم ، والقصر يسمى سفرًا ويجوز فيه التيمم والتمتعة على الراسلة ولا يحبس في البلد الذي نفى إليه ، وبهذا قال الشافعي وقال مالك يحبس .

ولنا أنه زيادة لم يرد بها الشرع فلا تشرع كالتزادة على العام .

ومع ذلك فقد منع أبو حنيفة تغريب الزاني اقتصاداً على جلدته<sup>(١)</sup>،  
واحجج الحنفية على ذلك بقوله عز وجل : «الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد  
منهما مائة جلدة» والاستدلال به من وجهين :

١- إن الله عز وجل أمر بجلد الزانية والزاني ولم يذكر التغريب فن  
أوجبه فقد زاد على كتاب الله والزيادة عليه نسخ ولا يجوز نسخ النص  
بغير الواحد .

٢- التغريب تعريض للمتغرب على الزنا لأنه ما دام في بلده يتمتع عن  
العشائر والمعارف حياء منهم وبالتغريب يزول هذا المعنى فيخلو الداعى من  
الموانع فيقدم عليه .

وفعل الصحابة محمول على أنهم رأوا ذلك مصلحة على طريق التعزير  
ألا يرى أنه روى عن سيدنا عمر رضي الله عنه أنه نفى رجلاً فلفح بالروم  
فقال لا أنفى بعدها أبداً ، وعن سيدنا علي رضي الله عنه أنه قال كفى بالنفى  
فتنة فدل أن فعلهم كان على طريق التعزير ونحن نقول به إن للامام أن ينفي  
إن رأى المصلحة في التغريب ويكون النفي تعزيراً لا حداً .

#### (ب) تغريب قاطع الطريق :

قال الله تعالى : «إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في

البلد التي غلب فيها لظلمة أن يخرجهم من تلك البلد» وإن زنى في البلد الذي غلب فيه ظلمة منه إلى غير  
البلد التي غلب فيها لظلمة لأن الأمر بالتغريب يتناول من حيث كان ولاه قد أنس بالبلد الذي سكنه فيبعد  
عنه إلى بلد آخر وإن طلب من كل بلد من بلاد الإسلام نفى عنه بدخول دار الحرب وفيه تعريض  
له على الكفر وجعله حرباً علينا فهذا لا يجوز ، وعن التنفسي في رواية أخرى أنه يحبس حتى  
يحدث توبة وفيه نفى عن وجه الأرض وخروج من الدنيا كما أنشد بعض المفسرين :  
خرجتنا من الدنيا ونحن من أهلها      فلتنا من الأحياء فيها ولا الموق  
إذا جاعنا السجان يوماً لحاجة      صعبنا وقتنا جاء هذا من الدنيا

(١) أنظر ص ١٧٤ جزء ٣ القرطبي .

قال في النهاية المراد بالتغريب الحبس قال الشاعر :

ومن يمكن أمسى بالندبة رحله      فإني وقصارهما لغريب

أي محبوس وهو أحسن وأسكن للفتنة ولإلى في نهاية ابن الأثير : التغريب النفي عن البلد  
الذي وقعت فيه الجناية وليس في كتب اللغة ما يؤيد ما ذكره القرطبي .

الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض » .

وقد اختلف أهل التأويل في تفسير هذا على أربعة أقوال .  
أحدها : أنه إبعادهم من بلاد الإسلام إلى بلاد الشرك وهذا قول مالك بن أنس والحسن وقتادة والزهرى .

والثاني : أنه إخراجهم من مدينة إلى أخرى وهذا قول عمر بن عبد العزيز رحمه الله وسعيد بن جبيرة .

والثالث : أنه الحبس وهو قول أبي حنيفة ومالك .

والرابع : وهو أن يطلبوا لإقامة الحدود عليهم فيعذبوا وهذا قول ابن عباس والشافعي<sup>(١)</sup> .

وقد قيل أنه لا ينفي إلا من لم يأخذ المال ولا قتل وقال قوم بل الإمام غير فيهم على الإطلاق وسواء قتل أو لم يقتل أخذ المال أو لم يأخذه<sup>(٢)</sup> .

### (ج) تغريب المخذن :

قال أحمد رحمه الله في المخذن في رواية المروزي : « حكمه أنه ينفي » .  
وقال في رواية إسماعيل وقد سئل عن التغريب في الحرير - قال لا « إلا في الزنا والمخذن » ونفيه مقلد بما دون الخول ولو بيوم لثلاث يصير مساوياً لتغريب الزنا<sup>(٣)</sup> .

---

(١) انظر من ٩٩ الماردي وجاء في ص ٩٥ جزء ٧ البدائع « الثاني » في قوله تبارك وتعالى « أو ينفوا من الأرض » قد اختلف فيه أهل التأويل . قال بعضهم المراد منه وينفوا من الأرض بلا هزة قبل الواو ومعناه وينفوا من الأرض بالقتل والصلب إذ هو النفي من وجه الأرض حقيقة . وقيل نفيه أنه يطرد حتى يخرج من دار الإسلام وهو قول الحسن . وعن إبراهيم التيمي رحمه الله في رواية أن نفيه طلبه به وقال الشافعي أنه يطلب في كل بلد والقولان لا يصحان لأنه إن طلب في البلد الثاني قطع الطريق ونفى عنه فقد أبقي ضرره .

(٢) انظر من ٢٦٣ أبو يعلى .

(٣) انظر من ٣٨١ بداية المجتهد جزء ٢ .

وقد نفى عليه الصلاة والسلام الخنث<sup>(١)</sup>.

وقد قيل في هذا الصدد : نفى عمر بن الخطاب لنصر بن حجاج وكان غلاماً صبيحاً يفتن به النساء والجمال لا يوجب النفي ولكن فعل ذلك لمصلحة وآها فان الثلام قال له ما ذنبي يا أمير المؤمنين فقال له لا ذنب لك وإنما الذنب لي حيث أظهر دار الهجرة منك فنفاه والتحق بالروم فحلف ألا ينفي أحداً أبداً بعد هذا .

ولنا في ذلك رأى وضحتاه عند الكلام في التعزير للمصلحة العامة في غير المحصية .

#### (د) التغريب للمصلحة العامة :

يجوز للمشرع أن يفرض عقوبة التغريب على جرائم تمس المصلحة العامة خلاف ما ذكرنا من جرائم .

وقد نفى عمر بن الخطاب معنى بن زائدة عند ما اصطنع خائناً على نقش خاتم بيت المال وأخذ بهذه الوسيلة منه مالا ، وذلك بعد ما عاقبه بالضرب وحجسه<sup>(٢)</sup>.

#### ٢ - تعليق يد السارق في رقبته بعد القطع :

قال أبو يوسف :

حدثنا الأعمش عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه قال : كنت قاعداً عند علي رضي الله عنه فجاء رجل فقال : يا أمير المؤمنين إني قد سرقت ، فأنهره ثم عاد الثانية فقال : إني قد سرقت ، فقال علي رضي الله عنه : قد شهدت على نفسك شهادة تامة . قال فأمر به فقطعت يده ، قال : وأنا رأيتها معلقة في عنقه<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر من ١٧٤ الزيلعي جزء ٣ ص ١٣٦ فتح للقيدر جزء ٧ .

(٢) انظر المنقذ جزء ١٠ ص ٣٤٨ .

(٣) انظر من ٦٩ الخراج .

سئل فضالة بن عبيد عن تعليق اليد في العتق للسارق أمن السنة هو ؟  
قال : أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بسارق فقطعت يده ثم أمر بها فعلقت  
في عتقه رواه أصحاب السنن بسند حسن . وورد في المهلب :  
« وإذا قطع فالسنة أن يعلق العضو في عتقه ساعة » (١) .  
فالعقوبة الأصلية هي القطع . أما العقوبة التكميلية فهي تعليق اليد المقطوعة  
في عتق السارق حتى يعرف الناس جميعاً أن هذا قد سرق فيكون عبرة  
لغيره .

---

(١) انظر ص ٢٨٣ جزء ٢ المهلب .



## الفصل الثاني

### التقسيم المادى للعقوبة

عند ما نهج نهج الفقه الغربى فى تقسيم العقوبة نستطيع أن نقول إن العقوبة فى الإسلام تنقسم من هذه الناحية إلى أقسام ثلاثة :

١ - العقوبات البدنية .

٢ - العقوبات المالية للحرية .

٣ - العقوبات النفسية .

ونتكلم عن كل قسم من هذه الأقسام فى مبحث خاص .

### المبحث الأول

#### العقوبات البدنية

العقوبات البدنية هى التى تحدث أثراً فى الجانى يؤلم بدنه ، ونستطيع أن نقسم العقوبات البدنية فى الشرع الإسلامى إلى الأقسام الآتية :

١ - الجلد .

٢ - الضرب .

٣ - الرجم .

٤ - الصلب .

٥ - القتل .

٦ - القطع .

أولاً : الجلد :

وردت عقوبة الجلد بنص الكتاب بالنسبة لجريمى الزنى والتلفذ وبالإجماع بالنسبة لجريمة الشرب .

وقد تعرضت هذه العقوبة منذ القديم لمناقشات عديدة فتارة تقرر فى التشريعات الوضعية وتارة تلغى ثم تعاد ثانية .

ولا تزال هذه العقوبة مطبقة في إنجلترا ويلجأ إليها في الولايات المتحدة كوسيلة لتأديب المسجونين . وقد اقترح إدخالها في فرنسا للمعاقبة على أعمال التعدي الشديد التي تقع على الأشخاص . وذكر تأييداً لهذا الاقتراح أن العادات قد تطورت تطوراً عريضاً وصارت طبقات العامة تلجأ إلى القوة والعنف لحسم المنازعات وأن الإجرام قد تغير مظهره فأصبح أعظم شدة وأكثر حدة من ذي قبل . ولا وسيلة لتوطيد الأمن إلا بإعادة العقوبات البدنية . ويعارض بعضهم في إدخال هذه العقوبات لسببين :

١- أولها النفور من الألم البدني .

٢- الثاني الاحترام الواجب نحو شخص الإنسان .

ولكن يرد على ذلك بأن الأمر الجوهري الذي يمتاز به العقوبات البدنية هو أنها موجهة إلى حساسة الجاني المادية إذ الخوف من ألم الضرب هو أول ما يحشاه المجرمون ولا سيما الخطرون منهم فيجب الاستفادة من ذلك في إرهابهم . أما الشعور بالاحترام الإنساني فمن المؤسف حقاً الإنقاص منه عند من يكون قابلاً للإحساس به ، ولهذا السبب يجب عدم تعميم العقوبات البدنية حتى لا تصبح قاعلة للعقاب ، بل يجب من جهة قصر استعمالها على المجرمين الذين لا يتأثرون بغيرها من أنواع العقوبات سواء في ذلك الأحداث منهم والبالغون - ويجب من جهة أخرى إحاطة استعمال الضرب بما يكفل سلامة الجاني وصحته ، ولذا يقول بعض الجنائيين بتخصيص عقوبة الجلد للسكاري والفاسقين ومرتكبي أعمال النهب وكسر الأسوار وإتلاف المزروعات وقتل المواشي . وعلى العموم كل من يرتكبون جرائم لها صبغة القسوة أو عدم المبالاة<sup>(١)</sup> .

ولا تزال هذه العقوبة مقررة في قانون الأحكام العسكرية وإنما فرض لتوقيعها جملة قيود .

---

(١) انظر ص ٥٢ الموسوعة الجنائية جزء ٥ لجنتى بك عبد الملك .

١- أن توقع بمعرفة المجالس العسكرية ولا تزيد في هذه الحالة عن ٥٠ جلدة .

٢- إذا وقعت بطريقة إيجازية فتتدرج من ٥ - ١٥ جلدة بصفة شخصية لبعض القادة ، وخاصة ذوى الرتب الكبيرة الذين يقدرون المسئولية .  
٣- أن يحضر طبيب أثناء الجلد لملاحظة درجة لياقة المسجون الطبية .

### المجلد فى القسريع الاسلامى :

وردت عقوبة الجلد بنص الكتاب بالنسبة لجريمتى الزنى والقذف والإجتماع بالنسبة لجرعة الشرب .

قال الله تعالى : « الزانية والزانى فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا تأخذكم بها رأفة فى دين الله » .  
وقال تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة » .

وفد قال أبو يوسف :

يضرب الزانى فى إزار . ويضرب الشارب فى إزار ، ويضرب القاذف وعليه ثيابه ، إلا أن يكون عليه فرو فينتزع عنه قال : وحديثنا ليث عن مجاهد . وحديثنا مغيرة عن إبراهيم قالأ : يضرب القاذف وعليه ثيابه . وحديثنا مطرف عن الشعبي قال يضرب القاذف وعليه ثيابه إلا أن يكون عليه فرو أو قباء محشو فينتزع عنه حتى يجد مس الضرب . قال وحديثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قال : أما الزانى فتتخلع عنه ثيابه ويضرب فى إزار وتلا « ولا تأخذكم بهما رأفة فى دين الله » قال : وكذلك الشارب يضرب فى إزار<sup>(١)</sup> .

وأشد الحدود ضرباً حد الزنا ثم حد الشرب ثم حد القذف لأن جنابة الزنا أعظم من جنابة الشرب والقذف . أما من جنابة القذف فلا شك فيه

(١) انظر من ١٦٦ الخراج لأبى يوسف .

لأن القذف نسبة إلى الزنا فكانت دون حقيقة الزنا وأما من جنابة الشرب فلأن قبح الزنا ثبت شرعاً وعقلاً وحرمة نفس الشرب ثبتت شرعاً لا عقلاً ، ولعلنا كان الزنا حراماً في الأديان كلها .

ورد في أحكام القرآن للجصاص :

« وإما جعلوا ضرب القاذف أخف الضرب لأن القاذف جائز أن يكون صادقاً في قذفه وأن له شهوداً على ذلك والشهود مندوبون إلى السر على الزاني فلما وجب عليه الحد لقصور الشهود عن الشهادة وذلك يوجب تخفيف الضرب .

ومن جهة أخرى أن القاذف قد غلظت عليه العقوبة في إبطال شهادته فغير جائز التغليظ عليه من جهة شدة الضرب فان قيل روى سفيان بن عيينه قال : سمعت سعد بن إبراهيم يقول للزهري إن أهل العراق يقولون إن القاذف لا يضرب ضرباً شديداً ولقد حدثني أبي أن أمه أم كلثوم أمرت بشاه فسلخت حين جلد أبو بكره فالبسته مسكها فهل كان ذلك إلا من ضرب شديد . قيل له هذا لا يدل على شدة الضرب لأنه جائز أن يؤثر في البدن الضرب الخفيف على حسب ما يصادف من رقة البشرة ففعلت ذلك إشفاقاً عليه (١) .

قال المرغناني عند الكلام على الحد في الزنا :

يأمر الإمام بضربه بسوط لا ثمرة فيه ضرباً متوسطاً لأن علياً رضي الله عنه لما أراد أن يقيم الحد كسر ثمرته ، والمتوسط بين المبرح وغير المولم لإقضاء

---

(١) انظر ص ٣٢٠ جزء ٣ الجصاص وما قبلها .

ولا تأخذكم بها رافة في دين الله . روى عن الحسن وعطاء ومجاهد وأبي عمار قالوا في تعليل الحدود لا في شدة الضرب وروى عن عبيد الله بن عمر أن جارية لابن عمر زنت ف ضرب رجلها وأحسب قال وظهرها فقال : فقلت لا تأخذكم بها رافة في دين الله . قال يا بني ورايتني أخذتني بها رافة . إن الله تعالى لم يأمرني أن أقتلها ولا أن أجعل جلعها في رأسها وقد أوجعت حيث ضربت

الأول إلى الهلاك وخلو الثاني عن المقصود وهو الانزجار . وتزرع ثيابه عنه ، معناه دون الإزار لأن رضى الله عنه كان يأمر بالتجريد في الحدود ولأن التجريد أبلغ في إيصال الألم إليه .

وهذا الحد مبناه على الشدة في الضرب . وفي نزع الإزار كشف العورة فيتوقاه ويفرق الضرب على أعضائه لأن الجمع في عضو واحد قد يفضى إلى التلف والحد زاجر لا متلف إلا رأسه ووجهه وفرجه لقوله عليه الصلاة والسلام للذى أمره بضرب الحد اتق الوجه والمناكير ولأن الفرجة مقتل والرأس يجمع الحواس وكذا الوجه وهو يجمع الحواس أيضاً فلا يؤمن فوات شيء منها بالضرب وذلك إهلاك معنى فلا يشرع حداً<sup>(١)</sup> .

وأسنده عن ابن مسعود « لا يخل في هذه الأمة تجريد ولا مد » . وقال أبو يوسف رحمه الله يضرب الرأس أيضاً ورجع إليه وإنما يضرب سوطاً لقول أبى بكر اضربوا الرأس فإن فيه شيطاناً ، قلنا تأويله أنه قال ذلك فيمن أبيع قتله ، ويقال إنه ورد في حربي كان من دعاة الكفر والإهلاك فيه مستحق<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر ص ١٢٦ فتح القدير الجزء ٤ . وقال الكمال بن الهمام المراد بأن لا ثمة له أى لا عقدة له . ويترك عنه ثيابه إلا الإزار ليستر عورته وبه قال مالك وقال الشافعي وأحمد : يترك عليه قميص أو قميصان ، انظر ١٢٧ ، ١٢٨ فتح القدير .

(٢) انظر المدونة الكبرى ص ١٥ جزء ١٦ . قلت أيجرد الرجل في الحدود والتكال حتى يكشف ظهره بغير ثوب في قول مالك قال : نعم . كذلك قال مالك : وأما المرأة فلا تجرد . قلت : فهل تضرب الأمة وعليها قميصان . قال مالك : لا تجرد المرأة فإن كان من ثيابها ما ألفت عليها ما يدفع الجلد منها أو يكون عليها من الثياب ما يدفع الجلد فإن ذلك في قول مالك ينزع وما كان غير ذلك فلا ينزع .

قلت : أرايت جلد حد الزنا في البكر وجلد حد شرب الخمر وجلد حد القرية أين يضرب في قول مالك - هل الظهر وحده أم على جميع الأعضاء . قال : بل على الظهر ولا يعرف مالك الأعضاء . ص ٣٦ جزء ١٦ من المدونة .

قال : وقال مالك : يجرد الرجل في الحدود وفي التكال ويقتد - قال مالك لا يقام ولا يمد وتجلد المرأة ولا تجرد . وتقدم ، قال : وقال مالك : وقد كان بمض الأئمة يحمل قفّة تجعل فيها المرأة فرأيت مالكا يصعبه ذلك ص ٤٣ جزء ١٦ من المدونة . قلت لابن القاسم : أى الحدود أشد ضرباً في قول مالك الزانى أم الشارب أم حد القرية . قال : قال مالك : ضربه كلهم سواء . =

ويضرب في الحدود كلها قائماً غير مملود لقول على رضى الله عنه يضرب الرجال في الحدود قياماً والنساء قعوداً ولأن مبنى إقامة الحد على التشهير والقيام أبلغ فيه . فان امتنع الرجل ولم يقف ويصبر لا بأس بربطه على اسطوانة أو بمسك .

وقال الباقى : لا بأس أن يشدوه بسارية ونحوها ولا ينزع من المرأة ثيابها إلا القرو والحشو لأن في تجريدها كشف العورة والقرو والحشو بمنعان وصول الأكم إلى المضروب والستر حاصل بلونهما فيزعلان وتضرب جالسة لأنه أستر لها .

وقال أبو يوسف : ضرب ابن أبي ليلى المرأة القاذفة قائمة فخطأه أبو حنيفة وقال الثورى لا يجرد الرجل ولا يمد وتضرب المرأة قاعدة والرجل قائماً<sup>(١)</sup>.

#### ثانياً : الضرب :

يعبرون في الفقه الإسلامى عن الجلد في غير الحد بالضرب ويتكلمون عن الضرب في التعزير فيزولون فيه على حسب المقة في مقدار الضرب وبحسب الرتبة في الاتهان والصيانة<sup>(٢)</sup> وأكثر ما ينتهى إليه الضرب في التعزير معتبر بالجرم فان كان الذنب في التعريض بالزنا روعى ما كان فيه فان أصاب منها

---

قال : وقال مالك : ويضرب في هذا كله ضرباً غير مبرح ضرباً بين الضربين ليس بالموجع ولا بالغيبض من ٤٨ جزء ١٦ . قلت : رأيت الضرب والتعزير هل يرفع يده أو يضم عضده إلى جنبه في قول مالك . قال : قد أشعرتك أن مالكا قال : ضرباً غير مبرح ولا أدى ما رفع اليد ولا ضم العضد إلى جنبه ولم أسمع من مالكا فيه شيئاً .

(١) انظر المتوسط جزء ٩ ص ٧٣ .

(٢) من الناس من ينجبر بالسبب ومنهم من لا ينجبر إلا بالكثير وذكر في النهاية التعزير على مراتب تنزير الأشراف وهم العلماء والمعلوية بالإعلام وهو أن يقول له القاضى بلغنى أنك تفعل كذا وتعزير الأشراف وهم الأمراء والعلقاتين بالإعلام والجبر والحبس وتعزير الأغصنة بهذا كله والضرب (٢٠٨ جزء ٣ التزيلي) .

بوطء دون الفرج ضرب تسعة وتسعين سوطاً إن كان حراً وإن كان عبداً تسعة وأربعين سوطاً لينقص عن أكثر الحدود .

وفد اختلف في أكثر ما ينهى إليه الضرب في التعزير فظاهر مذهب الشافعي أن أكثره في الحر تسعة وثلاثون سوطاً ، لينقص عن أقل الحدود في الخمر . فلا يبلغ بالحر أربعين وبالعبء عشرين قال أبو حنيفة : أكثر التعزير تسعة وثلاثون سوطاً في الحر والعبء وقال أبو يوسف أكثره خمسة وسبعون وقال مالك لا حد لأكثره . ويجوز أن يتجاوز به أكثر الحدود . وقال أبو عبدالله الزبيري تعزير كل ذنب مستنبط من حده المشروع فيه وأعله خمسة وسبعون ، يقصر به عن حد القلف بخمسة أسواط فإن كان الذنب في التعزير بالزنا روعي منه ما كان<sup>(١)</sup>.

ويرى بعض فقهاء الإسلام أنه يجب أن يضرب في الجرائم التي في جنسها الحد ولم يجب لفقد شرط من شروطه<sup>(٢)</sup>.

وقد ورد في الزيلعي : وأقل الضرب ثلاثة وهكذا ذكر القدوري فكأنه يرى أن مادونها لا يقع به الجزع وليس كذلك بل يختلف ذلك باختلاف الأشخاص فلا معنى لتقديره مع حصول المقصود بدونه فيكون مفوضاً إلى رأى القاضي بقدر ما يرى المصلحة فيه على ما بينا<sup>(٣)</sup>.

ويستحب أن يأمر الإمام بعض الناس بمشاهدة تنفيذ هذا الحد . قال تعالى : « وليشهد عليهما طائفة من المؤمنين » .

وقد اختلف في عدد هذه الطائفة فعن ابن عباس واحد وبه قال أحمد

---

(١) قال أحمد في رواية ابن منصور : في رجل وجد مع امرأة في خانها قال هل يجلد مائة وهل مذهبنا لا يجلد وعليه تعزير والتعزير دون عشرة جلدات وقال في رواية أخرى : إذا قال الرجل : يا مراي يا شارب الخمر يا عدو الله ، يا خائن ، يا ظالم ، يا كذاب عليه في هذا كله أدب والأدب من ثلاثة إلى عشرة .

(٢) انظر في الموضوع . البائع جزء ٧ ص ٦٤ ، رسالة التعزير ص ٢٧٢ ، كتاب التشريع الجنائي الإسلامي ص ٦٩٤ .

(٣) انظر الزيلعي جزء ٣ ص ٢٧ .

وقال عطاء وسمي اثنان وقال الزهري ثلاثة وقال الحسن البصري عشرة وعن الشافعي ومالك أربعة<sup>(١)</sup>.

### كيفية الضرب في التعزير :

يقولون إن أشد الضرب هو في التعزير واختلفوا في المراد بالشدة . قال : بعضهم أريد بها الشدة من حيث الجمع وهي أن يجمع الضربات فيه على عضو واحد ولا يفرق بخلاف الحدود وقال بعضهم المراد منها الشدة في نفس الضرب وهو الإيلام ثم كان أشد الضرب لوجهين :

أحدهما أنه شرع للزجر المحض ليس فيه معنى تكفير الذنب بخلاف الحدود فإن معنى الزجر فيها يشعر به معنى التكفير للذنب . قال عليه الصلاة والسلام : الحدود كفارات لأهلها ، فإذا تمحض التعزير للزجر فلا شك أن الأشد أنزجر فكان في تحصيل ما شرع له أبلغ .

والثاني أنه قد نقص عن عدد الضربات فيه فلو لم يشدد في الضرب لا يحصل المقصود منه وهو الزجر<sup>(٢)</sup>،<sup>(٣)</sup>.

### ثالثاً : الرجم :

الرجم هو قتل الزاني المحصن رمياً بالحجارة أو ما قام مقامها ، وهو حد مشروع في حق المحصن ثابت بالسنة إلا على قول الخوارج فإنهم قالوا :

(١) أنظر من ٦٣ الدور الحكماء جزء ٢ ، وأنظر من ٣٢٥ جزء ٣ الجصاص . وأنظر من ٢٨٥ جزء ٤ اللبوق .

(٢) أنظر من ٦٥ جزء ٧ بدائع الصنائع . وأنظر من ٣٢٠ جزء ٣ الجصاص .

(٣) أنظر من ٢١٠ الزيلعي جزء ثالث .

والضرب التعزير لأنه جرى فيه التخفيف من حيث العدد فلا يخفف من حيث الوصف كيلا يؤدي إلى فوات المقصود وهو الأتراجار ويتفق الموضع الذي تنقضي في الحدود . وروى عن أبي يوسف أنه تضرب فيه الظهر والالية فقط ، ثم ذكر في « حدود » الأصل تقرير التعزير على الأعضاء وفي (أثرية) الأصل يضرب في موضع واحد وليس في المسئلة اختلاف رواية وإنما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع .



الجلد للبكر والثيب لقوله تعالى : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منها مائة جلدة » وقالوا : لا يجوز ترك كتاب الله الثابت بطريق القطع والتعيين لأخبار آحاد يجوز الكذب فيها ولأن هذا يفضي إلى نسخ الكتاب بالسنة وهو غير جائز .

وفي الحديث المشهور المروي عن عثمان وعائشة وأبي هريرة وابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بأحدى ثلاث : الثيب الزاني ، والنفس بالنفس ، والتارك لدينه المفارق للجماعة » . ولا شك في رجم عمرو وعلى رضي الله عنهما<sup>(١)</sup>.

وروى الموطأ والبخاري ومسلم والترمذي وأبو داود عن عبد الله بن عباس قال : سمعت عمر وهو على منبر رسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب ويقول : إن الله بعث محمداً بالحق وأنزل عليه الكتاب . فكان مما أنزل عليه آية الرجم . فقرأناها ووعيناه . ورجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده . فأخشي إن طال بالناس زمن أن يقول قائل : ما نجد الرجم في كتاب الله . فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله في كتابه . فإن الرجم في كتاب الله حتى على من زنا إذا أحصن من الرجال والنساء وإذا قامت البينة أو كان الحمل أو الاعتراف وأيم الله لولا أن يقول الناس زاد في كتاب الله لكتبها . وقد أراد عمر بأية الرجم الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة . وهذا مما نسخ لفظه وبقي حكمه . وقد وقع نسخ حكم دون اللفظ وقد وقع نسخهما جميعاً . فما نسخ لفظه ليس له حكم القرآن في تحريمه على الجنب ، ونحوه ذلك . وفي ترك الصحابة كتابة هذه الآية دلالة ظاهرة على أن المتسوخ لا يكتب في المصحف وفي إعلان عمر بالرجم وهو على المنبر وسكوت الصحابة وغيرهم من الحاضرين عن مخالفته بالإنكار دليل على ثبوت الرجم<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر ص ١٢٢ جزء ٤ فتح القدير . قال صلى الله عليه وسلم . خلوا عن خلوا عن قد جعل الله من سيلا البكر بالبكر . جلد مائة ونفى سنة والثيب بالثيب جلد مائة والرجم رواه الترمذي ومسلم .

(٢) انظر التتوي جزء ١١ ص ١٩١ ، انظر ابن الأثير جزء ٤ ص ٢٦١ وانظر ما وضعناه في هذا الكتاب بالتفصيل في كلام عمر وفي حقوة الرجم .

وقال أبو يوسف : ينبغي أن يبدأ بالرجم الشهود ثم الإمام ثم الناس \*  
فأما الرجل فلا يحفر له وأما المرأة فيحفر لها إلى السرة وهكذا حدثنا يحيى  
ابن سعيد عن مجالد عن عامر أن علياً رضي الله عنه رجم امرأة فحفر لها إلى  
السرة . قال عامر : أنا شهدت ذلك وقد بلغنا أن النبي صلى الله عليه وسلم  
لما أئتمه الغامدية وأقرت عنده بالزنا أمر بها فحفر لها إلى الصدر وأمر الناس  
فرجموها ، ثم أمر بها فصلى عليها ودفنت أما إذا كان هناك إقرار فالإمام هو  
الذي يبدأ بالرجم ثم الناس (١).

وقد وضح ذلك المرغناني في الهداية قال : ويخرج إلى أرض فضاء  
ويبتدئ الشهود برجمه ثم الإمام ثم الناس كذا روى عن علي رضي الله عنه  
ولأن الشاهد قد يتجاسر على الأداء ثم يستعظم المباشرة فيرجع فكان في بداءته  
احتمال للدوء . وقال الشافعي رحمه الله لا تشترط بداءته اعتباراً بالجلد . قلنا  
كل أحد لا يحسن الجلد فرعاً يقع مهلكاً والاهلاك غير مستحق ولا كذلك  
الرجم لأنه إتلاف فإن امتنع الشهود عن الابتداء سقط الحد وكذا إذا ماتوا أو  
غابوا في ظاهر الرواية لنوات الشرط وإن كان مقراً ابتداء الإمام ثم الناس (٢)،  
وهناك رواية عن أبي يوسف أن بداءة الشهود مستحبة لا مستحقة فإذا  
امتنعوا أو غابوا أو ماتوا بقيم الإمام الحد .

ولو كان أحدهم مقطوع اليدين أو مريضاً لا يستطيع الرمي وحذروا يرى  
القاضي (٣) ويستحب لكل من رجم أن يقصد القتل لأنه المقصود ولأنه تيسير  
عليه إلا أن يكون ذا رحم محرم منه فلا يقصده ويكتفى بغيره فيه .

(١) انظر ص ١٦٣ الخراج .

(٢) انظر فتح القدير ص ١٢٣ ، ١٢٤ جزء ٤ .

(٣) قال سمي شلبى « أقول في المبسوط وعن أبي يوسف قال : يؤمر الشهود بالبداية  
إذا كانوا حاضرين حتى إذا امتنعوا لا يقام الرجم فإذا ماتوا أو غابوا يقام الرجم هنا لأنه قد  
تمت البداية بهم بسبب لا يلحقهم فيه تهمة فلا يمتنع إقامة الرجم كما لو كانوا مقطوعي الأيدي أو  
مريضاً أو عاجزين عن الحضور بخلاف ما لو امتنعوا لأنهم صاروا متهمين بذلك . ولكننا نقول  
حين كانوا مقطوعي الأيدي في الابتداء لم يستحق للبداية بهم القتل فأما هنا فقد استحق البداية بهم =

وإذا رجم الزاني بالينة حُفرت له بئر عند وجهه ينزل فيها إلى وسطه  
تتمعه عن الحرب فإن حرب أتبع ورجم حتى يموت ، وإن رجم بإقراره لم تخفف  
له ، وإن حرب لا يقبع .

ومخفر للمرأة في الرجم لأنه عليه الصلاة والسلام حفر للغامدية إلى  
ثلاثين<sup>(١)</sup> وحفر على رضى الله عنه لشراحة الهمدانية<sup>(٢)</sup>.

ويصف النظارة إلى ثلاثة صفوف كصفوف الصلاة كلما رجم صف  
تنحوا للآخر .

== لتيسر ذلك عند الحكم فإذا تعلم ذلك بالموت أو التوبة لا يقام الحد كما لو تعلموا باستنابهم ، وكتبنا  
نقول حين كانوا مقطوعى الأيدي في الابتداء لم يستحق البداية بهم للتستر ، فلما هنا فقد استحق  
البداية بهم لتيسر ذلك عند الحكم فإذا تعلم ذلك بالموت أو التوبة لا يقام الحد كما لو تعلموا باستنابهم .  
وروى عن محمد لو كان الشهود مقطوعى الأيدي أو مرضى لا يستطيعون الرمي فإن الإمام يرمي  
ثم الناس لأن فوائد البداية باعتبار قدر ظاهري لا يورث تهمة بخلاف الموت والتوبة لأنه من الجائز  
أنه لو كان حياً فمرغى عليه الرمي يمتنع من ذلك . انظر ص ١٢٤ فتح القدير جزء ٤ . وانظر  
ص ٥١ جزء ٩ الميسر : حيث ذكر الحكمة من بداية الرجم بمعرفة الشهود وهي الاحتمال لبدء  
الحد لأن الإنسان قد يحترق على أداء الشهادة كاذباً ثم إذا زال الأمر إلى مباشرة القتل يمتنع  
من ذلك .

(١) والثلاثة بفتح ثاء والواو ثقف الرجل ، أو لم التبيين والحمدانية منسوبة لحدان  
حي من العرب - قال حل :

فلو كنت يوبأ على باب جنة لقلت لحدان ادخل بسلام  
انظر ص ١٢٩ التكاليف بن الهمام ، وانظر ص ١٤٨ جزء ٨ النشرة للترقي : قبل يحضر  
الشهود عليه دون المقر لأنه إن حرب ترك وقد حفر الرسول للغامدية دون مائل إلى صدرها .

(٢) انظر ص ٤١ جزء ١٦ من المدونة الكبرى :  
وفى رأى أنه لا يحفر للرجل . قلت : هل ذكر لكم مالك أن الإمام يبدأ برجم ثم الناس إذا  
كان إقرار أو حبل . فإذا كانت البينة بالشهود ثم الإمام ثم الناس قال لم يكن مالك يحرف هذا  
وقال مالك : يأمر الإمام برجمه وإثماً للرجم . حد مثل القتل والقطع يأمر الإمام بذلك . قلت :  
فهل يحفر للرجوم في قول مالك . قال : سئل مالك ، فقال : ما سمعت من أحد من مفسى يحد فيه  
سداً أنه يحفر له أو لا يحفر له إلا أن الله أرى أنه لا يحفر له . قال : وقال مالك . وما بذلك  
على ذلك الحديث قال فرأيت الرجل يرمى على المرأة يقبها الحجارة فلو كان في حفرة ما نحق عليها .  
قلت : فهل يربط المرحوم في قول مالك . قال : لم أسمع من مالك فيه شيئاً ولا أرى أن يربط ،  
قلت : فهل يحفر للرجومة في قول مالك أم لا قال لم أسمع من مالك فيه شيئاً وما هي والربط  
إلا سواء .

. ولا يقام رجم في المسجد — وأما العبد فلا يرمم ولكن يجلد خمسين جلدة ولو كان محصناً . وقال داود يرمم كالحر (١).

خرج العبد بقوله تعالى « فلعين نصف ما على المحصنات من العذاب » والرجم لا يتنصف ولا قاتل بالفرق بين الأمة والعبد (٢).

وبعد الرجم والزناة يكفن ويصلى عليه لقوله عليه الصلاة والسلام حين سئل عن غسل ماعز وتكفينه والصلاة عليه : « اصنعوا به كما تصنعون بموتاكم . فلقد تاب توبة لو قسمت على أهل الحجاز لو سمعتم ولقد رأيته ينفخ في أنفاره الجنة » .

ولأنه قتل بحق فلا يسقط به الغسل كالقتل بقصاص بخلاف الشهيد . وصلى رسول الله على الغامدية بعد ما رجمت وكانت أقرت وقال عليه الصلاة والسلام والذي نفسي بيده لقد تاب توبة لو تابها صاحب مكس لغفر له (٣).

### رابعاً : الصلب :

قال الله تعالى : « إنما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فساداً أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الأرض » . فمن قتل وأخذ المال قتل وصلب ، ومن قتل ولم يأخذ المال قتل ولم يصلب ، ومن أخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف ومن أظهر السلاح ولم يأخذ المال عزر ، ولم يقتل ولم يقطع ، وتعييره

(١) انظر من ١٤١ البحر الزخار .

(٢) انظر من ٢٢٦ المهذب للشيرازي جزء ٢ .

إن كان ملكاً لم يرمم وقال أبو ثور إذا أحسن بالزوجة رجم لأنه بعد لا يتجهن فاستوى فيه الحر . والعبد كالقطع في السرقة وهذا خطأ لقوله عز وجل : « فإذا أحسن فإن أتين بفاحشة فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب » فأوجب مع الإحصان خمسين جلدة . ويخالف القطع في السرقة فإنه ليس في السرقة حد غير القطع فلو أيقطناه سقط الحد وفي ذلك فساد وليس كذلك لئلا فإن فيه حداً غير الرجم فإذا أيقطناه لم يسقط الحد .

(٣) انظر من ١٦٨ جزء ٣ الترمذي .

ففيه من بلد إلى بلد ، ومن قرية إلى قرية<sup>(١)</sup>. وقد قال مالك إن من كان منهم قتل وأخذ المال يصلب حياً ثم يطن بالرمح حتى يموت .  
كل ذلك في الصلب كحد من الحدود وزد في عقوبة قطاع الطرق المخاريون وهو ثابت بالكتاب<sup>(٢)</sup>.

أما الصلب كعقوبة تزييرية فلم يرد فيه نص قاطع صريح وإنما قيل إنه يجوز أن يصلب في التزيير حياً فقد صلب رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل على جبل يقال له أبو ناب ولا يمنع إذا صلب أداء الطعام والشراب ولا يمنع من الوضوء للصلاة ويصلى مومياً ويعيد إذا أرسل ولا يتجاوز بصلبه ثلاثة أيام<sup>(٣)</sup>.

#### خامساً : القتل :

تكلمنا عن القتل عند الكلام في القصاص فالنفس بالنفس . كما تكلمنا عن القتل عند ما يرمي الحصن . كذلك في جريمة الخرابة كل هذا وردت به نصوص صريحة من كتاب . أو سنة ولكن المشكلة الكبرى التي لا تزال قائمة

(١) انظر ص ٤١ أبو يعل ، ص ٤٢ .

(٢) ورد في المذهب ص ٢٨٥ إن قتل وأخذ المال قتل وصلب ومن أصحابنا من قال يصلب حياً ويمنع عنه الطعام والشراب حتى يموت وحكى أبو العباس : في التطنين من الشافعي رضي الله عنه أنه قال : يصلب ثلاثاً قبل القتل ولا يعرف هذا للشافعي والدليل على أنه يصلب بعد القتل قوله صلى الله عليه وسلم : « إذا قتلتم فأحسنوا القتلة » وإن كان الزمان بارداً أو مستلماً صلب بعد القتل ثلاثاً وإن كان الحر شديداً وخيف عليه التنوير قبل الثلاث حنط وحسن وكفن وصلب عليه . وقيل : يصلب إلى أن يسيل صديده وهذا خطأ لأن في ذلك تحليل أحكام المروق من التسل والتكليف والصلاة والنفق وإن مات فهل يصلب فيه وسبها أحدهما . وهو قول الشيخ أبي حامد الاسفرائيني رحمه الله أنه لا يصلب لأن الصلب تابع للقتل وقد سقط القتل فبقي الصلب . والثاني : وهو قول شيخنا القاضي أبي الطيب الطبري رحمه الله أن يصلب لأنها حقان فإذا تمز أحدهما لم يسقط الآخر . وكيفية الصلب أن تفرغ خشبة في الأرض ثم يربط عليها خشبة أخرى عرضاً فيسحق قدميه عليها ويربط من أعلاها خشبة أخرى ويربط عليها يديه . ويعلق أي يشق بطنه بربع وقال في الجوهرة ثم يطن بالرمح في ثديه الأيسر ويتنفس بطنه بالرمح إلى أن يموت .

(٣) انظر ص ٢٣٠ الماورق ، ٢٦٧ أبو يعل .

ويختلف فيها الفقهاء هي ما إذا كان للامام أن يقتل في غير حد من حدود الله ؟

لا جدال في أنه ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى معان ثلاث كفر بعد إيمان وزنا بعد إحصان وقتل نفس بغير حق ومع ذلك فقد وردت أحاديث أخرى نص فيها على القتل في غير هذه الحالات الثلاث « من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاقتلوه » . من أتى بيمة فاقتلوه . وقتل شارب الخمر إذا اعتاد ذلك وقتل السارق إذا اعتاد ذلك ومدار البحث في هذا الموضوع هل يجوز القتل سياسة أى القتل للمصلحة العامة ؟

نجد مذهبين متعارضين في ذلك الخصوص .

فهل يجوز أن يبلغ بالتعزير القتل ؟ قال البعض إن التعزير بحسب المصلحة وعلى قدر الجريمة فيجهد فيه ولي الأمر فيجوز قتل الجاسوس المسلم إذا اقتضت المصلحة قتله وهذا قول مالك وبعض أصحاب أحمد وأبى به ابن عقيل وقد ذكر بعض أصحاب الشافعي وأحمد نحو ذلك في قتل الداعية إلى البدعة كالتجهيم والرفض وإنكار القدر .

وقد قيل إن عمر بن عبد العزيز<sup>(١)</sup> قد قتل غيلان القدرى لأنه كان داعية إلى بدعته وهذا مذهب مالك رحمه الله وكذلك قتل من لا يزول فسادة إلا بالقتل وصرح به أصحاب أبي حنيفة في قتل اللوطى إذا أكثر من ذلك تعزيراً وإن كان أبو حنيفة لا يوجب الحد في هذا ولا القصاص في هذا وصاحبا يخالفانه في المسألتين وهما مع جمهور الأمة . والمنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه رضى الله عنهم يوافق القول الأول<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر ص ١٩٦ الطرق الحكيمة لابن القيم .

(٢) انظر ص ٧٩ من السياسة الشرعية لابن تيمية « فالواجب على ولي الأمر أن يأمر بالصلوات المكتوبات جميع من يقدر على أمره ، ويعاقب التارك بإجتماع المسلمين ، وكذلك يقتلون على ترك الزكاة والصيام وغيرها . » وعلى استئصال ما كان من المحرمات الظاهرة للجميع عليها كتنكح ذوات المحارم والفساد في الأرض ونحو ذلك بكل طائفة بمنتهى عن التزام شريعة من شرائع =

فان النبي صلى الله عليه وسلم أمر بجلد الذي وطئ جارية امرأته وقد أحلها له مائة . وأبو بكر وعمر رضي الله عنهما أمرا بجلد من وجد مع امرأة أجنبية في فراش مائة . وعمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب الذي زور عليه خاتمه فأخذ من بيت المال مائة ثم في اليوم التالي مائة ثم في اليوم الثالث مائة وعلى هذا يحمل قول النبي صلى الله عليه وسلم من شرب الخمر فاجلدوه فان عاد فاجلدوه فان عاد في الثالثة أو الرابعة فاقتلوه فأمر بقتله إذا أكثر منه ولو كان ذلك حداً لأمر به في المرة الأولى وأما ضرب المتهم إذا عرف أن المال عنده وقد كتمه وأنكره فيضرب ليقرب به فهذا لا ريب فيه فانه ضرب ليؤدى الواجب الذي يقدر على وفائه كما حدث ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل خيبر على الصفراء والبيضاء . سأل زيد بن شعبة : هم حيي بن أخطب فقال أين كنز حيي فقال يا محمد اذهبته النخعات . فقال للزبير : دونك هذا . فمسه الزبير بشئ من العلاب فلم يعلج عليه في جرة وكان حلياً فهذا أصل في ضرب المتهم ولنا على ذلك تعليق ذكرناه في حينه<sup>(١)</sup> .

وأما مالك ، فحكى عنه أن من الجرائم ما يبلغ به القتل وواقعه بعض أصحاب أحمد في مثل قتل الجاسوس المسلم إذا تجسس للعدو على المسلمين ؛ فان أحمد يتوقف في قتله ، وجوز بعض الحنابلة كابن عقيل قتله ، ومنهم أبو حنيفة ، والشافعي وبعض الحنابلة ، كالقاضي أبي يعلى . وجوز طائفة من أصحاب الشافعي وأحمد وغيرهما : قتل الداعية إلى البدعة المخالفة للكتاب والسنة وكذلك كثير من أصحاب مالك ، وقالوا إما يجوز مالك وغيره قتل القدورية لأجل الفساد في الأرض لا لأجل الردة ، وكذلك قد قيل في قتل الساحر ، فان أكثر العلماء على أنه يقتل ، وقد روى عن جندب .

---

« الإسلام الطاهرة المتواترة يجب جهادها حتى يكون الدين كله لله باتفاق العلماء وإن كان للعارك الصلاة واحداً فقد قيل إنه يعاقب بالغرب والحبس حتى يصل وجهه ويرى العلماء هل أن يجب قتله إذا امتنع عن الصلاة بعد أن يستتاب فإن تاب وصل ، وإلا قتل ، وهل يقتل كافراً أو مسلماً فاسقاً فيه قولان .

(١) انظر ص ٢١١ للمسئولية الجنائية للمؤلف .

رضي الله عنه موقوفاً ومرفوعاً . « إن حد الساحر ضربه بالسيف » . رواه الترمذى . وعن عمر وعثمان وحفصة وعبد الله بن عمر وغيرهم من الصحابة رضي الله عنهم ، قتله . فقال بعض العلماء لأجل الكفر وقال بعضهم لأجل الفساد في الأرض لكن جمهور هؤلاء يرون قتله حداً . وكذلك أبو حنيفة يميز بالقتل فيما تكرر من الجرائم إذا كان جنسه يوجب القتل كما يقتل من تكرر منه اللواط . أو الاغتيال لأخذ المال ونحو ذلك . وقد يستدل على أن الفساد ، إذا لم ينقطع شره إلا بقتله ، فانه يقتل بما رواه مسلم في صحيحه ، عن عرفة الأشجعي رضي الله عنه ، قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « من أتاكم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم ويفرق جماعتكم فاقتلوه » وفي رواية « من يكون على هتات وهتات وهتات فتن أراد أن يفرق أمر المسلمين وهم جميع فاضربوه بالسيف كائناً من كان » (١) . ومع ذلك نجد من الفقهاء من لا يجوز عقوبة القتل تزييراً قال أبو يوسف حدثني سفیان بن عیینة عن محمد بن عبد الرحمن عن أمية قال :

لما قدم على عمر رضي الله عنه عند فتح تستر سلمى هل من مغربة خير ؟ . أى هل من خير جليلد غريب . قالوا نعم ؟ رجل من المسلمين لحق بالمشرکین فأخذناه قال فما صنعتم به ؟ قالوا قتلناه . قال : « أفلا أدخلتموه بيتاً وأغلقت عليه باباً ، وأطعمتموه كل يوم رغيفاً واستتبتموه ثلاثاً ، فان تاب وإلا قتلتموه ؟ اللهم إني لم أشهد ولم آمر ولم أرض إذ بلغني » (٢) .

كما قال أبو يوسف : وسألت يأمر المؤمنين عن الجواسيس يوجلون وهم من أهل النمة أو أهل الحرب أو من المسلمين فان كانوا من أهل الحرب

(١) أنظر ص ٢٠٨ الترمذى جزء ٣ .

« وشغل الهندولاني بن رجل وجد مع امرأة رجلاً أبعده قتله قال إن كان يعلم أنه ينجس بالصناب والفرب بما دون الصلح لا وإن علم أنه لا ينجس إلا بالقتل حل له القتل وإن طارعت المرأة لحال له قتلها أيضاً وفي النية رأى رجلاً مع امرأة يؤذي بها أو مع محرمة وهما مطاوعتان قتل الرجل والمرأة جميعاً . والمراد بالمفات الشرور والفساد .

(٢) الخراج .



أو من أهل النعمة ممن يؤدى الجزية من اليهود والنصارى والمجوس فاضرب أعناقهم وإن كانوا من أهل الإسلام معروفين فأوجعهم عقوبة وأطل جسيم حتى يجلدوا توبة<sup>(١)</sup>.

سادساً : التقطع :

قال الله تعالى : « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله » .

وكل مال محرز أى كان فى حرز بلغت قيمته نصاباً إذا سرقه بالغ عاقل لا شبهة له فى المال ولا فى حرزه قطعت يده اليمنى من مفصل الكف وهو الكعب<sup>(٢)</sup> فإن سرق مرة ثانية بعد قطعه قطعت رجله اليسرى من مفصل الكعب فإن سرق ثالثة ففيه روايتان .

١ - لا يقطع فيها وهذا ملحق بأبي حنيفة .

٢ - تقطع فى الثالثة يده اليسرى وتقطع فى الرابعة رجله اليمنى فإن سرق فى الخامسة عزر ولم يقتل .

وقال عطاء وروى عن ربيعة أنه إن سرق ثانية تقطع يده اليسرى وهذا شاذ لم يعمل به لأنه يخالف قول الفقهاء<sup>(٣)</sup>.

وتقطع اليمنى لقراءة ابن مسعود فاقطعوا أيامها والقراءة المشهورة يعمل بها<sup>(٤)</sup> .

---

(١) الخراج .

(٢) انظر الخراج ص ١٦٧ ، قال أبو يوسف إن أصحاب محمد صل الله عليه وسلم اختلطوا فيه فقال بعضهم يقطع من المفصل وقال آخرون يقطع من مقدم الرجل ، فخذ بأى الأولين شئت لأن أرجو أن يكون ذلك موسماً عليك . وأما اليد فلم يخطفوا أن تقطع من المفصل . ويبقى إذا قطعت أن تحسم .

كذلك قيل : إن الموضع الذى يقطع من اليد اليمنى هو مفصل الزند عند عامة العلماء . وقال بعضهم يقطع الأصابع وقال الخوارج تقطع من المنكب لظاهر قوله سبحانه وتعالى : « وألقوا أيديهما » واليد اسم هذه الجملة .

• (٣) انظر من ٢٦٥ - جزء ٢ ، المفق .

(٤) انظر ص ٨٧ جزء ٢ متلاخضرو .

وإذا سرق مراراً قبل القطع فليس عليه إلا قطع واحد .

والقطع كما تواردت الروايات لا يكون إلا في دينار أو عشرة دراهم .  
قال أبو يوسف « وحدثنى هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضى الله عنها  
قالت لم يكن يقطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشيء الثاني » .  
وروى عن البخارى ومسلم عن عائشة أنها قالت : « لا تقطع يد السارق  
إلا في ربع دينار فصاعداً » .

وروى في الموطأ عن عمرة بنت عبد الرحمن قالت : « إن سارقاً سرق  
في زمن عثمان بن عفان أترجة فأمر بها عثمان أن تقوم بثلاثة دراهم من  
صرف اثني عشر درهما بدينار فقطع عثمان يده » .

وعن النسائي عن عبدالله بن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع في  
قيمة خمس دراهم .

وعن النسائي عن أيمن بن أم أيمن الحبشية قال : « لم يقطع النبي صلى  
الله عليه وسلم السارق إلا في ثمن الحن وثمن الحن يومئذ دينار وفي رواية  
عشرة دراهم » .

وعن النسائي وأبي داود عن عبدالله بن عباس رضى الله عنهما أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أول من قطع في مجن قيمته دينار أو عشرة دراهم .  
ولا يقطع في الثمر المعلق روى الترمذى وأبو داود والنسائي عن عبدالله بن  
عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن الثمر المعلق فقال  
من أصاب بفيه من ذى حاجة غير متخذ خبئة فلا شيء عليه (١) .

وفي رواية للنسائي أن رجلاً من مزينة أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم  
فقال يا رسول الله كيف ترى في حريسة الجبل ؟ قال : هي ومثلها والنكال .  
وليس في شيء من الماشية قطع إلا فيما أواه المراح فيبلغ ثمن الحن ففيه قطع اليد  
وما لم يبلغ ثمن الحن ففيه غرامة مثليه وجلدات النكال . قال يا رسول الله

---

(١) أنظر ص ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٢ ، ٣١٣ جامع الأصول ، وأنظر ص ٣١٨ ،  
٣١٥ من نفس المرجع . والخبئة : ما تأخذ عليه .

كيف ترى في الثمر المعلق ؟ . قال هو ومثله معه والتكال وليس في شيء من الثمر المعلق قطع إلا فيها آواه الجرين . فما أخذ من الجرين فبلغ ثمن المهن فقيه القطع . وما لم يبلغ ثمن المهن فقيه غرامة مثليه<sup>(١)</sup>.

وإذا سرق الرجل وهو أشل اليد اليمنى قطعت يمينه الشلاء فإذا كانت الشلاء هي اليسرى لم تقطع اليمنى من قبل أن يده اليمنى إن قطعت ترك يغير يد . فلا ينبغي أن يقطع وكذلك إذا كانت الرجل اليمنى شلاء لم تقطع يده اليمنى لئلا يكون من شق واحد ليس له يد ولا رجل فإن كانت الرجل اليمنى صحيحة والرجل اليسرى شلاء قطعت يده اليمنى من قبل أن الشال في الشق الآخر ، فإن عاد وسرق قطعت رجله اليسرى الشلاء فإن عاد فسرق لم يقطع ولكن يحبس ويوجع عقوبة إلى أن يحدث توبة<sup>(٢)</sup>. فعل ذلك أبو بكر وعمر<sup>(٣)</sup> وعند الحنفية لا يقطع في الثالثة لأن القطع عندهم طرفان فقط وهما اليد

(١) انظر ص ٣١٩ من ابن الأثير .

(٢) انظر انخراج لأبي يوسف ص ١٧٤ .

(٣) انظر ص ٨٨ للفتوة جزء ١٦ .

قلت : رأيت إن سرق واليمين شلاء . قال : عرضناها على مالك وأبي أن يجيبنا فيها بشيء ثم بلغني من مالك أنه قال : تقطع يده اليسرى يبتدأ بها . قال ابن القاسم وكأنه ذهب إلى هذه الآية « والبارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » قال ابن القاسم وقوله الأول الذي ترك أحب إلى والذي أخذ به أن تقطع يده اليسرى . قلت : وإن سرق واليدان والرجلان جميعاً بها شلل . قال : يضرب ويحبس ولا يقطع منه شيء لأنه مالكاً . قال : لا يقطع شيء من الشلل . قلت : وإن سرق وأصبح اليمنى الإبهام ذاهبة أو أصبعان أو ثلاثة أو جميع أصابع كفه اليمنى ذاهبة أيقطع في قول مالك كفه أو رجله اليسرى . قال : أما الأصبع إذا ذهب فأرى أن يقطع لأن سالت مالكاً من الرجل يقطع يده الرجل اليمنى والإبهام يده اليمنى مقطوعة . قال : أرى أن تقطع يده . قال مالك والأصبع اليسرى . فأرى أن يقطع يده على ما قال مالك . قال وأنا إذا لم يبق إلا أصبع أو أصبعان فلا أرى أن يقطع يده لأنني لم تبق له إلا أصبع أو أصبعان فهو مثل الأشل فتقطع رجله اليسرى إذا كان أشل اليمين على ما وصفت لك قلت وكذلك لو كانت أصابع يده ورجله على ما وصفت لك لم تقطع وضرب وسجن وضمن الرقة . قال : نعم مثل الأشل اليمين . قلت رأيت إن سرق فحبسه القاضي ليقطع يده فوثب عليه رجل من السجن فقطع يده اليمنى . قال : قال مالك يتكفل بالذي قطع يده - لا شيء على البارق ولا على التامع إلا أن السلطان يؤدبه فيها فعل .

اليمنى والرجل اليسرى فتقطع اليد اليمنى في السرقة الأولى وتقطع الرجل اليسرى في السرقة الثانية ولا يقطع بعد ذلك أصلاً ولكن يضمن السرقة ويعزر ويحبس حتى يحدث توبة .

وقال بذلك أيضاً الحسن والشعبي والنخعي والزهرى وحاد والثوري .

وعن الشافعي الأطراف الأربعة محل القطع على الترتيب فتقطع اليد اليمنى في المرة الأولى وتقطع الرجل اليسرى في المرة الثانية وتقطع اليد اليسرى في المرة الثالثة وتقطع الرجل اليمنى في السرقة الرابعة . احتج الشافعي رحمه الله بقوله تعالى « والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » والأيدى اسم جمع والإثنان لما فوقهما جماعة على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الله تعالى : « إن تنوبا إلى الله فقد صفت قلوبكما » وإن لم يكن لكل واحد إلا قلب واحد وإلا أن الترتيب في قطع الأيدي ثبت بدليل آخر وهذا لا يخرج اليد اليسرى من أن تكون محلاً للقطع في الجملة وروى أن سيدنا أبا بكر الصديق قطع سارق حل أساء وكان أقطع اليد والرجل<sup>(١)</sup> .

وعن أحمد أنه تقطع في الثالثة يده اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى وفي الخامسة يعزر ويحبس<sup>(٢)</sup> .

ويبرر الحنفية قولهم بما روى أن سيدنا علياً رضي الله عنه أتى بسارق فقطع يده ثم أتى به الثانية وقد سرق فقطع رجله ثم أتى به الثالثة وقد سرق فقال لا أقطع إن قطعت يده فبأى شيء يأكل وبأى شيء يتمسح وإن قطعت رجله فبأى شيء يمشي إلى لأستحي من الله فضره بحشبة وخبسه<sup>(٣)</sup> .

وروى أن سيدنا عمر أتى بسارق أقطع اليد والرجل قد سرق نعالاً يقال له سدوم وأراد أن يقطعه فقال له سيدنا علي إنما عليه قطع يد ورجل فحبسه عمر ولم يقطعه وعمر وعلى لم يزيدا في القطع على قطع الرجل اليسرى واليد

(١) انظر ص ٨٦ البائع جزء ٧ .

(٢) انظر ص ٢٧١ للمنفى جزء ١٠ .

(٣) انظر ص ٢٥٠ فتح القدير جزء ٤ .

البنى وكان ذلك بمحض من الصحابة ولم ينقل أنه أنكر عليهما منكر فيكون إجماعاً من الصحابة .

وقد قال أبو يوسف خازن الرشيد : إن أصحاب محمد اختلفوا في التقطع فقال بعضهم يقطع من المفصل وقال آخرون يقطع من مقدم الرجل فيخذ بأي الأقدام شئت فاني أرجو أن يكون ذلك موسعاً عليك<sup>(١)</sup>.

كما قيل أن تقطع يمين السارق من أزند ويحسم فقد روى الحاكم من حديث أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام أتى يسارق شملة فقال ما إخاله سرق . فقال السارق بلى يا رسول الله فقال اذهبوا به فاقطعوه ثم احسموه ثم اثثنوا به فقطعه ثم حسمه ثم أتى به فقال ثبت إلى الله . قال تاب الله عليك .

والحسم الكي ليقطع الدم وفي المغرب والمنفى لابن قدامة هو أن يغمس في الدهن الذي أغلى . وثمن الزيت وكلفة الحسم في بيت المال عند غير الحنفية لأنه أمر القاطع به وبه قال الشافعي في وجهه وعند الحنفية هو على السارق . والمقول عن الشافعي وأحمد أنه مستحب لا واجب فإن لم يفعل لا يأثم<sup>(٢)</sup>.

وإذا قال الحاكم للحداد اقطع يمين هذا في سرقة فقطع يساره عمداً أو خطأ فلا شيء عليه عند أبي حنيفة وقال أصحابه لا شيء عليه في الخطأ ويضمن في العمد وقال زفر يضمن في الخطأ .

وقد قال الكمال بن الهمام عند أبي حنيفة لا شيء عليه ولكنه يؤدب وبه قال أحمد وعن مالك والشافعي يقتص منه . ولو أخرج السارق يساره وقال هذه يميني لا يضمن بالاتفاق لأنه قطعه بأمره وإن كان عالماً بأنها يساره<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر ص ١٦٧ الخراج .

(٢) انظر ص ٢٤٨ فتح القدير ، وانظر ص ٢٦٦ جزء ١٠ للنفى .

(٣) انظر تفصيل رأى المالكية من ص ٢٩٦ جزء ٤ الشرح الكبير للردور .

## المبحث الثاني العقوبات النفسية

المقصود بالعقوبات النفسية هي العقوبات التي لا تترك أثراً مادياً كالضرب ولكن يقتصر على إيلاء شعور المحرم إن كان ذا شعور . وإيقاظ ضميره فينصلح حاله وتستقيم أموره وستتكمّل عن التوبيخ والتشهير والمهجر والوعظ والتهديد .

أولاً : التوبيخ :

التوبيخ عقوبة تعزيرية ويطلق عليها في الاصطلاح الفقهي الكهر والاستخفاف بالكلام وعلى هذا يحمل قول سيدنا عمر بن الخطاب لعبد بن الصامت يا أحمق إن ذلك كان على سبيل التعزير منه إياه لا على سبيل الشتم (١) . كما أن تعزير بعض الناس يكون بزواجهم الكلام وغاية الاستخفاف الذي لا قلد فيه ولا مس (٢) .

كما ورد عن أبي ذر الغفاري أنه سب رجلاً فعيّره بأمه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا أبا ذر أعيرته بأمه إنك امرؤ فيك جاهلية .

وخاصم عبد ، عبد الرحمن بن عوف إلى النبي صلى الله عليه وسلم فغضب عبد الرحمن وسب العبد بقوله : يا بن السوداء فغضب النبي لذلك غضباً شديداً ورفع يده قائلاً « ليس لابن يضاء على ابن سوداء سلطان إلا بالحق » فحجل عبد الرحمن بن عوف واستخذى ووضع خده على التراب ثم قال للعبد : طأ عليه حتى ترضى (٣) .

(١) انظر ص ٦٤ البدائع جزء ٧ .

(٢) انظر ص ٢٢٨ الماوردي .

(٣) انظر التشریح الجنائي الاسلامی ص ٧٠٣ جزء أول ، وللتعزير في الشريعة الإسلامية

### ثانياً : التشهير :

التشهير عقوبة تعزيرية يقصد منها إعلام الناس كافة ما ارتكبه الشخص من الذنوب فقد يعزر بتسويد الوجه واركابه على دابة مقلوباً كما روى عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه أمر بتأديب شاهد الزور ، فان الكاذب سود الوجه فسود وجهه . وقلب الحديث فقلب ركوبه<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً : عقوبة الوعظ والمهجر :

ورد ذكر كلمة الوعظ في كتاب الله : « واللاتي يخافون نشوزهن فعضوهن واحجروهن في المضاجع » .

والمقصود بالوعظ هو تذكير الإنسان بالله تعالى وبقدرته وعظمته ، وبتعليمه إن كان جاهلاً أو تذكيره إن كان ناسياً<sup>(٢)</sup>.

وقد ورد على لسان ابن تيمية في كتابه السياسة الشرعية في إصلاح الراعى والرعية :

« وليس لأقل التعزير حد بل هو بكل ما فيه لإعلام الإنسان من قول وفعل ، وترك قول ، وترك فعل . فقد يعزر الرجل بوعظه وتوبيخه والأغلاظ له ويعزر بهجره وترك السلام عليه حتى يتوب إذا كان ذلك هو المصلحة . كما هجر النبي صلى الله عليه وسلم أصحابه الثلاثة الذين خلفوا<sup>(٣)</sup> » .

### رابعاً : التهديد :

تكون عقوبة التهديد حينما يشعر القاضى أن المحرم الذى أمامه فيه بلرة الخير وينفع معه الوعظ والإرشاد فيهدده إذا فعل مثل ما فعل فيكون نصيبه الضرب أو الحبس أو القتل .

(١) ابن تيمية السياسة الشرعية ص ١٢٠ .

(٢) ابن عابدين الجزء الثالث ص ١٩٣ .

(٣) هم كعب بن مالك . ومرارة بن الربيع . وهلال بن أمية تخلفوا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك فأمر بأعتزلهم ثم صفح عنهم بعد نزول القرآن في قبول توبتهم .

فالتهديد يكون محرم يرى القاضى من ماضيه وحاضره أن العقاب البدنى  
أو المقيد لحرية قد يكون ضاراً لمن هو مثله فيده بأنه إذا عاد للإجرام  
فسيكون جزاؤه أشد الجزاء .

### المبحث الثالث

#### العقوبات السالبة للحرية

نتكلم فى العقوبات السالبة للحرية عن الحبس كمعقوبة سالبة للحرية  
ونتكلم عن نظام السجون فى الإسلام .

#### الحبس :

الحبس هو سلب للحرية أو تقييد لها وقد كان معروفاً منذ القدم ومنع  
ذلك فقد اختلف الفقهاء فى مشروعيته .  
ويجدر بنا أن نفرق بين الحبس الاحتياطى كما هو معروف اليوم والحبس  
كجزاء على جريمة .

#### الحبس الاحتياطى :

الحبس الاحتياطى هو إجراء تحفظى يتخذ قبل المتهم الذى لم تثبت إدانته  
بعد فالحبوس احتياطياً أثناء التحقيق هو شخص لم تثبت إدانته ويحتمل أن  
تظهر برائته والحبس بالنسبة له ليس عقوبة وإنما مجرد وسيلة احتياطية أثناء  
التحقيق لمنعه من الهروب أو عن التأثير على مجرى التحقيق ولذلك فإن  
الحبوس احتياطياً يعامل فى السجن معاملة تختلف عن المحكوم عليهم (١) .  
وقد عرف هذا الإجراء فى الشرع الإسلامى وورد فى كتاب الطزق  
الحكيم لابن قيم الجوزية « القسم الثانى من الدعاوى أن يكون المتهم مجهول  
الحال لا يعرف بر ولا فجور فهنا يحبس حتى يتكشف حاله عند عامة علماء

---

(١) الإجزاءات الجنائية جزء أول الدكتور علي زكي المرابط .



الإسلام والمنصوص عليه عند أكثر الأئمة أنه يحبس القاضى والوالى . هكذا نص عليه مالك وأصحابه وهو منصوص الإمام أحمد وعقته أصحابه وذكره أصحاب أبى حنيفة وقال الإمام أحمد : قد حبس النبي صلى الله عليه وسلم فى تهمة قال أحمد : وذلك حتى يتبين للحاكم أمره وقد روى أبو داود فى سننه وأحمد وغيرهما من حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس فى تهمة وقال على بن المدنى حديث بهز بن الحكيم عن أبيه عن جده صحيح . وفى جامع الخلال عن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس فى تهمة يوماً وليلة والأصول المتفق عليها بين الأئمة توافق ذلك فأنهم متفقون على أن المدعى إذا طالب المدعى عليه الذى يشورخ لإحضاره وجب على الحاكم إحضاره إلى مجلس الحكم حتى يفصل بينهما ويحضره من مسافة العدى التى هى عند بعضهم يريد وهو ما لا يمكن الذهاب إليه العود فى يومه كما يقول بعض أصحاب الإمام الشافعى وأخذت وهى رواية عن أحمد وعن بعضهم يحضره من مسافة القصر وهى سيرة يومين كما فى الرواية الأخرى عن أحمد ثم الحاكم قد يكون مشغولاً عن تسجيل الفصل وقد يكون عنده حكومات سابقة فيكون المطلوب محبوباً معروفاً من حين يطلب إلى أن يفصل بينه وبين خصمه وهذا حبس بدون التهمة فى التهمة الأولى .

وكما فرض القانون الوضعى قيوداً شديدة على الحبس الاحتياطى فإن الشريعة قد سبقته فى ذلك فنجد من الفقهاء من قال الحبس فى التهم إنما هو لوالى الحرب دون القاضى وقد ذكر هذا بعض أصحاب الشافعى كآبى عبيد الله الزبيرى والماوردى وغيرهما وطائفة من أصحاب أحمد من المصنفين فى آداب القضاء وغيرهم - واختلفوا فى مقدار الحبس فى التهمة هل هو مقرر أو مرجعه إلى إجتهد الوالى والحاكم على قولين ذكرهما الماوردى وأبو يعلى وغيرهما فقال الزبيرى هو مقرر بشهر وقال الماوردى غير مقرر<sup>(١)</sup> .

وقد قال البعض إن المهم إذا كان معروفاً بالفجور كالسرقة وقطع الطريق والقتل ونحو ذلك فإذا جاز حبس المجهول فحبس هذا أولى .  
قال ابن تيمية : ما علمت أحداً من أئمة المسلمين يقول إن المدعى عليه في جميع هذه الدعاوى يخلف ويرسل بلا حبس ولا غيره فليس هذا على إطلاقه مذهباً لأحد من الأئمة الأربعة ولا غيرهم من الأئمة .  
ومن زعم أن هذا على إطلاقه وعمومه هو الشرع فقد غلط غلطاً فاحشاً مخالفاً لنصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم وإجماع الأمة وبمثل هذا الغلط الفاحش تجرأ الولاة على مخالفة الشرع وتوهوا الشرع لا يقوم بسياسة العالم ومصلحة الأمة وتعدوا حدود الله وتولد من جهل الفريقين بحقيقة الشرع خروج عنه إلى أنواع من المظالم والبدع السياسية وجعلها هؤلاء من الشرع<sup>(١)</sup>.

### الحبس كقوة :

إن الحبس الشرعي ليس الحبس في مكان ضيق ولكنه تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه سواء كان في بيت أو مسجد أو مكان يتوكل الخصم أو وكيله عليه وملازمته له .

ولم يكن للنبي صلى الله عليه وسلم ولا لأبي بكر حبس معد الحبس المخصوص ولكن لما انتشرت الرعية في زمن عمر بن الخطاب ابتاع بمكة داراً جعلها سجناً يحبس فيها ولهذا تنازع العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم هل يتخذ الإمام حبساً على قولين ، قرن قال لا يتخذ حبساً قال لم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا لخليفته من بعده حبس ولكن يعوق بمكان من الأمكنة أو ينأى عنه حافظ هو الذي يسمى الترسيم أو يأمر غريمه بملازمته كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومن قال له أن يتخذ حبساً قال قد اشترى عمر ابن الخطاب من صفوان بن أمية داراً بأربعة آلاف وجعلها حبساً ولما كان حضور مجلس الحاكم تعويقاً من حبس الحبس تنازع العلماء هل يحضر الخصم المطلوب بمجرد

(١) انظر ص ١٠٣ الطرق الحكيمة .

الدعوى أم لا نخضر حتى يبين المدعى أن للدعوى أصلاً على قولين هما روايتان عن أحمد والأول قول أبي حنيفة والشافعي والثاني قول مالك<sup>(١)</sup>.

### مدة الحبس :

تختلف مدة الحبس باختلاف حال المجرم في نفسه . فمن المجرمين من يحبس يوماً ومنهم من يحبس أكثر من ذلك<sup>(٢)</sup> إلى غاية غير مقدرة وهذا يتمشى مع القواعد العامة فلو حدد الشارع مدداً للحبس لا يحيد عنها القاضي لوقع الناس في حرج شديد بل ترك القاضي للقاعدة العامة في التعزير أنه على حسب حال المجرم في نفسه .

ومع ذلك فقد وردت بعض الآثار تفيد بحبس الجاني حتى يموت أو يحدث توبة كقطع الطريق الذين يحبسون حتى يحدثون توبة . كذلك الساحر والسارق في المرة الثالثة في بعض المذاهب .

كما يتمشى مع أحدث نظريات العقوبة وهي أن تكون غير معددة المدة حتى يمكن علاج الجاني بطريقة تبعده عن الجريمة وأخطار مخاطبة المجرمين لمدة طويلة<sup>(٣)</sup>.

### اجتماع الحبس مع بعض العقوبات الأخرى :

ولا يوجد ما يمنع من أن تجتمع عقوبة الحبس مع بعض العقوبات الأخرى كالضرب فيجوز الحبس بعد الضرب في التعزير .

ورد في بداية المبتدى وكفاية المنتهى « وإن رأى الإمام أن يضم إلى

---

(١) الطرق الحكيمة .

(٢) قال الماوردي : وقال أبو عبد الله الزبيرى من أصحاب الشافعي تقدر غايته بشهر للاستبراء والكشف « الحبس الاحتياطي » وبسة أشهر للتأديب والتتقويم . (أنظر ص ١٦٣ القاضي أبو يعل) .

(٣) الدكتور السعيد مصطفى السعيد « الأحكام العامة في قانون العقوبات » ص ٥٣٤ ، ص ٣١٢ ، ٣١٤ كتاب التعزير في الشريعة الإسلامية .

الضرب في التعزير الحبس فعل . وعلق على ذلك المرغفاني في الهداية : « لأنه صلح تعزيراً وقد ورد الشرع به في الجملة حتى جاز أن يكتفى به فجاز أن يضم إليه ولهذا لم يشرع في التعزير بالهمة قبل ثبوته كما شرع في الحد لأنه من التعزير <sup>(١)</sup> » .

### نظام السجون في الإسلام

عرف الإسلام منذ القديم نظام السجن ووضع له الفقيه أبو يوسف قاضي هارون الرشيد نظاماً محكماً دقيقاً يحقق العدالة ولا يختلف في شيء عن أحسن النظم المقترحة في هذه الأيام لنظام السجون .  
وقد ورد في كتاب الخراج لأبي يوسف :

« حدثنا بعض شيوخنا عن جعفر بن برقان قال : كتب إلينا عمر بن عبد العزيز : لا تدعن في سجونكم أحداً من المسلمين في وثاق لا يستطيع

---

(١) الزيلعي ص ٢١٠ (وصح حبسه بعد الضرب) أي جاز للإمام أن يحبسه بعد ما ضربه للتعزير لأنه حيز عن الزيادة من حيث المدد وقد لا يحصل الغرض بذلك القدر من الضرب فيجوز له أن يضم الحبس إليه إذا رأى فيه مصلحة وهذا لأنه يصلح تعزيراً ابتداء حتى جاز الاكتفاء به ولهذا لا يحبس بالهمة في التعزير لكونه أقصى عقوبة فيه فيلزم التسوية بينهما وبين التحقق فإذا صلح تعزيراً ابتداء وهو مشروع جاز الالتجاء إليه عند تمدد الضرب ص ٢١٦ . فتح القدير جزء ٤ .  
وقوله : لأنه يمتنع (الحبس صلح تعزيراً) وقوله : (وقد ورد الشرع به) أي الحبس وهو ما روى أنه صل الله عليه وسلم حبس رجلاً للتعزير وقوله : (ولهذا لم يشرع في التعزير بالهمة) لإيضاح أن الحبس يصلح للتعزير فيما يجب فيه التعزير أي لم يشرع الحبس بسبب الهمة في الشيء الذي يوجب التعزير قبل ثبوتها بأن شهد شاهدان مستوران على أنه قذف محصناً فقال يا فاسق أو يا كافر فلا يحبس المتهم قبل تعديل الشهود - وفي الحد يحبس بالهمة لأن في باب الحد شيئاً آخر فوق الحبس وهو إقامة الحد عند وجود موجه فيجوز أن يحبس في تهمة تناسب إقامة العقوبة الأدنى لمقابلة الذنب الأدنى وفي الأموال والتعزير لا يحبس بالهمة لأن أقصى فيها عقوبة الحبس فلا حبس بالهمة فيها لأن إقامة العقوبة الأدنى بمقابلة الذنب الأدنى هو ما يأنبأه الشرع ولما لم يشرع الحبس عند موجب التعزير علم أن الحبس في التعزير إذ لو لم يكن الحبس من التعزير لحبس عند تهمة موجب التعزير كما يحبس عند تهمة موجب الزنا فلما كان الحبس من التعزير بهذا الدليل جاز للإمام أن يضمه إلى الضرب إن رأى ذلك وكما أن للإمام الرأي في تقدير الضربات فكذلك في ضم الحبس إلى الضرب .

أن يصلى قائماً ولا تُبَيَّنَ في قيد إلا رجلاً مطلوباً بدم وأُجرُوا عليهم من الصدقة ما يصلحهم في طعامهم وأدمهم والسلام . فر بالتقدير لهم ما يقوتهم في طعامهم وأدمهم وصير ذلك دراهم تجرى عليهم في كل شهر يدفع ذلك إليهم ، فلذلك إن أُجريت عليهم الخبز ذهب به ولاية السجن والقوام والجلاوزة (١) وول ذلك رجلاً من أهل الخير والصلاح يثبت أسماء من في السجن ممن تجرى عليهم الصدقة . وتكون الأسماء عنده ويدفع ذلك إليهم شهراً بشهر يقف ويدعو بامم رجل يدفع ذلك إليه في يده ، فمن كان منهم قد أطلق وخل سبيله رد ما يجرى عليه . ويكون للأجراء عشرة دراهم في الشهر لكل واحد ، وليس كل من في السجن يحتاج إلى أن يجرى عليه . وكسوتهم في الشتاء قميص وكساء ، وفي الصيف قميص وإزار ويجرى على النساء مثل ذلك وكسوتهن في الشتاء قميص ومقنعة وكساء . وفي الصيف قميص وإزار ومقنعة ، وأغصم عن الخروج في السلاسل يتصدق عليهم الناس فان هذا عظيم أن يكون قوم من المسلمين قد أذنبوا وأخطأوا وقضى الله عليهم ما هم فيه فحبسوا يخرجون في السلاسل يتصدقون ، وما أظن أهل الشرك يفعلون هذا بأسارى المسلمين الذين في أيديهم فكيف ينبغي أن يفعل هذا أهل الإسلام ؟ وإنما صاروا إلى خروج في السلاسل يتصدقون لما هم فيه من جهد الجوع وربما أصابوا ما يأكلون وربما لم يصيبوا إن ابن آدم لم يعثر من الذنوب فتفقد أمرهم ومر بالإجراء عليهم مثل ما فسر لك ومن مات منهم ولم يكن له ولي ولا قرابة غسل وكفن من بيت المال وصلى عليه ودفن فانه بلغنى وأخبرنى به الثقات أنه ربما مات منهم الميت الغريب فيمكث في السجن اليوم واليومين حتى يستأمر الوالى في دفنه وحتى يجمع أهل السجن من عندهم ما يتصدقون ، ويكثرون من محله إلى المقابر فيدفن بلا غسل ولا كفن ولا صلاة عليه ، فما أعظم هذا في الإسلام وأهله . ولو أمرت بإقامة الحدود لقل أهل الحبس ونحاف الفساد وأهل الدعارة وتناهوا عما هم عليه ، وإنما يكثر أهل الحبس

لقلة النظر في أمرهم ، إنما هو حبس وليس فيه نظر ، فر ولاتك جميعاً بالنظر في أمر أهل الحبس في كل أيام ، فن كان عليه أدب وأدب وأطلق ومن لم يكن له خلى عنه<sup>(١)</sup>.

السجن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعده من الخلفاء الراشدين :

روى أبو داود وابن ماجه عن المرماس بن حبيب عن أبيه قال: أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بغريم لي فقال لي : ألزمه ثم قال : يا أخا بني تميم ما تريد أن تفعل بأسيرك ، وفي رواية ابن ماجه : ثم مر بي آخر النهار فقال ما فعل أسيرك يا أخا بني تميم ، وهذا كان هو الحبس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر الصديق رضي الله عنه ولم يكن له محبس معد للحبس الخصوص ولكن لما انتشرت الرعية في زمن عمر بن الخطاب ابتاع بمكة داراً وجعلها محبساً فيها . ولهذا تنازع العلماء من أصحاب أحمد وغيرهم هل يتخذ الإمام حبساً على قولين فن قال لا يتخذ حبساً . قال لم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا خليفته بعده حبس ولكنه يعوق بمكان من الأمكنة أو يقام عليه حافظ وهو الذي يسمى الرسم ، أو يأمر غريمه بملازمته كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم . ومن قال له أن يتخذ حبساً قال قد اشترى عمر بن الخطاب من صفوان بن أمية داراً بأربعة آلاف وجعلها محبساً<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو يوسف الرشيد : لم تزل الخلفاء يا أمير المؤمنين تجرى على أهل السجن ما يقرتهم في طعامهم وأدمهم وكسوتهم في الشتاء والصيف وأول من فعل ذلك على بن أبي طالب كرم الله وجهه بالعراق ، ثم فعله معاوية بالشام ، ثم فعل ذلك الخلفاء من بعده<sup>(٣)</sup>.

وقد ورد في المهلب : ويستحب أن يكون للإمام حبس لأن عمر رضي

(١) انظر ص ١٥ ، ١٥١ الخراج .

(٢) انظر الطرق الحكيمة ص ١٠٢ .

(٣) انظر ص ١٥٠ الخراج .

الله عنه اشترى داراً بأربعة آلاف درهم وجعلها مبيتاً واتخذ على عليه السلام  
مبيتاً وحبس عمر رضى الله عنه الخطيئة الشاعر ، فقال :

ماذا تقول لأفراخ بنى مرخ زغب الحواصل لا ماء ولا شجر  
ألقيت كاسهم فى قعر مظلمة فاغفر عليك سلام الله يا عمر  
فخلاه . وحبس عمر آخر فقال :

يا عمر الفاروق طال حبسى ومل منى إنخوتى وعرسى<sup>(١)</sup>  
فى حدث لم تقترفسه نفسى والأمر أضوا من شعاع الشمس

---

(١) أنظر ص ٩٤ الملهب جزء ٢ .

## الفصل الثالث

### العقوبات المالية

العقوبات المالية هي إنقاص للمال يفرضه القانون عقاباً على الجريمة وهي نوعان فتارة يترتب عليها جعل الحكومة مالكة لشيء عيني كان مملوكاً للمحكوم عليه وتارة يترتب عليها جعل الحكومة دائنة بمبلغ من المال . ففي الحالة الأولى يطلق عليها اسم مصادرة Confiscation وفي الحالة الثانية اسم غرامة Amende . ومن طبيعة هذه العقوبات أن الشيء المصادر أو المبلغ المحكوم به غرامة لا يخصص لتعويض الضرر الفردي بل يبقى منفصلاً عن الرد والتعويضات المستحقة بسبب الجريمة<sup>(١)</sup>.

والعقوبات المالية موجودة من عهد قديم جداً ولكن طبيعتها تطورت مع الزمن فكانت عند الأمم القديمة كما هي في العصر الحاضر عقوبات حقيقية تنحصر في إلزام الجاني بأن يؤدي للمدين أو الدولة على سبيل العقاب بعض أشياء من التي تعد على حسب العصور أساس الثروة كالثيران والإبل والغنم والمعادن النفيسة والنقود ولكن في تقاليد الشعوب الجرمانية والأمم العربية وعاداتهم كان المال الذي يدفعه الجاني للمجنى عليه أو لورثته معدوداً كتمن للدم المسفوك وعربوناً للسلام فالدية عند العرب والـ Wergeld عند الشعوب الجرمانية كانت عبارة عن ترضية تمنح للمجنى عليه أو عائلته في مقابل التنازل عن حق الانتقام ولم يكن لها صفة العقوبة الحقيقية<sup>(٢)</sup>.

#### العقوبة المالية في الفقه الإسلامي :

اختلف الفقهاء في الإسلام في مشروعية التعزير بأخذ المال إلى قسمين :  
قسم يرى أنه مشروع ، وقسم يرى غير ذلك .

(١) جارد ، ٢٤ في ٦٢١ ص ١٠٦ الموسوعة الجنائية جزء ٥ .

(٢) انظر ص ١٠٦ الموسوعة الجنائية لجنلى بك جزء ٥ .



وقد ورد خاشية الشافعي شرحاً لقول الربيعي : « وعن أبي يوسف أن التعزير بأخذ الأموال جائز للإمام . قوله : « وعندهما أي عند أبي حنيفة ومحمد والشافعي ومالك وأحمد لا يجوز بأخذ المال . وما في الخلاصة وسمعت من ثقة أن التعزير بأخذ المال إن رأى القاضي ذلك . أو الوالي جاز . ومن جملة ذلك رجل لا يحضر الجماعة يجوز تعزيره بأخذ المال مبني على اختبار من قال بذلك من المشايخ لقول أبي يوسف <sup>(١)</sup> .

ومع ذلك نجد في كتاب لفتية من الفقهاء الحنابلة المعدودين هو ابن قيم الجوزية يقول : وأما التعزير بالعقوبات المالية فمشروع أيضاً في مواضع مخصوصة في مذهب مالك وأحد قولي الشافعي . وقد جاءت السنة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه بذلك في مواضع منها لإباحته صلى الله عليه وسلم سلب الذي يصطاد في حرم المدينة لمن وجدته . ومثل أمره صلى الله عليه وسلم بكسر دنان الخمر وشق ظروفها . ومثل أمره لعبد الله بن عمرو بأن يحرق الثوبين المعصفرين . ومثل أمره يوم خيبر بكسر القدور التي طبخ فيها لحم الخمر الإنسانية ثم استأذنوه في غسلها فأذن لهم فدل على جواز الأمرين لأن العقوبة لم تكن واجبة بالكسر . ومثل هدمه مسجد الضيركار . ومثل تحريق متاع الغال . ومثل حرمان السلب الذي ليس عليه بيعة . ومثل إضعاف الفرم على سارق ما لا قطع فيه من الثمر والكثير . ومثل إضعاف الفرم على كاتم الضالة . ومثل أخذه شطر مال مائع الزكاة عزمة من عزمات الرب تبارك وتعالى . ومثل أمره لابس خاتم الذهب بطرحه فطرحه فلم يعرض له أحد . ومثل تحريق موسى عليه السلام العجل وإلقاء برادته في اليم . ومثل قطع نخيل اليهود إغاضة لهم : ومثل تحريق عمر وعلى رضي الله عنهما المكان الذي يباع فيه الخمر وتحريق عمر قصر سعد بن أبي وقاص الذي احتجب فيه عن الرعية . وهذه قضايا صحيحة ومعروفة وليس يسهل دعوى نسخها ومن قال إن

(١) انظر التعزير في الشريعة الإسلامية للدكتور عبد العزيز عامر ص ٣٣٢ وقول آخر للشافعي .

العقوبات المالية منسوخة وأطلق ذلك فيه غلط على مذاهب الأئمة نقلاً واستدلالاً فأكثر هذه المسائل سائغ في مذهب أحمد وكثير منها سائغ عند مالك ؛ وفعل الخلفاء الراشدين وأكابر الصحابة لها بعد موته مبطل أيضاً لدعوى نسخها . والمدعون للنسخ ليس معهم كتاب ولا سنة ولا إجماع يصحح دعواهم إلا أن يقول أحدهم مذهب أصحابنا علم جوازها فذهب أصحابه عبارة عن القبول والرد وإذا ارتفع عن هذه الطبقة ادعى أنها منسوخة بالإجماع وهذا غلط أيضاً فإن الأئمة لم يجمع على نسخها . ومحال أن الإجماع ينسخ السنة ولكن لو ثبت الإجماع لكان حليلاً على نص ناسخ<sup>(١)</sup>.

#### تقسيم العقوبات المالية في الفقه الاسلامي :

قسم شيخ الإسلام ابن تيمية في صور تقسيمه لأنواع العقوبات ، أن العقوبات المالية تنقسم إلى إتلاف وإلى تغيير وإلى تملك للغير .  
فالمنكرات من الأعيان والصور يجوز إتلاف محلها تبعاً لها مثل الأصنام المعبودة من دون الله لما كانت صورها منكراً جاز إتلاف مادتها وإذا كانت حجراً أو خشباً أو نحو ذلك جاز تكسيها وتحريقها . وكذلك آلات الطرب كالطنبور يجوز إتلافها عند أكثر الفقهاء وهو مذهب مالك وأشهر الروايتين عن أحمد .

ونرى أن نتكلم عن موضوعين رئيسين : الغرامة والمصادرة نهجاً على طريقتنا في البحث على أساس الفقه الغربي .

#### الغرامة :

الغرامة في القانون المصري هي لإلزام المحكوم عليه أن يدفع إلى خزينة الحكومة المبلغ المعتمد في الحكم وهذه عقوبة أصلية ولا يوجد ما يمنع من أن

---

(١) انظر الطرق الحكيمة لابن قيم الجوزية ص ٢٤٦ ، وانظر ص ٢٠٢ جزء ٢ من تيسرة الحكم .

تكون تكيلية ينص عليها القاضي في حكمه إن شاء وقد عرفت الشريعة الغرامة في جملة مسائل :

١ - إضاعاف النرم على سارق ما لا قطع فيه من الثمر والكثر .

روى النسائي أن رجلا من مزينة أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله كيف ترى في حريسة الجبل . فقال : هي ومثلها والنكال . وليس في شيء من الماشية قطع إلا فيما أواه المراح فبلغ ثمن المحن ، ففيه قطع اليد . وما لم يبلغ ثمن المحن ففيه غرامة مثلية وجلدات النكال . قال : يا رسول الله كيف ترى في الثمر المعلق ؟ قال : هو ومثله معه والنكال ، وليس في شيء من الثمر المعلق قطع إلا فيما أواه الجرين فما أخذ من الجرين فبلغ ثمن المحن ففيه القطع وما لم يبلغ ثمن المحن ففيه غرامة مثلية<sup>(١)</sup>.

٢ - إضاعاف الثرم على كاتم الضالة :

سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القطة الذهب والورق فقال : احرف وكاءها وعفاصها ثم عرفها سنة فإن لم تعرف فاستنقها ولتكن وديعة عندك فإن جاء صاحبها من الدهر فأدّها إليه . وسئل عن ضالة الإبل فقال : مالك ولما دعها فإن معها حذاءها وسقاءها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يجدها ربا ، وسأله عن الشاة فقال : خلدها فانما هي لك أو لأخيك أو للذئب .

قال المنذر بن جرير : كنت مع أبي بالبوازيج بالسواد ، فراحت البقر ، فرأى بقرة أنكرها فقال : ما هذه البقرة ؟ قالوا بقرة لحقت بالبقر ، فأمر بها فطردت حتى توارت . ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لا يأوى الضالة إلا الضال .

وقد تكلم بعض الشراح فيما إذا كان يجوز أن تكون الغرامة في الشريعة الإسلامية نسبية وتوقع كعقوبة تكيلية فيقضى بها زيادة على العقوبة الأصلية للجريمة<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر ص ٣١٩ جزء ٤ من جامع الأصول لابن الأثير . والوكاء الجبل التي تشد به والفاص الوعاء الذي تكون فيه .

(٢) انظر ص ٣٤٤ من كتاب التميز في الشريعة الإسلامية للدكتور عبد العزيز عامر .

وأرى أن البحث في التسمية لا ضرورة إليه لأن عقوبة التعزير في الشريعة تتسع لمثل هذه المسائل فالشرع له الحرية الكافية في أن يحدد الجرائم والعقوبات بحسب حالة المجتمع الذي يعيش فيه طالما هو محتفظ بأساس الشريعة الأول « الحدود » .

### الإكراه البدني :

يجوز تحصيل قيمة الغرامة بطريق الإكراه البدني ويكون هذا الإكراه بالحبس البسيط ويجوز للمحكوم عليه بالإكراه البدني أن يطالب بإبداله بعمل يدوي أو صناعي يقوم به . ذلك في التشريع المصري .  
فهل يجوز في الفقه الإسلامي الحبس في الدين ؟ ولا شك أن الغرامة بعد الحكم بها تصبح ديناً في اللمة .

رأى : إن المدين يحبس في كل دين لزمه إذا كان قادراً على الدفع فلم يف بعد المطالبة (١) .

ويرى أبو حنيفة أن المدين يلزم حتى لا يخفى المال الذي يأتيه (٢) .

ورأى : أن المدين لا يحبس في الدين . والفقهاء مختلفون ، منهم من هو مشدد ، ومنهم من هو مخفف ، وقد جاء على لسان ابن قيم الجوزية ما يأتي :  
« كان على رضى عنه وأرضاه لا يحبس في الدين ويقول إنه ظلم » قال أبو داود في غير كتاب السنن : حدثنا عمرو بن عثمان حدثنا مروان بن يحيى ابن معاوية عن محمد بن اسحاق عن محمد بن علي قال : قال علي : حبس الرجل في السجن بعد معرفة ما عليه من الحق ظلم . وقال أبو حاتم الرازي : حدثنا يزيد حدثنا محمد بن اسحق عن أبي حنيفة أن علياً كان يقول حبس الرجل في السجن بعد أن يعلم ما عليه ظلم . وقال أبو نعيم حدثنا اسماعيل بن إبراهيم قال : سمعت عبد الملك بن عمير يقول إن علياً كان إذا جاءه الرجل بغريمه قال له

(١) انظر قانون الإجراءات الجنائية .

(٢) انظر جزء ٤ التزيلي ص ١٨٠ .

عليه كذا فيقول أقضه ، فيقول ما عندى ما أقضيه : فيقول غريمه إنه كاذب وإنه غيب ماله قال : هلم بينة على ماله يقضى لك عليه قال إنه غيبه فيقول أستحلفه بالله ما غيب منه شيئاً قال لا أرضى ببمينه . قال : فما تريد قال : أريد أن نجبسه لى قال : لا أملك على ظلمه ولا أحبه قال : إذا ألزمتك قال : إن لزمته كنت ظالماً له وأنا حائل بينك وبينه . قلت : هذا الحكم عليه جمهور الأمة فيما إذا كان عليه دين عن غير عوض مالى كالاتلاف والضمان والمهر ونحوه فإن القول قوله مع يمينه ولا يحل حبسه بمجرد قول الغريم إنه ملىء وأنه غيب ماله قالوا : وكيف يقبل قول غريمه عليه ولا أصل هناك يستصحبه ولا عوض . هذا الذى ذكره أصحاب الشافعى ومالك وأحمد .

وأما أصحاب أبى حنيفة فأنهم قسموا الدين ثلاثة أقسام : قسم عن عوض مالى كالقرض وثمن المبيع ونحوهما ، وقسم لزمه بالتزامه كالكفالة . والمهر وعوض الخلع ونحوه . وقسم لزمه بغير التزامه وليس فى مقابله عوض كبذل التلغ وأرض الجنابة ونفقة الأقارب والزوجات وإعتاق العبد المشترك ونحوه ففى القسمين الأولين يسأل المدعى عن اعساره غريمه فإن أقر باعساره لم يجبس له وإن أنكر اعساره وسأل حبسه حبس لأن الأصل بقاء عوض الدين عنده والتزامه للقسم الآخر باختياره يدل على قدرته على الوفاء وهل تسمع بينة بالإعسر قبل الحبس أو بعده على قولين عندهم . وإذا قيل لا تسمع إلا بعد الحبس فقال بعضهم يكون مدة الحبس شهراً . وقيل اثنان . وقيل ثلاثة . وقيل أربعة . وقيل ستة . والصحيح أنه لا حد له ، وأنه مفوض إلى رأى الحاكم .

والذى يدل عليه الكتاب والسنة وقواعد الشرع أنه لا يجبس فى شيء من ذلك إلا أن يظهر بقربة أنه قادر بمأطل سواء كان دين عن عوض أو عن غير عوض وسواء لزمه باختياره أو بغير إختياره فإن الحبس عقوبة والعقوبة إنما تسوغ بعد تحقق سببها وهى من جنس الحدود فلا يجوز إيقاعها بالشبهة بل تثبت الحاكم ويتأمل حال الخصم ويسأل عنه فإن تبين له مظهر وظلمه ضربه لى أن يوفى أو يجبسه ، ولو أنكر غريمه إعساره فإن عقوبة المعلور شرعاً ظلم

وإن لم يتبين له من حاله شيء آخره حتى يتبين له حاله وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم لغريم المفلس الذي لم يكن له ما يوفى دينه : خلوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك ، وهذا صريح في أنه ليس لهم إذا خلوا ما وجدوه إلا ذلك ، وليس لهم حبس ولا ملازمة ولا ريب أن الحبس من جنس الضرب بل قد يكون أشد منه .

ولو قال الغريم للحاكم اضربه إلى أن يحضر المال لم يجبه إلى ذلك فكيف يجيبه إلى الحبس الذي هو مثله أو أشد ، ولم يحبس رسول الله صلى الله عليه وسلم طول مدته أحدًا في دين قط ولا أبو بكر بعده ولا عمر ولا عثمان ، وكذلك لم يحبس رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أحد من الخلفاء الراشدين زوجًا في صداق امرأة أصلاً<sup>(١)</sup>.

### المصادرة

المصادرة في القانون الحديث هي تملك الحكومة الأشياء المتحصلة من الجريمة والآلات التي استعملت أو التي من شأنها أن تستعمل فيها .

(١) انظر ص ٦٢ ابن قيم الجوزية - وأنظر ص ٦٤ وفي رسالة الليث إلى مالك التي رواها يعقوب بن سفيان القسوي الحافظ في تاريخه عن أيوب بن يحيى بن صبيد الله بن أبي بكر الخزازي قال : هذه رسالة الليث بن سعد إلى مالك نذكرها إلى أن قال ومن ذلك أن أهل المدينة يقضون في صفقات النساء أنها متى شئت أن تكلمه في مؤخر صداقها تكلمت يطلع إليها وقد وافق أهل العراق أهل المدينة على ذلك وأهل مصر ولم يقض أحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا من بعده لامرأة بصداقها المؤخر إلا أن يفرق بينهما موت أو طلاق فيقوم على حقها . قلت مراده بالمؤخر الذي أخر قبضه من العقد فترك مسمى وليس المراد به المؤجل فإن الأمة بجمعة على أن المرأة لا تطالب به قبل أجله بل هو كسائر الديون المؤجلة وإنما المراد ما يطلع الناس من تقديم بعض المهر إلى المرأة وإرجاء الباقي كما يفعله الناس وقد دخلت الزوجة والأولياء على تأخيرها إلى الفرقة وحسم المطالبة به ما دام متفقين ولذلك لا تطالب به إلا عند الشر والخصومة ، أو تزوجه بنفريها وانه يعلم والزوج والشهود والمرأة والأولياء أن الزوج أو الزوجة لم يدخلوا إلا على ذلك وكثير من الناس مسمى صداقها تتجمل به المرأة وأهلها ويمتنعوا بل يحلفون له أنهم لا يطالبون به فهذا لا تسمح دعوى المرأة به قبل الطلاق والموت ولا تطالب به الزوج ولا يحبس أصلاً وقد نص أحمد على ذلك وأنها تطالب به عند الفرقة أو الموت وهذا هو الصواب الذي لا تقوم مصلحة الناس إلا به .

والمصادرة قد تكون خاصة Confiscation speciale وقد تكون عامة وهي محظورة في التشريعات الوضعية الحديثة (Générale). كما أنها قد تكون عقوبة كالغرامة تؤدي عيناً متى وقعت على أشياء لا تخطر منها ولا جريمة في حيازتها ، وثارة تكون لإجراء يقتضيه النظام العام متى وقعت على أشياء تعد حيازتها جريمة في ذاتها<sup>(١)</sup>. والنوعان معروفان في الشريعة الإسلامية . فقد أخذ النبي صلى الله عليه وسلم شطر مال مائتي الزكاة .

وقد قال ابن رشد في كتاب البيان : ولصاحب الحسبة الحكم على من غش في أسواق المسلمين في خبز أو عسل أو غير ذلك من السلع بما ذكره أهل العلم في ذلك ، فقد قال مالك في المذونة إن عمر بن الخطاب كان يطرح اللبن المغشوش أدباً لصاحبه وكره ذلك في رواية ابن القاسم ، ورأى أن يتصدق به ، ومنع ذلك في رواية أشهب وقال لا يحل ذنب من الذنوب مال إنسان . وذكر ابن الماجشون عن مالك في الذي يغش اللبن مثل الذي تقدم في رواية أشهب وقال ابن حبيب فقلت لمطرف بن الماجشون فما وجه الصواب عند كما فيمن غش أو نقص من الوزن ؟ قال يعاقب بالضرب والحبس والاخراج من السوق وما غش من الخبز واللبن أو غش من المسك والزعفران فلا يفرق ولا ينهب . قال ابن حبيب : ولا يبدده الأمام وليأمر ببقته ببيعه عليه بمن يأمن أن يغش به ويكسر الخبز إذا كثر ثم يسلمه لصاحبه ويبيع عليه العسل والسمن واللبن الذي يشبه ممن يأكله ويبين له غشه وهكذا العمل في كل ما غش من التجارات وهو ليضاح ما استوضحته من أصحاب مالك وغيرهم .

وروى عن مالك أن المستحسن عنده أن يتصدق به إذ في ذلك عقوبة الغاش باتلافه عليه ونفع المساكين باعطائهم إياه . (وذلك في اللبن المغشوش) وقيل للمالك : فإلزعفران والمسك أترأه مثله ؟ قال ما أشبه بذلك إذا كان هو الذي غشه فهو كاللبن . قال ابن القاسم هذا في الشيء الخفيف منه ، فأما إذا

---

(١) انظر ص ١٨٦ ، ١٨٧ جزء ٥ من الموسوعة الجنائية لجنتي بك عبد الملك .

كثير منه فلا أرى ذلك وعلى صاحبه العقوبة لأنه يلحق في ذلك أهوال عظام  
تزيد على الصدقة بكثير .

وقد أفنى ابن القطان في الملاحم الرديئة النسيج بالإحراق بالنار وأفنى ابن  
عتاب فيها بتقطيعها خرقاً وإعطائها للمساكين إذا تقدم استعمالها فلم ينته ثم  
أنكر ابن القطان ذلك وقال لا يحل هذا في مال مسلم بنصر إذنه وإنما يؤدب  
فاعل ذلك بالإخراج من السوق . وأنكر القاضي أبو الأصمغ على ابن القطان  
ذلك وقال هذا اضطراب في جوابه وتناقض من قوله لأن جوابه في الملاحم  
بأحراقها بالنار أشد من إعطائها للمساكين<sup>(١)</sup> .

---

(١) انظر ص ٢٤٩ الطرق الحكيمة .

وجاء في العقد الفرید لابن خلدون أن عمر بن الخطاب صادر نصف مال عمرو بن العاص .  
والى مصر عند ما وجد أن ماله قد زاد بشكل ملحوظ في أثناء ولايته على مصر ، وهو بهذا وغيره .  
كان يطبق القانون المعروف الآن « من أين لك هذا » .



## الباب الثالث

### انقضاء العقوبة



تنقضى العقوبة بتنفيذها كما تنقضى بواحد من الأمور الآتية :

- ١ - الموت .
- ٢ - العفو .
- ٣ - الصلح .
- ٤ - التوبة .
- ٥ - التقادم .

وستتكمّل عن كل بند من هذه البنود في مبحث خاص .

#### أولاً : انقضاء العقوبة بالتنفيذ :

تنقضى العقوبة بتنفيذها . ويثور البحث هنا هل تنفيذ العقوبة على المجرم في الدنيا يعفيه من العقاب في الآخرة ؟

تكلّمنا في صدر الكلام على تعريف العقوبة عن هذا الموضوع ونشير إليه هنا إشارة عابرة . فقد روى البخارى وغيره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « إن من أصاب من هذه المعاصي شيئاً فعوقب به في الدنيا فهو كفارة له ، ومن أصاب منها شيئاً فستره الله فهو إلى الله إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه » (١) .

(١) وقد ورد في فتح القدير في هذا الخصوص : « يستدل الأصحاب بقوله تعالى في قطاع الطريق ذلك أى التقتيل والصلب والنفى » بأن لم يخزى في الدنيا ولم في الآخرة عذاب عظيم إلا الذين تابوا » فأخبر أن جزاء فعلهم عقوبة دنيوية وعقوبة أخروية إلا من تاب فإنها حينئذ تسقط عنه العقوبة الأخروية والإجماع على أن التوبة لا تسقط الحد في الدنيا ويجب أن يحصل الحديث على ما إذا تاب في العقوبة لأنه هو الظاهر لأن الظاهر أن ضربه أو رجسه يكون معه توبة منه لفرقه سبب فعله فيقيد به جسماً بين الأدلة وتقييد الظنى عند معارضة القطعى له متعين بخلاف العكس وإنما أراد المصنف أنه لم يشرع للطهارة فأداء بعبارة غير جيدة ، ولذا استدل عليه بشرعيته في حق الكافر ولا طهارة في حقه من الذنب بالحد يعنى أن عقوبة الذنب لم ترتفع بمجرد الحد بل بالواقعة منه إن وجد ولم تتحقق في حقه لأن التوبة عبادة وهو ليس من أهلها ، وأما من يقول إن الحد بمجرد إسقاط إثم ذلك السبب الخاص الذى حد به فإن قال إن الحد لا يسقط عن الكافر يحتاج إلى دليل سعى في ذلك إذ أسمع وإنما يوجب لزوم عقوبة الكافر في حقه لا يتضافر عن الكافر يحتاج إليه فإذا فرض أن الله سبحانه جعل الحد مسقطاً لعقوبة مصيبة صار القاعل لها إذا حد بمنزلة ما إذا لم يفعلها فلا يفسم إلى عذاب الكافر طاب تلك المصيبة إذا حد بها الكافر إلا أن ذلك دليل سعى على ذلك وأما الاستدلال على عدم كون الحد مسقطاً بأنه يقام عليه وهو كاره له فليس بشئ بل هو الكفائر بما يصيب الإنسان من المكاره . انظر ص ١١٢ جزء ٤ فتح القدير .

ثانياً : من له حق تنفيذ العقوبة في الإسلام :

الأصل أن الإمام هو الذي يقيم الحد كذا من يوليه الإمام والرجل أن يقيم الحد على مملوكه إذا ظهر الحد عنده بالإقرار . ومن يقول ذلك يؤيد قوله بما روى عن سيدنا علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « أقيموا الحدود على ما ملكت إيمانكم » . وهذا نص وروى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال : « إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها فإن عادت فليجلدها فإن عادت فليجلدها فإن عادت فليبيعها ولو بضغيف . أي بحبل<sup>(١)</sup> » .

ويرد على ذلك الحنفية والشافعية بأن ولاية إقامة الحدود ثابتة للإمام بطريق التعيين والمولى لا يساويه فيما شرع له بهذه الولاية فلا يثبت له ولاية الإقامة استدلالاً بولاية إنكاح الصغار وولاية إقامة الحد إنما تثبت للإمام لمصلحة العباد وهي صيانة أنفسهم وأموالهم وأعراضهم<sup>(٢)</sup> .

(١) أنظر ص ١١٢ فتح القدير جزء ٤ .  
وأنظر شروط أمانة السيد على حيد في المتن جزء ١٠ ص ١٤٧ .

(٢) لأن القضاة يمتنعون من التعرض خوفاً من إقامة الحد عليهم والمولى لا يساوى الإمام في هذا الحق والإمام قادر على الإقامة لشوكة ومنته واتقياء الرعية له قهراً وجبراً ولا يخاف تهمة الجناية وأثامهم وتهمة الخلل والمحاباة والتواني عن الإقامة منتفية في حقه فيقيمها على وجهها فيحصل الغرض الشرع له الولاية بتعيين وأما المولى فربما يقدر على الإقامة نفسها وربما لا يقدر لمعارضة العبد إياه ولأنه وقيان مثله يمارضه فيمنعه عن الإقامة خصوصاً عند خوف الهلاك على نفسه فلا يقدر على الإقامة وكذا المولى يخاف على نفسه وماله من العبد الشرير لو قصد إقامة الحد عليه أن يأخذ بعض أمواله ويقصد على إهلاكه ويهرب منه فيمتنع عن الإقامة ولو قدر على الإقامة فقد يقيم وقد لا يقيم لما في الإقامة من نقص في قيمته بسبب حيب الزنا والسرقة أو يخاف براءة الجملات إلى الهلاك والمرء مجبول على حب المال ولو أقام فقد يقيم على الوجه وقد لا يقيم على وجه بل من حيث القدرة فلا يحصل الزجر فثبت أن المولى لا يساوى الإمام في تحصيل ما شرع له إقامة الحد فلا يزاحمه في الولاية بخلاف التعزير من وجهين أحدهما : أن التعزير هو التمييز والتوبيخ وذلك خير مقدر فقد يكون يضرب أسواط على حسب الجناية وحال الجاني لما ذكره في موضعه والمولى يساوى الإمام في هذا لأنه من باب التأديب فله فترة التأديب والعبد يتفاد كثره المولى ولا يمارض فالمولى أيضاً لا يمتنع عن هذا القدر من الإيلاء لأنه لا يوجب نقصاناً في مالية العبد ولا تميتاً فيه بخلاف الحد . والثاني : أن في التعزير ضرورة ليست في الحد لأن أسباب التعزير بما يكثر ويحتاج المولى إلى أن يمزو مملوكه في كل يوم وفي كل ساعة وفي الرفق به

وقد ورد في بدائع الصنائع للكاساني :

الاستخلاف نوعان : تنصيب وتنولية ، أما التنصيب فهو أن ينص على إقامة الحدود فيجوز للخليفة إقامتها بلا شك : وأما التولية فعلى ضربين : عامة وخاصة :

فالعامة : هي أن يولي رجلاً ولاية عامة مثل إمارة إقليم أو بلد عظيم فيملك الولي إقامة الحدود وإن لم ينص عليها لأنه لما قلده إمارة ذلك البلد فقد فوض إليه القيام بمصلحة المسلمين وإقامة الحدود معظم مصالحهم فيملكها .  
والخاصة : هي أن يولي رجلاً ولاية خاصة مثل جباية الخراج وغير ذلك فلا يملك إقامة الحدود .

وقد قيل في الإمارة الخاصة أنها يكون فيها الأمير مقصور الإمارة على تدبير الجيوش وسياسة الرعية وحماية البيضة ، واللب على الحرم وليس له أن يتعرض للقضاء والأحكام ولا لجباية الخراج والصدقات ، فأما إقامة الحدود فما افتقر منها إلى اجتهاد لاختلاف الفقهاء ، أو افتقر إلى إقامة بينة لتناكر المتنازعين فيه ، لم يكن له التعرض لإقامتها لأنها من الأحكام الخارجة عن خصوص إمارته . وما لم يفتقر إلى اجتهاد ولا بينة أو افتقر إليهما فنقل فيه اجتهاد الحاكم أو قامت به البينة عنده نُظرت ؛

فإن كان من حقوق الأئمة كحد القذف والتقصص في نفس أو طرف كان ذلك معتبراً بحال الطالب ، فإن عدل عنه إلى الحاكم كان الحاكم أحق باستيفائه له ، لدخوله في جملة الحقوق التي تدب الأحكام إلى استيفائها ، وإن عدل الطالب باستيفاء الحد أو التقصص إلى هذا الأمير كان الأمير أحق باستيفائه . لأنه ليس بحكم وإنما هو معونة على استيفاء حق وصاحب المعونة هو الأمير دون الحاكم . وإن كان هذا الحد من حقوق الله تعالى المحضة ،

---

إلى الإمام في كل حين وزمان خرج عظيم على المولى فنقضت إقامة التمزير إلى المولى شرماً أو صار المولى مأذوناً في ذلك من جهة الإمام دلالة وصار نائباً عن الإمام فيه ولا خرج في الحد لأنه لا يكثر وجوده لانتفاء كثرة أسباب وجوبه .

كحد الزنا ، جلد أو رجم فالأمر أحق باستيفائه من الحاكم لدخوله في قوانين السياسة وموجبات الحجابة ، والذب عن الملة ، فدخل في حقوق الإمارة ، ولم يخرج منها إلا بنص ، وخرج من حقوق القضاء فلم يدخل فيها إلا بنص<sup>(١)</sup>.

وقد قال المرغناني في الهداية : لا يقيم المولى الحد على عبده إلا باذن الإمام وقال الشافعي له أن يقيمه لأن له ولاية مطلقة عليه كالإمام بل أولى لأنه يملك من التصرف فيه ما لا يملكه الإمام فصار كالتنزيه ولنا قوله عليه الصلاة والسلام : أربع إلى الولاية وذكر منها الحدود ولأن الحد حق لله تعالى لأن المقصد منها إخلاء العالم عن الفساد ولهذا لا يسقط باسقاط العبد فيستوفيه من هو نائب عن الشرع وهو الإمام أو نائبه بخلاف التنزيه لأنه حق العبد ولهذا يعزr الصبي وحق الشرع موضوع عنه<sup>(٢)</sup>.

وورد في المذهب :

« لا يقيم الحدود على الأحرار إلا الإمام أو من يفوض إليه الإمام لأنه لم يقيم حد على حر على عهد الرسول إلا بأذنه ، ولا في أيام الخلفاء إلا بأذنهم ، ولأنه حق الله تعالى يفقر إلى الاجتهاد ولا يؤمن في استيفائه الحيف فلم يجوز بغير إذن الإمام ولا يلزم الإمام أن يحضر إقامة الحد ولا أن يبتدئ بالرجم لأن النبي أمر برجم جماعة ولم يقتل أنه حضر بنفسه ولا أنه رماهم بنفسه فان ثبت الحد على عبد باقراره ومولاه حر مكلف عدل فله أن يجلده في الزنا والقتل والشرب<sup>(٣)</sup> » .

وورد في الدور الحكام :

« إذا شهد أربعة على رجل بالزنا فأمر القاضي برجمه فضرب رجل

---

(١) انظر ص ٢٠ القاضي أبو يعلى .

(٢) انظر ص ١٣٠ فتح القدير جزء ٤ . وقال الشافعي وأحمد يقيمه بلا إذن وعن مالك إلا في الأمة المتزوجة ، واستثنى الشافعي من المولى أن يكون ذنباً أو مكاتباً أو امرأة .

(٣) انظر ص ٤٢ جزء ٧ البائع .

عنه ولم يرجم ثم وجد الشهود عبيد أو كفاراً فعلى القاتل الدية والقياس أن يجب القصاص لأنه قتل نفساً معصومة بغير حق وجه الاستحسان أن القضاء صحيح ظاهراً وقت القتل فأورث شبهة بخلاف ما إذا قتله قبل القضاء لأن الشهادة لم تصر حجة بعد وتجب الدية في ماله لأنه عمد . وسيأتى أن العواقل لا تعقل العمد<sup>(١)</sup> .

### ثالثاً : استحالة تنفيذ العقوبة :

١ - قد يستحيل تنفيذ العقوبة كما إذا كان القاذف أباً المقتول أو جده وإن علا أو أمه أو جدته وإن علت فإن كان فلا حد عليه لقوله تعالى « ولا تقتل لما آف » والنهي عن التأفيف نصاً نهى عن الضرب دلالة ، ولهذا لا يقتل به قصاصاً ولقوله تعالى « وبالوالدين إحساناً » والمطالب بالقذف ليس من الإحسان في شيء فكان منقياً بالنص ولأن توقيع الأب واحترامه واجب شرعاً وعقلاً .

٢ - إذا رجع المتهم عن الإقرار بالزنا والسرقة والشرب والسكر فلا تنفذ عليه العقوبة لأنه محتمل أن يكون صادقاً في الرجوع وهو الإنكار ومحتمل أن يكون كاذباً فيه فإن كان صادقاً في الإنكار يكون كاذباً في الإقرار وإن كان كاذباً في الإنكار يكون صادقاً في الإقرار فيورث شبهة في ظهور الحد والحدود لا تستقر مع الشبهات والرجوع عن الإقرار قد يكون نصاً وقد يكون دلالة بأن أخذ الناس في وجهه فهرب ولم يرجع وأما الرجوع عن الإقرار بالقذف فلا يسقط الحد لأن هذا الحد هو المعين من وجهه وحق العبد ما ثبت لا محتمل السقوط بالرجوع كالقصاص وغيره<sup>(٢)</sup> .

٣ - في أقوال إنه إذا مات الشاهد في حد الرجم خاصة في ظاهر الرواية

(١) انظر ص ٦٩ جزء ٢ .

(٢) انظر ص ٦١ جزء ٧ من بنائع الصنائع .

لما ذكرنا أن البداية بالشهود شرط جواز الإقامة وقد فات بالموت على وجه لا تتصور عودة فسقط الحد ضرورة<sup>(١)</sup>.

٤ - إذا حد الرجل في الزنا بأقراره وحضرت المرأة بعد إقامة الحد فإن أقرت بمثل ما أقر به الرجل تحد أيضاً كما حد الرجل وإن أنكرت وادعت على الرجل حد القذف لا يحد الرجل حد القذف لأنه لا يجب عليه حدان وقد أقيم أحدهما فلا يقام الآخر<sup>(٢)</sup>.

٥ - إذا سرق الرجل سرقات فرغ فيها إلى الحاكم كلها فقطع أو رفع في بعضها فقطع فيما رفع فالقطع للسراقات كلها ولا يقطع في شيء منها بعد ذلك لأن أسباب الحدود إذا اجتمعت وهي من جنس واحد يكفى فيها بحد واحد كما في الزنا وهذا لأن المقصود من إقامة الحد هو الردع والردع يحصل بإقامة الحد الواحد فكان في إقامة الثاني والثالث شبهة عدم الفائدة فلا يقام ولهذا يكفى في باب الزنا بالإقامة لأول حد . ولأن محل الإقامة قد فات إذ محلها اليد اليمنى لأن كل سرقة وجلدت ما أوجبت إلا قطع اليد اليمنى فإذا قطعت في واحدة منها فقد فات محل الإقامة وصار كما لو ذهبت اليد اليمنى بأفة سماوية<sup>(٣)</sup>.

٦ - الجهل بالقانون :

الظاهر في الفقه الإسلامي أن الجهل بالقانون يصلح علراً إذا لم يصحب الجهل تقصير فمن جهل القانون وكان مقصراً في هذا الجهل حوسب على جهله ولم يعتد بخطئه في القانون ومن جهل القانون ولم يكن مقصراً في هذا الجهل علر لجهله واعتد بخطئه<sup>(٤)</sup>.

جاء شرح المنار لابن نجيم « ومن هذا القبيل حربى دخل دارنا فأسلم

(١) انظر ص ٦٢ جزء ٧ بدائع الصنائع .

(٢) انظر ص ٥١ جزء ٧ البدائع .

(٣) انظر ص ٨٥ جزء ٧ البدائع .

(٤) انظر مصادر الحق في الفقه الإسلامي الدكتور عبد الرزاق السهري ص ١٥٤ جزء ٢



فشرب الخمر جاهلاً بالحرمة لا يحد بخلاف ما إذا زنى لأن جهله بخرمة الزنا لا يكون شبهة لأن الزنا حرام في الأديان كلها فلا يكون جهله عذراً بخلاف الخمر فما في المحيط وغيره : شرط الحد ألا يظن الزنا حلالاً بخلاف الذى أسلم فشرب يحد لظهور الحكم في دار الإسلام فجعله بتقصيره . والثالث الجهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وأنه « أى جهله بالشرائع » ، يكون عذراً فلو ترك صلوات جاهلاً لزومها في الإسلام ، لا قضاء وكذا كل خطاب تركه ولم يشتر فجعله عذر لقوله تعالى « ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا ، نزلت في الذين شربوا بعد تحريمها غير حاليين بخلافه بعد الانتشار .

ونجد مع ذلك في بعض نصوص أخرى أنه لا يجب حد الزنا على من لا يعلم تحريم الزنا لما روى سعيد بن المسيب قال : ذكر الزنا بالشام فقال رجل زنت البارحة فقالوا : ما تقول قال : ما علمت أن الله عز وجل حرمه . فكتب يعنى عمر أنه إن كان يعلم أن الله حرمه فحلوه وإن لم يكن قد علم فاعلموه فإن عاد فارجموه وروى أن جاريه سوداء رفعت إلى عمر رضى الله عنه وقيل إنها زنت فحفظها بالدرة « ضربها ضرباً خفيفاً » ، خفقات وقال أى لكاع « لثيمة » ممن زنت ؟ فقالت من غوش بدرمين « اسم طائر سمي به الرجل » تخبر بصاحبها الذى زنى بها ومهرها الذى أعطاه فقال عمر ما ترون ؟ وعنده على عثمان وعبد الرحمن بن عوف فقال على رضى الله عنه : أرى أن ترجمها وقال عبد الرحمن : أرى مثل ما رأى أخوك . فقال لعثمان ما تقول ؟ قال : أراها تسهل بالذى صنعت لا ترى به بأساً وإنما حد الله على من علم أمر الله عز وجل فقال : صدقت فإن زنى رجل بامرأة وادعى أنه لم يعلم بتحريمه فإن كان قد نشأ فيما بين المسلمين لم يقبل قوله لأننا نعلم كذبه وإن كان قريب العهد بالاسلام أو نشأ في بادية بعيدة من المسلمين أو كان مجنوناً فأفاق وزنا قبل أن يعلم الأحكام قبل قوله لأنه لا يمكن ما يدعيه فلم يجب الحد<sup>(١)</sup>.

(١) انظر ص ٢٦٨ الملهب جزء ٤ .

رابعاً : تأجيل تنفيذ العقوبة :

قد يؤجل تنفيذ العقوبة إلى وقت آخر لجملة أسباب :

١- في السفر والحرب خشية أن تحمل الحدود حمية الشيطان على اللصوص بالكفار - قال أبو يوسف - حدثنا الأعمش عن إبراهيم عن علقمة قال : غزونا أرض الروم ومعنا حذيفة وعلينا رجل من قريش فشرب الخمر فأردنا أن نجلده فقال حذيفة : تحملون أميركم وقد دنوتم من عدوكم فيطمعنون فيكم ! ! وبلغنا أيضاً أن عمر رضي الله عنه أمر أمراء الجيوش والسرايا أن لا يجلدوا أحداً حتى يطلعوا من الدرب قافلين وكره أن تحمل الحدود حمية الشيطان على اللصوص بالكفار<sup>(١)</sup>.

وروي أن جنادة بن أمية قال : كنا مع بسر بن أرطاة في البحر فأتى بسارق يقال له مصدر قد سرق بخنية ( البخنية أنثى الجمال الطويلة الأعناق ) فقال : قد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تقطع الأيدي في السفر ولولا ذلك لقطعته .

وقد كتب عمر رضي الله عنه إلى عمر بن سعد الأنصاري وإلى عماله ألا يقيموا حداً على أحد من المسلمين في أرض الحرب حتى يخرجوا إلى أرض المصالحة .

وللإمام الشافعي رأى مخالف في ذلك ذكره في باب إقامة الحدود في دار الحرب<sup>(٢)</sup>.

٢- لا تحد الحامل حتى تضع ولا بعد الوضع حتى يوجد لولدها من يرضعه وقد حدث أبان عن يحيى بن أبي كثير عن أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمران بن حصين أن امرأة من جهينة أتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : إني أصبغت حداً فأقمه علي<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر ص ١٧٨ التراج ، وانظر ص ٥٣٧ جزء ١٠ المنق .

(٢) انظر ص ٣٢٢ جزء ٧ الأم للشافعي .

(٣) قال الحاكم للشيخ في الكافي فإن ادعت أنها حمل أراها القاضى النساء فإن قلن هي حمل حبسها إلى سنتين ثم يرحمها .

قال : وهى حامل . فأمر أن يحسن إليها حتى تضع . فلما وضعت جاءت  
النبي صلى الله عليه وسلم فأقرت بمثل الذى كانت أقرت به ، فأمر بها  
فأسبلت ثيابها عليها ثم رجمها وصلى عليها فقيل له يا رسول الله تصلى عليها  
وقد زنت ؟ فقال لقد ثابت توبة لو قسمت بين سبعين من أهل المدينة  
لوسعتهم وهل وجدت أفضل من جادت بنفسها<sup>(١)</sup> . وقد قيل إن الحبلى تحبس  
إن ثبت زناها بالينة إلى أن تلد وإن ثبت بالإقرار لا تحبس لعدم الفائدة لأن  
لها الرجوع متى شاءت<sup>(٢)</sup> .

٣ - لا يكون فى إقامة الجلد خوف الهلاك لأن هذا الحد شرع للزجر  
لا للهلاك فلا يجوز إقامته فى الحر الشديد والبرد الشديد لما فى الإقامة فيها من  
خوف الهلاك ولا يقام على المريض حتى يبرأ لأنه يجتمع عليه وجع المرض  
وألم الضرب فيخاف الهلاك ولا يقام على النفساء حتى يتقضى النفاس لأن  
النفاس نوع مرض ويقام على الحائض لأن الحيض ليس بمرض ولا يقام على  
الحامل حتى تضع وتظهر لأن فيه خوف هلاك الولد والوالدة . ويقام  
الرجم فى هذا كله إلا على الحامل لأن ترك الإقامة فى هذه الأحوال للاحتراز عن  
الهلاك والرجم حد مهلك ولا يقام على الحامل لأن فيه هلاك الولد بغير حق<sup>(٣)</sup> .  
وردد فى المفتى :

والمريض على ضربين : (أحدهما) يرجى برؤه - فقال أصحابنا يقام عليه  
الحد ولا يؤخر كما قال أبو بكر فى النفساء وهذا قول اصح وأبى ثور لأن عمر

(١) انظر ص ٢٤٩ السلسلة الشرعية للقاضى أبو يعل .

(٢) فتح القدير ص ١٣٧ جزء ٤ .

(٣) انظر ص ٥٩ بنائع الصنائع جزء ٧ وقد ذكر مالك فى الرجل المريض الذى يخاف  
عليه إن أقيم عليه الحد أنه يؤخر حتى يبرأ من مرضه فهذا إذا ضرب أول الحدين إن كان يخاف  
عليه إن ضرب الحد الثانى أن يموت أخره الإمام ولم يضربه وكذلك ذكر مالك فى الذى يخاف عليه  
البرد إن هو أقيم عليه الحد فإنه يؤخره ولا يضرب ويسجن وإنما قال فى البرد فى القطع وليس  
فى الضرب قال : والضرب عتق بمنزلة القطع فى البرد إن غيب عليه والحر حتى بمنزلة البرد  
فى ذلك كله ص ٤٩ جزء ١٦ من المدونة الكبرى .

وانظر ص ١٠٠ جزء ٩ البسوط .

رضى الله عنه أقام الحد على قدامه بن مظهر بن مضره ولم يؤخره وانتشر ذلك في الصحابة فلم ينكروه فكان إجماعاً ولأن الحد واجب فلا يؤخر ما أوجبه الله بغير حجة . قال : القاضى وظاهر قول الخرقى تأخير لقوله فيمن يجب عليه الحد : وهو صحيح عاقل ، وهذا قول أبى حنيفة ومالك والشافعى لحديث على رضى الله عنه فى التى هى حديثه عهد بنفاس وما ذكرناه من المعنى ، وأما حديث عمر فى جلد قدامه فانه يحتمل أنه كان مرضاً خفيفاً لا يمنع من إقامة الحد على الكمال ولهذا لم ينقل عنه أنه خفف عنه فى السوط وإنما اختار له سوطاً وسطاً كالذى يضرب به الصحيح ثم أن فعل النبى صلى الله عليه وسلم يقدم على فعل عمر على أنه اختيار على دفعه وكذلك الحكم فى تأخير له لأجل الحر والبرد .

(والثانى) المريض الذى لا يرجى برؤه فهنا يقام عليه فى الحال ولا يؤخر بسوط يؤمن معه التلف كالقضب الصغير وشراخ النخل فان خيف عليه من ذلك جمع ضفت فيه مائة شراخ وضرب به ضربة واحدة وبهذا قال الشافعى وأنكر مالك هذا وقال : قد قال الله تعالى « فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة » وهذا جلدة واحدة<sup>(١)</sup>.

### انقضاء العقوبة بالموت

بالموت تنقضى العقوبات البدنية كما ينتهى توقيع العقوبات التبعية والتكميلية أما الغرامة فالرأى الراجح أنها لا تنفذ إلا على المحكوم عليه شخصياً ولا يجوز تنفيذها بعد وفاته على ورثته ولكن انقضاء الفرنسى يؤيده فريق من الشراح قد استقر على أنه متى أصبح الحكم القاضى بالغرامة نهائياً قبل وفاة المحكوم عليه تصبح الغرامة ديناً على المحكوم عليه ينتقل بالوفاة إلى ورثته ويجوز التنفيذ بها عليهم .

وقد أخذ بذلك قانون الإجراءات الجنائية الجديد إذ نصت على ذلك

---

(١) انظر المتن ص ١٤١ جز ١٠٠ .

المادة ٥٣٥ . ولم نجد أى مانع فى الشريعة يمنع من الأخذ بهذا رأى السليم .  
وقد اختلف الفقهاء فيما إذا توفى الجاني قبل أن يقتص منه .

١ - رأى أبو حنيفة ومالك أن الدية لا تجب فى مال المتوفى بعد موته  
من تركته .

٢ - رأى أحمد والشافعى أن الدية تجب فى مال المتوفى (١) .

### العفو

استدل الفقهاء على جواز العفو عن العقوبة بقوله تعالى فى جملة سور  
نہا :

١ - « ثم عفونا عنكم من بعد ذلك لعلكم تشكرون » (سورة البقرة)

٢ - « فاعفوا واصفحوا حتى يأتى الله بأمره » . (البقرة) .

٣ - « وأن تعفوا أقرب للتقوى ، ولا تنسوا الفضل بينكم إن الله بما  
تعملون بصير » . (البقرة) .

٤ - « ولقد عفا عنكم ، والله ذو فضل على المؤمنين » . (آل عمران) .

٥ - « ولقد عفا الله عنهم إن الله غفور حلیم » . (آل عمران) .

ومن هذا القبيل كثير .

وقال الرسول صلى الله عليه وسلم « أقبلوا ذوى الهيات عثراتهم » .

ولا جدال فى أن العفو يجوز فى الجرائم المعاقب عليها بالتعزير لأن ذلك  
متروك للإمام ولكن هل يجوز العفو فى الحدود ؟

يقول الفقهاء إن الحدود ليس للعفو فيها مجال ومع ذلك فقد صاغت

---

(١) انظر ص ٢٤٦ من بدائع الصنائع جزء ٧ :

وأما بيان ما يسقط القصاص بعد وجوبه فالسقط له أنواع منها قرات محل القصاص بأن  
مات من عليه القصاص بأفة مباوية لأنه لا يتصور بقاء الشيء فى غير محله وإذا سقط القصاص  
بالموت لا تجب الدية عندنا لأن القصاص هو الواجب حينئذ عندنا وهو أحد قول الشافعى وعلى قوله  
الآخر تجب الدية .

جملة نصوص تحتاج إلى مزيد من التأمل والبحث ومن ذلك أن عمر بن الخطاب أتى بامرأة زنت فأقرت فأمر برجمها فقال على رضى الله عنه : لعل بها عنذا ثم قال لها ما حملك على الزنا قالت كان لى خليلي وفي إبله ماء ولبن ولم يكن في إبل ماء ولا لبن فظمت فاستسقيته فأبى أن يسقيني حتى أعطيه نفسي فأبيت عليه ثلاثاً فلما ظلمت وظننت أن نفسي ستخرج أعطيته الذي أراد فسقاني . قال على : الله أكبر فن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه إن الله غفور رحيم .

وفي السنن للبيهقي عن أبي عبد الرحمن السلمي : أتى عمر بامرأة أجهدها العطش فمرت على راع فاستسقت فأبى أن يسقيا إلا أن تمكته من نفسها ففعلت فشاور الناس في رجمها فقال على هذه مضطرة أرى أن يخلى سبيلها ففعل<sup>(١)</sup>،<sup>(٢)</sup> .

وقد ورد في باب حد القذف في كتابي الأحكام السلطانية للماوردي وللقاضى أبا يعلى أن حد القذف بالزنا ثمانون جلدة ورد النص بها وانعقد الإجماع عليها لا يزداد فيها ولا ينقص منها . وهو من حقوق الآدميين يستحق بالطلب ويسقط بالعفو .

وقد جاء في المدونة الكبرى : « قلت أرأيت القذف أتصلح فيه الشفاعة بعد ما ينهى إلى السلطان قال : قال مالك : لا تصلح فيه الشفاعة إذا بلغ السلطان أو الشرطي أو الحرمي قال : ولا يجوز فيه العفو إذا بلغ الإمام إلا أن يريد سترأ قال مالك والشرطي عندي بمنزلة الإمام إذا وقع في أيديهم لم يجوز الشفاعة بعد ولا يجوز لهم أن يحلوه وإن عفا المقتذوف عن ذلك بعد بلاغ السلطان لم يجوز عفوهم عند مالك إلا أن يريد سترأ<sup>(٣)</sup> .

وما يجب بالقذف من الحد أو التعزير بالأذى فهو حق للمقتذوف يستوفى إذا طلب به ويسقط إذا عفا عنه والدليل ما روى أن النبي صلى الله عليه

---

(٢٤١) انظر ص ٢٢١ الأحكام السلطانية للماوردي ، ٢٥٤ قاضي أبا يعلى .

(٣) المدونة الكبرى جزء ١٦ ص ١٥ .

وسلم قال أيعجز أحدكم أن يكون كأي ضمضم ؟ كان يقول تصدقت بعرضي والتصدق بالعرض لا يكون إلا بالعمو عما يجب له ولأنه لا خلاف أنه لا يستوفى إلا بمطالبتة فكان له العمو كالقصاص وإن قال لغيره اقلني فقله فيه وجهان<sup>(١)</sup> .

### التوبة

اختلف الفقهاء فيما إذا كانت عقوبة الحد تسقط بالتوبة .

أما الذين يقولون بسقوط العقوبة بالتوبة فيقيسون ذلك على المحارب الذي سقطت عنه عقوبته بالتوبة بالإشارة لقوله تعالى : « إلا الذين تابوا من قبل أن تقوموا عليهم فاعلموا أن الله غفور رحيم » .

ويقرر الآخرون أن ذلك استثناء في جريمة الخراية لا يقاس عليه .

« فأما الحد الذي لا يختص بالمحاربة فينظر فيه فإن كان للآدمي وهو حد القذف لم يسقط بالتوبة لأنه حق للآدمي فلم يسقط بالتوبة كالقصاص وإن كان لله عز وجل وهو حد الزنا والسرقة وشرب الخمر ففيه قولان : أحدهما : أنه لا يسقط بالتوبة لأنه حد لا يختص بالمحاربة فلم يسقط بالتوبة كحد القذف والثاني : أنه يسقط وهو الصحيح والدليل عليه قوله عز وجل في الزنا فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما إن الله كان تواباً رحيماً وقوله تعالى في السرقة : فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه إن الله غفور رحيم . وقوله صلى الله عليه وسلم التوبة تجب ما قبلها ولأنه حد خالص لله تعالى فسقط بالتوبة كحد قاطع الطريق فإن قلنا أنها تسقط نظرت فإن كانت وجبت في غير المحاربة لم تسقط بالتوبة حتى يقترن بها الإصلاح في زمان يوثق بتوبته لقوله تعالى فإن تابا وأصلحا فأعرضوا عنهما . ولقوله تعالى : فمن تاب من بعد ظلمه وأصلح فإن الله يتوب عليه فعلى العموم على التوبة والإصلاح<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر ص ٢٧٤ للمهلب جزء ٢ .

(٢) انظر للمهلب ص ٢٨٥ جزء ٢ .

وقد ورد في الطرق الحكيمة لابن قيم الجوزية :

« حدثنا محمد بن يحيى بن كثير الحراني : حدثنا عمر بن حماد بن طلحة :  
حدثنا أسباط بن نصر عن ممالك بن حلقمة بن وائل عن أبيه أن امرأة وقع  
عليها رجل في سواد الصبح وهي تعدو إلى المسجد بمكرهه على نفسها فاستغاثت  
برجل مر عليها وفر صاحبها ثم مر عليها ذوو عدد فاستغاثت بهم فأدركوا  
الرجل الذي استغاثت به فأخلوه وسبقهم الآخر فجاءوا به إليها فقال أنا الذي  
أغثتك وذهب الآخر فأتوا به النبي صلى الله عليه وسلم فأخبرته أنه وقع عليها  
وأخبر القوم أنهم أدركوه يشتد فقال إنما كنت أغثها على صاحبها فأدركني  
هؤلاء فأخلوني فقالت كذب هو الذي وقع على فقال رسول الله انطلقوا به  
فارجموه فقام رجل فقال لا ترجموه وارجموني فأنا الذي فعلت بها الفعل  
فاعترف . فاجتمع ثلاثة عند رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي وقع عليها  
والذي أغثها والمرأة فقال : أما أنت فقد غفر لك ، وقال للذي أغثها قولاً  
حسناً فقال عمر رضى الله عنه : ارجم الذي اعترف بالزنى ، فأبى رسول الله صلى  
الله عليه وسلم وقال : لا لأنه قد تاب - ورواه الإمام أحمد في مسنده عن محمد  
بن عبد الله بن الزبير - حدثنا إسرائيل عن ممالك بن حلقمة بن وائل عن أبيه  
فذكره وفيه « فقالوا يا رسول الله ارجمه فقال لقد تاب توبة لو تابها أهل  
المدينة لقبل الله منهم » (١).

### التقادم

يرى أبو حنيفة أن الحدود تسقط بالتقادم عدا حد القذف لأن فيه حقاً للمظلوم  
وقد ذكر أن مدة التقادم ستة أشهر - وقد قيل إن أبا حنيفة لم يقدر التقادم

(١) في ابن الأثير جزء ٤ ص ٢٧٠ وفي تيسير الوصول جزء ٢ ص ٦ أن رسول  
الله صلى الله عليه وسلم أمر برجمه في رواية الترمذي وأبو داود .  
وأنظر مناقشة قيمة في ص ٣٥٩ جزء ٤ ابن حجر : عن زكي بحليّة أحد فهل يشترط في  
صحة توبته أن يستحل زوجها ما لم ينقض فخته أو مطلقاً أو لا يجب ذلك .



تقدير أو توخى ذلك إلى اجتهد كل حاكم في زمانه فانه روى عن أبي يوسف رحمه الله أنه قال كان أبو حنيفة رحمه الله لا يوقت في التقادم شيئاً وجهدنا به أن يوقت فأبى وأبو يوسف ومحمد رحمهما الله قدراهما بشهر فان كان شهراً أو أكثر فهو تقادم وإن كان دون شهر فليس بمتقادم وروى مالك وأحمد والشافعي أن الحدود لا تسقط مهما مضى عليها من الزمن دون تنفيذ وأن التعازير قد تسقط إذا رأى ذلك ولي الأمر .

وحجة الرأي الآخر أن العقوبات في الحدود هي خالصة لله وليس لولي الأمر العفو عنها وطالما كان الأمر كذلك فلا يجوز التمسك بالتقادم فيها<sup>(١)</sup> وقد ورد في باب الشهادة في حد الزنا في كتاب الدر والحكام :

« شهد بعد متقادم بلا عذر » بأن يكون قريباً من إمامه بحيث يقدر على إقامة الشهادة بلا تأخير « لم تقبل » لأن الشاهد في الحدود غير بين حسيين ، أداء الشهادة والسر فالأخير إن كان لاختيار السر فالإقدام على الأداء بعده لسوء في باطنه من حقد أو عداوة حركته فيهم فيها وإلا صار فاسقاً دائماً بخلاف الإقرار كما سيأتي . إلا في قذف لأن الدعوى فيه شرط فيحيل تأخيرهم على انعدام الدعوى فلا يوجب تفسيقهم ويضمن السرقة أى إذا شهد شهود السرقة بعد التقادم لا يحسد السارق ويضمن ما سرق لأن التقادم لا يضر لأنه حق العبد ولو أقر بالحد بعد التقادم يحسد لانتفاء تهمة الحقد والعداوة إلا الشرب وتقادمه بزوال الريح والتقادم لغيره بمضى شهر وهو الأصح وقيل ستة أشهر<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر ص ١٦١ فتح القدير جزء ٤ .

(٢) انظر جزء ٢ ص ٦٩ متلخصه ، ص ١٨٦ جزء ٣ التزيلي .

## خاتمة البحث

تكلمنا عن العقوبة ورأينا أن الفقه الإسلامى عرفها تعريفاً كاملاً وتبين لنا أن أساس العقاب فى الشريعة الإسلامية كما هو فى الفقه الغربى تتمتع فيه فكرة العدل والتكفير ومصلحة المجتمع . يظهر ذلك الحديث النبوى « حد يعمل به فى الأرض خير لأهل الأرض من أن يمطروا ثلاثين صباحاً » .

كما رأينا أن العقوبة فى الفقه الإسلامى تتوافر فيها مقومات العقوبة كما يفهمها الفقه الغربى من ناحية أنها شرعية لا توقع إلا بنص ، وتلمسنا من تحت طيات هذا المبدأ القاعدتين الأساسيتين وهما عدم رجعية القوانين الجنائية على الماضى وتحديد سلطة القضاء فى التفسير للنصوص الجنائية .

ورأينا أن العقوبة شخصية لا تصيب إلا الجانى ولا تتعداه إلى غيره ووصلنا إلى أن الدية ليست عقوبة ترد كاستثناء للمبدأ وإنما هى جزاء يدور بين العقوبة والفضان فتحميلها على العاقلة لا يخرج العقوبة عن الشخصية .

ورأينا أن العقوبة عامة يتساوى أمامها الجميع لا فرق بين غنى وفقير يظهر ذلك من الحديث (....) ولو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها).

وقد رأينا عند ما تكلمنا عن تطور فكرة العقوبة كيف كانت العرب تنأى قبل الإسلام . فجاء الإسلام فهذب هذه القاعدة إلى نظرية متطورة هى القصاص . ورأينا أن القصاص يقوم به ولى الأمر بنفسه ولا يتركه للمجنى عليه . فالسلطة العامة هى المهيمنة على جرائم القتل المعمد من ناحية أن ولى الأمر هو الذى يقوم بتنفيذ القصاص . فإن عفى ولى الدم فولى الأمر يعزر الجانى بالجلد مائة والسجن عاماً .

وتبين لنا كيف تطور حد الزنا وكيف نشأ ذلك المشكل الذى لم نقبى له حلاً فى رجم المحصن فى الزنا وكيف نسخت تلاوة آية الشيخ والشيخة إذا زنيا مع بقاء حكمها بالحكمة غير ظاهرة ، وكيف عالج ذلك عمر بطريقته التى

وضح فيها غيرته على الإسلام . وإن كنا لم نستطع أن نجاريه فيما قرره فلم نكن وحدنا في ذلك فقد سبقنا فقهاء أجلاء وصفوا الأمر بأنه إشكال مما جعل « السبكي » يقول « لعل الله ييسر علينا حل هذا الإشكال فإن عمر رضى الله عنه إنما نطق بالصواب ولكننا نهم فهمنا » .

ورأينا كيف وقع الفقهاء في ذلك الخلاف الجوهرى في معنى كلمة الخمر وكيف تبادل كل طائفة الطائفة الأخرى مما جعل أبو حنيفة الإمام الأعظم يقول كلمته التى تدل على الورع « إنه لا يستطيع أن يفى بحرمتها لأن فيه تفسيراً لبعض الصحابة ولا يستطيع أن يشربها لأنه لا حاجة له بها » ولكن ماذا يفعل من له حاجة في شربها أمام كل ذلك الخلاف إذا لم يكن على ورع أبي حنيفة ؟ وليس كل الناس على هذه الدرجة من الورع والتقوى .

ورأينا أن العقوبات في الشريعة تنقسم إلى أصلية وتبعية وتكليفية كما أننا تلمسنا أيضاً عقوبات بدنية وعقوبات مالية للحرية وللسنا كيف كان في الإسلام نظام دقيق للسجون وضعه القاضى أبو يوسف صاحب أبى حنيفة في خطابه للرشد وقد تبين لنا من بحث هذا النظام أنه لا يخرج عن أحدث النظم التى تقوم عليها السجون هذه الأيام .

ورأينا أيضاً كيف تنقضى العقوبات بالتنفيذ وبطرق الانقضاء المعروفة في الفقه الغربى ، وبالتوبة وقد انفردت بها الشريعة دون القانون الوضعى وذلك لسبب لا يخفى وهو الحث على الكف عن المعاصى وقد وضعت لها شروطاً دقيقة ونستطيع أن نتلمس اتجاهاً في القانون الوضعى الأخذ بهذه الفكرة في إعفاء بعض الفئات من العقوبة إن هم اعترفوا بالجريمة قبل وقوعها أو قبل القبض على المجرمين والمدبرين لها أو حتى بعد وقوعها كما في التوسط في الرشوة .

انتهى والحمد لله

أولاً وآخر



## أهم مراجع الكتاب

### أولاً : كتب الفقه الإسلامى

#### الفقه الحنفى

- ١- بدائع المستتبع في ترتيب الشرائع لعامة الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني المتوفى عام ٥٨٧ هـ مطبعة سنة ١٣٢٨ هـ .
- ٢- فتح القدير لجمال الدين بن الأهمام المتوفى سنة ٧٠١ هـ وهو شرح كتاب الهداية وبهامشه شرح الحاشية على الهداية شهابي وحاشية سعدى نيلسى .
- ٣- تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق لغير الدين عثمان الزيلعي وبهامشه حاشية الشلبى مطبعة سنة ١٣١٥ هـ .
- ٤- انفتاح للقاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم صاحب الإمام أبي حنيفة مطبعة سنة ١٣٥٢ هـ .
- ٥- ود المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار لابن عابدين مطبعة سنة ١٣٢٦ هـ .

#### الفقه الشافعى

- ١- الأهم للإمام محمد بن إدريس الشافعى مطبعة الأميرية سنة ١٣٢٥ هـ .
- ٢- المهذب لآبى إسحاق إبراهيم الشيرازي المتوفى سنة ٤٧٦ هـ مطبعة سنة ١٣٣٣ هـ .
- ٣- الأحكام السلطانية للقاضي أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي المتوفى سنة ٤٥٠ هـ مطبعة المحمودية التجارية بمصر .

#### الفقه المالكي

- ١- بداية الجهد ونهاية المقتصد ، لابن رشد المتوفى سنة ٥٩٥ هـ مطبعة سنة ١٣٢٩ هـ بالمطبعة الحجازية
- ٢- حاشية الدوق على الشرح الكبير للردوير مطبعة ١٢٩٥ هـ .
- ٣- المدونة الكبرى للإمام مالك رواية سننوط مطبعة ١٣٢٣ هـ .

#### الفقه الحنبلى

- ١- السيامة الشرعية في إصباح الراعى والرمية لابن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨ هـ مطبعة دار الكتاب العربى سنة ١٩٥١ .
- ٢- الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء المتوفى سنة ٤٥٨ هـ مطبعة سنة ١٣٥٦ بمطبعة الحلبي .

- ٣- إلهام الموقعين لابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١ .
- ٤- الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية لابن قيم الجوزية طبعة الآداب سنة ١٣١٨ هـ .
- ٥- فتاوى ابن تيمية طبعة ١٣٢٩ هـ .
- ٦- المفتى لابن قدامة المتوفى سنة ٦٢٠ هـ طبعة ١٣٦٧ .

### فهرست السبعة

- ١- البحر الزخار للإمام أحمد بن يحيى المرتضى المتوفى سنة ٥٨٤٠ هـ .

### ثانياً : كتب أخرى

- ١- القضاء في الإسلام لمارف النكلى طبعة دمشق سنة ١٩٢٢ .
- ٢- تاريخ القضاء في الإسلام لقاضي محمود بن هرون طبعة سنة ١٩٣٤ .
- ٣- السياسة الشرعية للأستاذ المرحوم الشيخ عبد الوهاب خلاف .
- ٤- تاريخ الفقه الإسلامي للدكتور محمد يوسف موسى .
- ٥- أصول الفقه لمروحم الشيخ عبد الوهاب خلاف .
- ٦- جامع الأصول لابن الأثير الجزري ، ومطبوعه : تيسير الوصول .
- ٧- المقاصد في الإسلام للأستاذ أحمد الشرباشي المدرس بالأزهر .
- ٨- الهدية للدكتور علي صادق أبو حيف .
- ٩- التشريع الجنائي الإسلامي للأستاذ عبد القادر عوده .
- ١٠- التعزير للدكتور عبد العزيز عاصر .
- ١١- جرائم النشر للأستاذ محمد عبد الله محمد .
- ١٢- الموسوعة الجنائية لجنس عبد الملك .
- ١٣- الإجراءات الجنائية للأستاذ علي زكي العراقي .
- ١٤- أصول تحقيق الجنايات للدكتور محمد مصطفى التتلي .
- ١٥- القانون الجنائي للأستاذ علي بنوي .
- ١٦- موجز في العقاب للدكتور علي أسعد راشد .
- ١٧- رسالة الدكتوراه للدكتور أميل تيان في الشريعة الإسلامية مطبوعة في بيروت بالفرنسية سنة ١٩٢٦ .
- ١٨- كتاب المقارنات والمقابلات بين أحكام المرافعات والمعاملات والحفود في شرع اليهود ونظائرهما في الشريعة الإسلامية الفراء ومن القانون المصري والقوانين الوضعية الأخرى لقاضي محمد حافظ صبري طبعة سنة ١٩٥٢ م بمطبعة هندية .
- ١٩- مصادر الحق في الفقه الإسلامي للدكتور عبد الرزاق السنهوري طبعة سنة ١٩٥٤ طبعة دار مصر للطباعة .

# فهرس

صفحة

مقدمة ..... ٢

## الباب الأول

### فكرة العقوبة في الفقه الإسلامي

#### الفصل الأول

تعريف العقوبة ..... ٩

الفرق بين العقوبة والمقاب ..... ١٠

هل المقويات جوارب أم زواجر ؟ ..... ١٠

#### الفصل الثاني

#### الغرض من العقوبة

#### المبحث الأول

#### أساس العقاب في الفقه الغربي

عصر الانتقام الفردي ..... ١٣

عصر الانتقام الإلهي والردع ..... ١٤

العصر الإنساني ..... ١٤

العصر الحديث ..... ١٥

#### المبحث الثاني

#### أساس العقاب في الشريعة الإسلامية

في الحدود ..... ١٨

حد الزنا ..... ١٨

حد الشرب ..... ١٨

حد القذف ..... ١٩

حد السرقة ..... ٢٠

حد الحراية ..... ٢٠

في التأخير ..... ٢٢

### الفصل الثالث

#### صفات العقوبة وخصائصها

##### المبحث الأول

##### شرعية العقوبة

صفحة

٢٤	المقصود من الشرعية ... ..
٢٥	المبدأ في الفقه الإسلامي ... ..
٢٥	الفصل بين السلطات ... ..
٣٠	حماية حرية الأفراد ... ..
٣٠	الحريّة ... ..
٣١	الحرية في الإسلام ... ..
٣١	حرية الفكر ... ..
٣٢	حرية الرأي ... ..
٣٢	حرية إبداء الرأي ... ..
٣٣	حرية العقيدة ... ..
٣٦	ما يترتب على المبدأ في الفقه الإسلامي ... ..
٣٧	عدم رجعية القوانين الجنائية على الماضي ... ..
٣٩	تعدد سلطة القضاء في تفسير النصوص الجنائية ... ..

##### المبحث الثاني

##### شخصية العقوبة

٤٠	رأى فقهاء القانون المصري من طبيعة الدية ... ..
----	--

##### المبحث الثالث

##### العقوبة عامة

٤٢	تصنيف العقوبة بالرق ... ..
٤٤	فردية العقوبة في الفقه الإسلامي ... ..
٤٤	في الحدود والتصاص ... ..
٤٦	في التمايز ... ..
٤٧	تطبيق الشريعة على المسلمين والذميين والمخاريق ... ..



## الفصل الرابع تطور القصاص والدية وتطور الحدود

### المبحث الأول تطور القصاص والدية

صفحة	
٥٢	قبل الإسلام .....
٥٥	عنصر النية لدى الجاني .....
٥٥	الثأر جهامى لا شخصى .....
٥٥	الثأر انتقام خاص يتولاه الفرد لا الدولة .....
٥٦	الثأر قانونى .....
٥٦	الدية الاختيارية .....
٥٧	تكوين الدية الاختيارية .....

### المبحث الثانى أثر القرآن والسنة فى القصاص والدية

٥٨	تدرج الديانات .....
٥٩	شرع اليهود .....
٥٩	شرع موسى .....
٦٠	القرآن والسنة .....
٦٥	مابقى فى القصاص والدية من آثار الماضى .....
٦٥	القصاص عقوبة خاصة .....
٦٩	فكرة المأخذة .....

### المبحث الثالث تطور الحدود

٧٠	الزنا .....
٧٢	تدرج التشريع فى الزنا .....
٧٤	كلمة عمر بن الخطاب .....
٧٥	ماعز والنامدية .....
٧٦	السيف وصاحبه .....
٧٦	اليهود .....

صفحة	
٧٧	خلاصة
٧٩	مشكلة عقوبة الرجم
٨٢	شدة العقوبة استلزمت دقة الإثبات
٨٢	الشهادة
٨٣	الإقرار
٨٥	التوبة والمغفو عن المحرم
٨٦	حد القذف
٨٩	حد السرقة
٩٠	حد اليهود
٩٠	في الشرع الإسلامي
٩١	نصاب السرقة
٩٣	التضييق في الجريمة
٩٦	تأجيل تنفيذ العقوبة والاعفاء منها
٩٧	حد الشرب وحد السكر
٩٨	المرحلة الأولى
٩٨	المرحلة الثانية
٩٩	المرحلة الثالثة
٩٩	المرحلة الرابعة
١٠٠	رأى أهل الحجاز
١٠١	رأى أهل الكوفة
١٠٣	كلمة قيمة للإمام أبي حنيفة
١٠٤	عقوبة شارب الخمر
١٠٥	حد قطع الطريق أو الحراية

## الباب الثاني

### أنواع العقوبات

#### الفصل الأول

#### التقسيم الثاني للعقوبة

#### المبحث الأول

#### العقوبة الأصلية

١٠٩	الحسد
١٠٩	التعزير
١١٤	التعزير في المخالفات
١١٩	التعزير على المماضي

صفحة	
١٢١	جميع المدعى .....
١٢١	مقدار التعزير .....
١٢٢	التعزير بالقتل .....
١٢١	سقة الضرب في التعزير .....
١٢٢	أنواع التعازير .....
١٢٣	المعفو في جرائم التعازير .....
١٢٤	التعزير مع القصاص والدية .....
١٢٥	التعزير مع الحدود .....
١٢٥	مرونة نظرية التعزير .....
١٢٦	نتيجة .....
١٢٧	القصاص .....
١٢٨	الحكمة من تشريعه .....
١٢٨	حالات وجوبه .....
١٢٩	شرائط وجوبه .....
١٣٣	ما يستثنى به القصاص وكيفية استيفائه .....
١٣٤	ما يستلزم به القصاص بعد وجوبه .....
١٣٥	الدية .....
١٣٦	أحوال وجوب الدية .....
١٣٨	شروط وجوب الدية .....
١٤١	ما يرجع إلى المجني عليه .....
١٤٢	ما تؤخذ منه الدية .....
١٤٣	مقدار الواجب في كل جنس .....
١٤٥	الجنابة على النفس وما دونها عن غير عمد .....
١٤٦	الجنابة على ما لا يمكن فيه المائلة عمداً أو غير عمد .....
١٤٧	الجنابة على الأثر .....
١٤٧	الجنابة على الجنين .....
١٤٨	الجنابة على الكافي .....
١٤٩	من يجب عليه الدية .....
١٥١	الكفارة .....
١٥٢	القصاص .....
١٥٣	الكفارة .....

صفحة	
١٥٤	الكفارة في انسداد الاحرام
١٥٥	الكفارة في انسداد الصيام
١٥٦	الكفارة في اخذ في الزين
١٥٦	الكفارة في الضهار

### المبحث الثاني

#### العقوبة التبعية

١٥٨	عدم الاهلية للشهادة بصفة مطلقة
١٥٩	الحرمات من الميراث ومن الوصية

### المبحث الثالث

#### العقوبة التكميلية

١٦٠	التفريب والتفنى
١٦١	طبيعة التفريب
١٦١	الجرائم المعاقب فيها بالتفريب
١٦١	تفريب الزاني
١٦٣	تفريب قاطع الطريق
١٦٤	تفريب الخنث
١٦٥	التفريب للمصلحة العامة
١٦٥	تعليق يد السارق في رقبة بعد القلع

### الفصل الثاني

#### التقسيم المادى للعقوبة

#### المبحث الأول

#### العقوبات البدنية

١٦٧	الجلد
١٦٩	الجلد في التشريع الإسلامى
١٧٢	الضرب
١٧٤	كيفية الضرب في التعزير
١٧٤	الرجم

١٧٨	.....	التصنيف
١٧٩	.....	القتل
١٨٣	.....	القطع

### المبحث الثاني

#### العقوبات النفسية

١٨٨	.....	التوبيخ
١٨٩	.....	التشهير
١٨٩	.....	عقوبة الوعظ والمجر
١٨٩	.....	التهديد

### المبحث الثالث

#### العقوبة السالبة للحرية

١٩٠	.....	الجس
١٩٠	.....	الجس الاحتياطي
١٩٢	.....	الجس كمقوبة
١٩٣	.....	مدة الجس
١٩٣	.....	اجتماع الجس مع بعض العقوبات الأخرى
١٩٤	.....	نظام السجون في الإسلام

### الفصل الثالث

#### العقوبات المالية

١٩٨	.....	العقوبة المالية في الفقه الغربي
١٩٨	.....	العقوبة المالية في الفقه الإسلامي
٢٠٠	.....	تقسيم العقوبات المالية في الفقه الإسلامي
٢٠٠	.....	الغرامة
٢٠١	.....	إضافات النرم على سارق مالا قطع فيه من الثمر والكثر
٢٠١	.....	إضافات النرم على كاتم الضالة
٢٠٢	.....	الإكراه البدني
٢٠٤	.....	المصادرة

الباب الثالث  
انقضاء العقوبة

٢٠٩	...	انقضاء العقوبة بالتنفيذ
٢١٠	...	من له حق تنفيذ العقوبة في الإسلام
٢١٣	...	استحالة تنفيذ العقوبة
٢١٦	...	تأجيل تنفيذ العقوبة
٢١٨	...	انقضاء العقوبة بالموت
٢١٩	...	المفهوم
٢٢١	...	التعدي
٢٢٢	...	التقادم
٢٢٤	...	خاتمة البحث
٢٢٧	...	أهم مراجع الكتاب



مطالع کونستانتینوس و شرکاء

• کتابت از طرف آستان قدس - شماره ۱۱۸۰۰۰۰  
• کتابت از طرف آستان قدس - شماره ۱۱۸۰۰۰۰

Bibliotheca Alexandrina



0598246